C 2013/8

A

May 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

المؤتمر

الدورة الثامنة والثلاثون

روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013

تقرير تنفيذ البرامج 2010-2011

يمكن توجيه أيّ استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Boyd Haight

مدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +3906 5705 5324

md692a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

الأوصاف المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأى خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذا المنتج الإعلامي الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

جميع حقوق الطبع محفوظة. وتشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المنتج الإعلامي. وسترخص الاستخدامات غير التجارية لهذه المواد دون دفع رسوم عند الطلب. ويجوز فرض رسوم على استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، بما في ذلك الأغراض التعليمية، وتقدم طلبات الحصول على ترخيص باستنساخ أو نشر المواد المحمية بحقوق الطبع المحفوظة للمنظمة وجميع الاستفسارات الأخرى عن الحقوق والتراخيص بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org أو إلى:

Chief, Publishing Policy and Support Branch
Office of Knowledge Exchange, Research and Extension
FAO,
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
© FAO 2012

المؤتمر

الدورة الثامنة والثلاثون

روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013

تقرير تنفيذ البرامج 2010-2011

بيان المحتويات

موجز 4

معلومات عن هذا التقرير 7

أولا– التطورات الرئيسية في السياسات خلال الفترة المالية 11

ألف– عرض عام 11

باء– تقلبات أسعار الأغذية 11

خفض تقلبات الأسعار عن طريق تحسين معلومات السوق وتعزيز الحوار 12

جيم– التدخلات في حالات الطوارئ 13

دال– تغير المناخ 13

هاء– الزيادة المستدامة في الإنتاج الغذائي عن طريق "اقتصد وازرع" 15

ثانيا– إحداث الفارق 17

عرض عام 17

الهدف الاستراتيجي ألف– تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام 20

الهدف الاستراتيجي باء– زيادة الإنتاج الحيواني المستدام 24

الهدف الاستراتيجي جيم– إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية

واستخدامها بشكل مستدام 28

دال– تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية 31

الهدف الاستراتيجي هاء– الإدارة المستدامة للغابات والأشجار 35

الهدف الاستراتيجي واو– الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية

وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تمس الأغذية والزراعة 39

الهدف الاستراتيجي زاي– تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة

والتنمية الريفية 43

الهدف الاستراتيجي حاء– تحسين الأمن الغذائي والتغذية 47

الهدف الاستراتيجي طاء– زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات

الغذائية والزراعيةوالاستجابة لها على نحو فعال 51

الهدف الاستراتيجي كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع
والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية 55
الهدف الاستراتيجي لام– زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية .. 59
الهدف الاستراتيجي خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن 63
برنامج التعاون التقني..... 72
ثالثا– الإدارة الحكيمة للموارد 79
الهدف الاستراتيجي ذال– الإدارة الكفؤة والفعالة..... 79
الأداء المالي..... 82
خدمات الدعم التقني 93
خدمات الدعم الإداري والتشغيلي..... 97
تعبئة الموارد 98
مرفق الإنفاق الأمني..... 107
التزام بالتحسين 110
خطة العمل الفورية 110
الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة..... 113
حساب الابتكارات 115
الحساب المتعدد الجوانب..... 117
تخضير المؤسسة..... 118

الملاحق

الملحق الأول: مصادر معلومات الأداء 120
الملحق الثاني: الأبعاد الإقليمية 122
الملحق الثالث: سياسة اللغات في المنظمة 145
الملحق الرابع: التمثيل الجنساني والجغرافي..... 149
الملحق الخامس: النتائج المالية والبرامجية 157
ملحق شبكة الويب: الدورات غير المقررة والدورات الملغاة

موجز

1- يحيط تقرير تنفيذ البرامج الأعضاء علما بما قامت به المنظمة من أعمال خلال الفترة المالية الماضية. ويوفر هذا التقرير، بوصفه جزءا من وثائق المحاسبة المحددة، معلومات عن الأداء التشغيلي والمالي للمنظمة على النحو المقرر في برنامج العمل والميزانية. ويغطي التقرير الموارد والنشاطات بموجب مخصصات الميزانية التي اعتمدها مؤتمر المنظمة والمساهمات التي قدمها الأعضاء.

التطورات الرئيسية في مجال السياسات

2- بلغ عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، سواء من خلال الجوع أو سوء التغذية إلى مستويات عالية بصورة غير مقبولة. وخلال الفترة المالية، زادت الضغوط على هذه الفئات المستضعفة والنظم الاجتماعية والاقتصادية المعاونة وذلك نتيجة لطائفة من العوامل، وخاصة تقلبات أسعار الأغذية وتغير المناخ والاتجاه المتزايد الوتيرة وشدة الكوارث سواء كانت من صنع الإنسان أو طبيعية. وقد اتخذت المنظمة إجراءات لمساعدة أعضائها على التصدي لهذه التحديات.

3- وقد وصلت أسعار الأغذية إلى ذروة تاريخية في يناير/كانون الثاني 2011 مما أدى إلى زيادة تعرض المزارعين الفقراء والمستهلكين والبلدان للفقر وانعدام الأمن الغذائي. وكانت استجابة المنظمة لذلك من شقين. فأولا، تولت تحسين المعلومات المتاحة عن بعض السلع الحساسة ومن ثم تمكين الأسواق من العمل بقدر أكبر من الفعالية. وثانيا، نجحت المنظمة، تحت إشراف برنامج مرفق الأغذية الأوروبي البالغ 232 مليون يورو من ربط 15 مليون مزارع في 28 بلدا بالأسواق والخدمات المالية وساعدت في وضع ممارسات زراعية مستدامة ومبرمجة ومن زيادة الدخول.

4- واعتمد نهج المنظمة إزاء تغير المناخ على مهارات من جميع مجالاتها الوظيفية. وتمثلت الأولوية في إيجاد وسائل جديدة لتحسين التصدي لتأثيرات تغير المناخ مع الإسهام في نفس الوقت في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا سواء على الصعيد العالمي والإقليمي أو المستوى المحلي. وتعتبر الزراعة الذكية مناخيا مثالا لمبادرة اتُخذت تحت قيادة المنظمة. وتتألف من مجموعة من الممارسات بما في ذلك استخدام الأراضي والتخطيط والتمويل اللذين سيعتمد عليهما لتلبية الاحتياجات المحلية النوعية.

5- وكما حدث في الفترات المالية السابقة، فإن الاستجابة لحالات الطوارئ يمثل جزءا هاما من عمل المنظمة. فقد واصلت المنظمة تقديم المساعدة على أرض الواقع مثل ما حدث خلال المجاعة في الصومال عام 2011. وقد اقترن ذلك بوضع إدارة لمخاطر الكوارث والترويج لأفضل الممارسات من أجل تدعيم مقاومة هذه الصدمات وأنشئت مع برنامج الأغذية العالمي مجموعة الأمن الغذائي العالمي كوسيلة لتعزيز التنسيق والمساءلة وفعالية عناصر الأمن الغذائي في الاستجابات العالمية والإنسانية.

إحداث فارق: المعالم البارزة للأداء التشغيلي

6- هذا هو أول تقرير لتنفيذ البرامج يعد وفقا لنظام يعتمد على النتائج لتخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عنها ووضع في إطار خطة العمل المباشرة لتجديد المنظمة عام 2009. ويشمل الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 الناشئين عن ذلك مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والوظيفية التي سيحققها الأعضاء بمساعدة من المنظمة و54 نتيجة تنظيمية للتحقيق بواسطة المنظمة على النحو الذي تقاس به بحسب المؤشرات والأهداف. ويمثل برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 الخطة التشغيلية لتحقيق أهداف السنتين في الخطة المتوسطة الأجل.

7- ويوثق تقرير تنفيذ البرامج إنجازات أهداف النتيجة الإستراتيجية خلال 2010–2011. وتستند هذه الأهداف إلى عملية للرصد والتقييم تعتمد على ثلاث مراحل: *الرصد المنتظم لخطط العمل* بواسطة المديرين، *والاستعراض المتوسط الأجل* للتقدم المحرز في ضوء النواتج المقررة، *وتقييم نهاية الفترة المالية* للتقدم المحرز في ضوء الأهداف.

8- وتهدف المنظمة في عملها إلى تحقيق تأثير على أرض الواقع على حياة السكان ومستويات معيشتهم. وترد أمثلة على هذه التأثيرات في كافة أنحاء التقرير. وتشمل الأمثلة البارزة ما يلي:

(أ) استئصال الطاعون البقري – فقد قدرت الفوائد الاقتصادية التي تعود على أفريقيا وحدها بمقدار مليار دولار أمريكي سنويا؛

(ب) قيادة المبادرة العالمية المتعلقة بسلامة الأغذية مثل تحديد المواقع التي يمكن أن تطبق فيها تدابير الوقاية والمكافحة بأعلى قدر من الفعالية لمكافحة التلوث البكتيري في الأغذية؛

(ج) الحد من إزالة الغابات مثل في منغوليا حيث عالجت المنظمة خسارة 400 كيلومتر مربع سنويا من الغابات من خلال تغيير مواقف السكان؛

(د) تمكين النساء من خلال تدابير مثل إنشاء نوادي الاستماع المجتمعية في النيجر وجمهورية الكونغو الشعبية الديمقراطية.

9- أُخذت الدروس المستفادة خلال الفترة المالية في الاعتبار. وتتمثل أعلى المناطق ذات الأولوية في الاهتمام لتحسين الأداء البرامجي فيما يلي: (1) إقامة التحالفات والشراكات الأكثر فعالية كوسيلة لزيادة تأثير المنظمة ووصول سياساتها؛ (2) نهج أكثر دقة إزاء تعدد التخصصات بالاقتران مع العلم الجيد والإحصاءات والرصد والتقييم الممكنة مما سيمكن المنظمة من النهوض بتلبيتها لاحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة بها؛ (3) الاستثمار في بناء القدرات كمحرك للتحسينات الدائمة.

10- وحققت المنظمة أكثر من ثلاثة أرباع أهداف أدائها العالية المستوى البالغة 174، ولم تحقق 17 في المائة من الأهداف وذلك بالدرجة الأولى نتيجة للتغيرات في اهتمامات الجهات المانحة وتنافس الأولويات والأهداف الطموحة.

وتبين أن سبعة في المائة من هذه الأهداف غير قابل للقياس في الواقع العملي. ويجسد ذلك الدرس الرئيسي المستفاد من أول فترة مالية تجري وفقا للإطار الجديد المعتمد على النتائج.

الإدارة الحكيمة للموارد: المعالم البارزة للأداء المالي والإداري

11- وفي ظل هذه الظروف، كان الطلب على منتجات المنظمة وخدماتها قويا. وزاد مستوى المساهمات الطوعية بالمقارنة بالفترة المالية السابقة، وتمثل السبب الرئيسي للزيادة البالغة 550 مليون دولار أمريكي في مجموع المصروفات (25 في المائة) في الفترة 2010–2011 بالمقارنة بالفترة 2008–2009. وظلت عملية إدارة الميزانية سليمة أيضا حيث أنفقت المنظمة 99 في المائة من صافي مخصصات الميزانية البالغة 1 000.5 مليون دولار أمريكي. وتواصل التقدم الجيد في تحسين تنوع قوى العمل في المنظمة سواء من حيث التمثيل الجنساني أو التمثيل الجغرافي.

12- ويظل موظفو المنظمة يشكلون العنصر الرئيسي لنجاح أدائها. وبغية تعظيم مساهمتهم المتمثلة في تحقيق رسالة المنظمة، وضعت المنظمة ونقحت إستراتيجيتها للموارد البشرية، وأطلقت نهجا أكثر دقة لتقييم أداء الموظفين، وطبقت إطارا للقدرات، ووضعت مجموعة منقحة من دورات التدريب على الإدارة. واستمر التقدم في تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة خلال الفترة المالية، وبدأت الفوائد الملموسة في الظهور. غير أن الأمر يقتضي المزيد من العمل قبل أن تتحقق الفوائد الكاملة.

13- وتشمل المبادرات الرئيسية الأخرى الرامية إلى تحسين كفاءة الأداء الذي تحققه المنظمة: (1) وفورات الكفاءة البالغة 47.9 مليون دولار أمريكي، سيتواصل منها 37.5 مليون دولار أمريكي في الفترات المالية القادمة؛ وإنشاء حساب الابتكار، والحساب المتعدد التخصصات بأموال تبلغ 4.5 مليون دولار أمريكي للترويج لزيادة العمل المشترك بين الإدارات والبحث عن مزيد من الكفاءة والوفورات.

الإجراء الذي يقترح أن تتخذه لجنتا البرنامج والمالية والمجلس

14- يرجى من لجنتي البرنامج والمالية نظر تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2010–2011 وفقا للنظام الجديد المعتمد على النتائج لتخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عنها، ويرجى من المجلس أن:

(أ) يحاط علما بانجازات النتائج التنظيمية بموجب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية على النحو المقاس بواسطة المؤشرات والأهداف؛

(ب) يحيل تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2010–2011 إلى المؤتمر مشفوعا بملاحظاتها وتوصياتها بشأن الإنجازات والأداء التشغيلي والمالي وصيغة التقرير.

الإجراء المقترح أن يتخذه المؤتمر

15- يرجى من المؤتمر الموافقة على تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2010–2011 وتقديم ما يراه ملائما من إرشادات.

معلومات عن هذا التقرير

16- يمثل هذا التقرير آلية الإبلاغ الرئيسية للمنظمة لأعضائها وإدارتها وموظفيها وشركائها الخارجيين عن أدائها ومنجزاتها. ويعزز التقرير معلومات عن الأداء المالي والمنجزات مقابل النتائج التنظيمية. كما يعمل على تحديد الفرص المتاحة لتحسين الأداء في الفترة المالية القادمة وما بعدها.

17- ولدى موافقة مؤتمر المنظمة على الإطار الاستراتيجي للفترة 2000–2019، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، ومختلف التغيرات في النصوص الأساسية الناشئة عن خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، وضع إطار يعتمد على النتائج للتخطيط والرصد والإبلاغ فيما يتعلق بعمل المنظمة بمقتضى جميع مصادر الأموال.

18- وهذا هو أول تقرير لتنفيذ البرامج يعد بمقتضى هذا الإطار. وعلى ذلك، فإنه يرتكز على التقرير التجميعي لاستعراض منتصف المدة لعام 2010[1]، مما يتيح إجراء التعديلات خلال العمل لتحقيق النتائج المتفق عليها لفترة السنتين.

19- وتتألف العناصر الرئيسية الواردة في الإطار الاستراتيجي (انظر أيضا *الشكل 1*) من:

(أ) الأهداف العالمية الثلاثة التي تمثل الآثار الإنمائية الأساسية في مجالات اختصاص المنظمة التي تهدف البلدان إلى تحقيقها؛

(ب) الأهداف الإستراتيجية الحادية عشرة التي تسهم في تحقيق الأهداف العالمية؛

(ج) الهدفان الوظيفيان اللذين يوفرا البيئة المكنة لعمل المنظمة؛

(د) النتائج التنظيمية التي تحدد نتائج عمل المنظمة تحت كل هدف استراتيجي ووظيفي.

20- وتبدأ عملية فحص أداء المنظمة خلال الفترة المالية 2010–2011 في هذا التقرير بعرض عام للتطورات الرئيسية في مجال السياسات خلال الفترة المالية ثم تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

(أ) إحداث فارق الذي يمثل المنجزات والتوقعات في إطار الأهداف الإستراتيجية في الميدان، وللهدف الوظيفي الداعم بشأن التعاون الفعال مع الدور الأعضاء وأصحاب المصلحة الذي يدعم عن قرب شديد تسليم البرنامج الرئيسي للمنظمة.

[1] الوثيقة PC 106/7 – FC 138/6

(ب) **الإدارة الحكيمة للموارد** ويتناول الطريقة التي سعت بها المنظمة إلى النهوض بكفاءة إدارتها الداخلية ويتضمن تحليلا للأداء المالي.

(ج) **الملاحق** التي تحتوي على معلومات داعمة، بما في ذلك المنهجية المعتمدة في تقييم الأداء، وتنفيذ السياسة الخاصة باللغات والتمثيل الجغرافي والجنساني، ووصف للنتائج في ضوء مؤشرات وأهداف الأداء للنتائج التنظيمية.

الشكل 1: العناصر الرئيسية للإطار الاستراتيجي للمنظمة

رؤية المنظمة

عالم تحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الكافة وخصوصا الفئات الأكثر فقرا بطريقة مستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الأهداف العالمية الثلاثة التي يتطلع إليها الأعضاء

- خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع تدريجيا لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- استئصال الفقر والعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وتحسين سبل المعيشة المستدامة؛
- إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام، بما في ذلك الأراضي، والمياه والهواء، والمناخ والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

الأهداف الإستراتيجية

ألف– تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

باء– زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

جيم– إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

دال– تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

هاء– الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

واو– الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تمس الأغذية والزراعة

زاي– تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

حاء– تحسين الأمن الغذائي والتغذية

طاء– زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

لام– زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

الهدفان الوظيفيان

خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

ذال– الإدارة الكفؤة والفعالة

الوظائف الأساسية

(أ) رصد وتقييم الاتجاهات والتوقعات الطويلة والمتوسطة الأجل

(ب) تجميع وتقديم المعلومات والمعارف والإحصاءات

(ج) وضع صكوك ومعايير ومواصفات دولية

(د) خيارات السياسات والاستراتيجيات وتقديم المشورة

(هـ) الدعم التقني للتشجيع على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

(و) الإرشاد والاتصال

(ز) التخصصات المشتركة والابتكار

(ح) الشراكات والتحالفات

أولا– التطورات الرئيسية في السياسات خلال الفترة المالية

ألف– عرض عام

21– يؤثر الجوع المزمن في نحو 900 مليون نسمة في كافة أنحاء العالم، ويعاني 2 مليار نسمة من سؤ التغذية الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة أو "الجوع المستتر". وفي البلدان النامية، يموت ما يقرب من خمسة ملايين طفل دون الخامسة سنويا لأسباب ذات صلة بسوء التغذية، وعلاوة على ذلك، فإن توفير الغذاء لسكان العالم الذين يتوقع أن يصلوا إلى تسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050، يتطلب من العالم زيادة إنتاجه الغذائي بنسبة 60 في المائة.

22– وترد مساهمة المنظمة في معالجة هذه التحديات وغيرها ضمن نطاق ولايتها. فى هذا التقرير غير أن هناك أربعة تطورات رئيسية تستحق اهتماما خاصا منذ البداية وهي: تقلبات أسعار الأغذية؛ حالات الطوارئ؛ تغير المناخ؛ الزيادة المستدامة في الإنتاج الغذائي من خلال "إقتصد وإزرع".

باء– تقلبات أسعار الأغذية

23– استمرت التقلبات في أسعار الأغذية، طوال الفترة المالية، في إعاقة الجهود الرامية إلى خفض أعداد من يعانون من الجوع. وقد شهد شهر يناير/كانون الثاني 2011 وصول أسعار الأغذية إلى مستويات تاريخية من الارتفاع. وعلى الرغم من أن الأسعار قد انخفضت ببعض الشئ بعد ذلك، فإن الأرجح أن هذه الزيادة والتقلبات في الأسعار سوف تتواصل مما سيزيد من تعرض المزارعين الفقراء والمستهلكين والبلدان للفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما أن من المحتمل أن تزيد التقلبات في أسعار الأغذية خلال العقد القادمة نتيجة للصلات القوية بين الأسواق الزراعية والخاصة بالطاقة، والتغييرات السريعة في أنماط الاستهلاك، وزيادة وتيرة أحداث الطقس المتطرف والضغوط التنافسية على استخدام الأراضي.

24– وقد يتبين في الأجل الطويل أن ارتفاع أسعار الأغذية مفيد نتيجة لما يحدثه من حوافز على زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل في القطاع الزراعي ومن ثم المساهمة في تحسين الأمن الغذائي في الأجل الطويل. غير أن الآثار في المدى القصير كانت ضارة بسبب ما يؤدبه إرتفاع أسعار الأغذية من إبتعاد الأغذية عن متناول يد الفقراء، وبث الاضطراب في التدفقات التجارية الدولية، وتؤدي في بع ض الحالات إلى اضطرابات أهلية.

25– وقد تركزت استجابة المنظمة لهذه التطورات على مجالي نشاط رئيسيين هما: مساعدة الأسواق الدولية على العمل بقدر أكبر من الكفاءة من خلال تزويدها بالمعلومات الأفضل وحسنة التوقيت وزيادة الإنتاج الغذائي في المناطق المعرضة.

خفض تقلبات الأسعار عن طريق تحسين معلومات السوق وتعزيز الحوار

26- وضعت المنظمة وتابعت خلال 2010 بمبادرة تحت رعاية مجموعة العشرين وبالاشتراك مع الشركاء الدوليين الآخرين نظام معلومات السوق الزراعية. ويركز هذا النظام العالمي بالدرجة الأولى على القمح والذرة والأرز وفول الصويا بهدف:

(أ) تعزيز معلومات آفاق سوق الأغذية وتحليلها وتوقعاتها؛

(ب) تدعيم التعاون والحوار فيما بين البلدان المنتجة والمصدرة والمستوردة الرئيسية، والمنشآت التجارية والمنظمات الدولية؛

(ج) بناء قدرات تجميع البيانات في البلدان المشاركة.

27- وقد أنشئ نظام معلومات السوق الزراعية في منتصف عام 2011، إلاّ أنه يحظى بالاعتراف بالفعل باعتباره أداة هامة لخفض تقلبات الأسعار. ويتألف النظام من:

(أ) فريق عالمي لمعلومات سوق الأغذية مع ممثلين تقنيين من البلدان الأعضاء في النظام؛

(ب) منبر الاستجابة السريعة يتألف من كبار المسؤولين في العواصم المختلفة؛

(ج) أمانة يوجد مقرها في المقر الرئيسي للمنظمة يشمل تسع منظمات دولية وحكومية دولية لديها قدرة على أن تجمع وتحلل وتنشر، على أساس منتظم، المعلومات المتعلقة بحالة الأغذية وتوقعاتها.

خفض تقلبات الأسعار من خلال زيادة الإنتاج

28- وجه مرفق الأغذية في الاتحاد الأوروبي فيما بين 2009 و2011 نحو 368 مليون يورو من خلال المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي لزيادة الإنتاج الزراعي وإنتاجيته في البلدان الأشد تضررا من أسعار الأغذية والأزمات الاقتصادية. وكان التمويل الذي تلقته المنظمة (232 مليون يورو) يمثل أكبر مساهمة مالية من الاتحاد الأوروبي. وهي مساهمة مكنت المنظمة من الاضطلاع بعدد 31 عملية في 28 بلدا مما ساعد نحو 15 مليون نسمة في المناطق الريفية.

29- وقد استخدمت المنظمة هذه الموارد في ربط المزارعين بالأسواق والخدمات المالية، وبناء ممارسات للزراعة مستدامة ومربحة واستحداث مسارات جديدة للعائدات. وتؤكد الدروس المستفادة من هذه المبادرات الرئيسية أهمية التركيز على المزارعين المهمشين الذين لديهم قدرات إنتاج كبيرة، والجمع بين توزيع المدخلات وخدمات الإرشاد، وبناء قدرات المزارعين من صغار الحائزين ومجتمعاتهم المحلية، وإعادة تأهيل البنى الأساسية الريفية وإشراك جميع القطاعات في سلسلة القيمة في الإنتاج المحلي من البذور. ويعتبر مرفق الأغذية في الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات

التقييم الإيجابية من بعثات التحقق التابعة للاتحاد الأوروبي والاستعراضات الداخلية المستقلة، من أكبر قصص النجاح البارز التي حققتها المنظمة خلال الفترة المالية وقد يستمر في تحقيق الفوائد في المستقبل.

جيم- التدخلات في حالات الطوارئ

30- تلقت المنظمة في الفترة 2010–2011 كما حدث في الفترات المالية الأخرى، قدرا كبيرا من الموارد الزراعية والغذائية ذات الصلة بالأمن الغذائي لمعالجة حالات الطوارئ مثل الفيضانات الشديدة التي وقعت في باكستان في صيف عام 2010، والزلزال الذي وقع في هايتي. ويتعلق واحد من أشد حالات الطوارئ جسامة بالجفاف في القرن الأفريقي في 2011 الذي أضر في ذروته بنحو 13 مليون نسمة.

31- وقد نبهت المنظمة العالم إلى الجفاف الأخذ في الانتشار في القرن الأفريقي منذ أكتوبر/تشرين الأول 2010، وأعلنت عن انتشار المجاعة في بعض المناطق في الصومال في يوليو/تموز 2011. ونظم في روما اجتماع وزاري بناء على طلب الحكومة الفرنسية بوصفها رئيسة مجموعة العشرين للدعوة إلى اتخاذ إجراء عاجل لمعالجة جوانب الضعف الكامنة ولتعزيز المقاومة على المدى الطويل. وجمعت المنظمة بين توزيع البذور والأسمدة على المزارعين الصوماليين والبرامج المبتكرة – النقود مقابل العمل وقسائم الأغذية لزيادة الحصول على الأغذية وحماية الأصول واستعادة الإنتاج الزراعي والبنية الأساسية. ويسرت المنظمة كذلك، من خلال إصلاح قنوات الري وغيرها من البنى الأساسية، معالجة 2.6 مليون رأس من الحيوانات كانت معرضة لمخاطر الأمراض والعدوى المرتبطة بالجفاف.

32- وواصلت المنظمة استجابتها لحالات الطوارئ الكبرى والمحلية الأخرى المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي خلال الأزمة الممتدة وفي البلدان المعرضة للمخاطر. ووضعت المنظمة نهجا لإدارة مخاطر الكوارث وشجعت على إدراج أفضل الممارسات في برامج الطوارئ مثل المدارس الحقلية للمزارعين والرعاة المزارعين، والزراعة المحافظة على الموارد، ونهج إدارة المخاطر المعتمدة على المجتمعات المحلية لبناء سبل المعيشة المتينة.

33- وأنشأت المنظمة، في قيادة مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي مجموعة الأمن الغذائي العالمية لتوفير التنسيق المعزز، والمساءلة والقيادة الفعالة للأمن الغذائي في عمليات الاستجابة الإنسانية لدوائر المساعدة الإنسانية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

دال- تغير المناخ

34- اعتمدت المنظمة، بالاستعانة بجوانب قوتها المتعددة التخصصات في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية والاقتصاد والتنمية الريفية والأمن الغذائي، باعتماد نهج متكامل إزاء التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وشمل ذلك تحديد التحديات الحالية والمحتملة ومساعدة أعضائها وخاصة أشد الفئات

تعرضا في تحسين قدراتهم على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ وما يرتبط بذلك من تقلبات مناخية، والمساعدة في تحديد سبل تعظيم أي فرص قد تنشأ. وأسندت المنظمة أهمية خاصة لتحديد الفرص والممارسات التي تؤدي إلى التكيف مع تغير المناخ وتساعد في التخفيف من آثاره مع المساهمة في نفس الوقت في تحقيق الأهداف الإنمائية.

35- ويغطي عمل المنظمة فى مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره منظورا عريضا من الأنشطة التي تتراوح بين المحلية والعالمية وبين الإجراءات الفورية والاستراتيجيات الطويلة الأجل للمعالجة. والمنظمة ملتزمة بنهج النظم الايكولوجية الذي يشمل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

36- تشمل المبادئ الأساسية التي توجه عمل المنظمة في مجال تغير المناخ ما يلي:

(أ) إدراج أهداف التصدي لتغير المناخ في التخطيط للأمن الغذائي والتنمية عبر جميع القطاعات؛

(ب) السعي إلى نهج اتباع نهج النظم الايكولوجية الزراعية المعتمد على التآزر فيما بين الإنتاج المستدام للأغذية وزيادة مقاومة التغييرات المناخية والحد من الآثار على تغير المناخ؛

(ج) العمل بطريقة مدفوعة من الطلب ومحددة الموقع وتشاركية وتراعي الاحتياجات المتعلقة بالجنسانية، فضلا عن أولويات المجتمعات الأصلية وغيرها من المجتمعات المستضعفة بما في ذلك الرعاة؛

(د) معالجة التكيف والتخفيف على أساس أنها عملية تعلم اجتماعي جار يجمع بين المعارف المحلية والعلمية؛

(هـ) تعزيز التآزر فيما بين الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن تغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي والغابات.

37- وقد حققت هذه الجهود المشتركة بين الإدارات وبين المنظمات ثمارها في مجال الزراعة الذكية مناخيا، وهي مبادرة وضعت تحت قيادة المنظمة. وتسعى هذه المبادرة إلى تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية والدخول وبناء الصمود للنظم الايكولوجية وتطبيق ممارسات الإدارة الذكية مناخيا واعتماد التخطيط والتمويل المتكاملين لاستخدام الأراضي لتحقيق للتنمية الزراعية. وتستند إلى مبدأ خصائص الموقع – حيث أن الأولويات والممارسات الخاصة بالزراعة الذكية مناخيا سوف تتباين من مكان لآخر. غير أن هناك حاجة عريضة إلى تحديد السبل التي يؤثر بها تغير المناخ على التنمية الزراعية واستراتيجيات الإدارة ضمن السياق الأوسع نطاقا للتنمية الزراعية المستدامة – بما في ذلك حاجة وتكاليف التكيف فضلا عن الإمكانيات والقيم التي يمكن الحصول عليها من التخفيف.

38- وتشكل إقامة آليات تمويل مبتكرة تربط تمويل التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره بأموال التنمية الزراعية والأمن الغذائي عنصرا هاما من عناصر الزراعة الذكية مناخيا. وتمثل زيادة استثمارات القطاع الخاص من خلال توفير حوافز ملائمة وأموال للقطاع العام جزءا من النهج الابتكاري مثلما الحال بالنسبة لإقامة التمويل لدعم التمويلات في المدى الطويل.

39- وثمة جهد كبير آخر يتمثل في برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية (مبادرة الأمم المتحدة التعاونية لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية). وهو برنامج مشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، توفر فيه المنظمة القيادة في دعم أكثر من 40 بلدا فيما تبذله من جهود صوب الاستعداد لبرنامج خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية، وتقاسم المعارف والخبرات العالمية، واستخدام خبرات المنظمة الراسخة في مجالات رصد وحوكمة الغابات والموارد الطبيعية.

هاء- الزيادة المستدامة في الإنتاج الغذائي عن طريق "اقتصد وازرع"

40- وضعت المنظمة وأطلقت في عام 2011 نهج "اقتصد وازرع" لإحداث زيادة مستدامة في الإنتاج الغذائي بواسطة فقراء العالم. وتستهدف المبادرة المزارعين من صغار الحائزين وأسرهم في البلدان النامية أي نحو 2.5 مليار نسمة. والهدف هو مساعدة هؤلاء المزارعين وأسرهم من خلال العمل مع الحكومات لتهيئة بيئات ممكنة لتحقيق الترشيد المستدام لإنتاج المحاصيل وتطبيق قدر أكبر من التكثيف الايكولوجي، وزيادة الكفاءة. وسوف تساعد هذه العوامل المزارعين في زيادة إنتاجيتهم والنهوض بسبل معيشتهم في نفس الوقت الذي يقللون فيه من تأثيرات الزراعة على النظم الايكولوجية الزراعية. وتمثل سلامة التربة وخصوبتها، واستخدام المياه والأصناف المكيفة محليا والتدابير الوقائية لحماية النباتات بعضا من العناصر التي تشملها المبادرة.

41- غير أن نهج "اقتصد وازرع" ليس بالعصا السحرية – أو توصية بتكنولوجيا "واحد تناسب الجميع". فالواقع أنه نهج يعتمد على مزارعين حسني الإطلاع ومدربين يطبقون ويكيفون طائفة من الطرق التي تناسب على وجه الخصوص الظروف الايكولوجية الزراعية المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن من المسلم به أن العناصر المواءمة للبيئات ليست بالمحرك الكافي – فإذا طبقت نهج أكثر استدامة، فإن المزارعين سوف يلمسون الفائدة من حيث زيادة الغلات و/أو الدخل الصافي أو خفض معدلات العمل المطلوبة (مثل تمهيد الأرض أو إزالة الأعشاب الضارة).

42- وفي بعض أنحاء العالم، فإن الإفراط في استخدام المدخلات الخارجية مثل الأسمدة يضر النظم الايكولوجية الزراعية دون تحقيق أي فائدة من حيث زيادة الغلات. وفي هذه الظروف، فإن زيادة توجيه هذه العوامل يمثل وضعا يفيد الجميع – فالمزارع يستفيد من خلال الاقتصاد في تكاليف الأسمدة في حين تنخفض الآثار الجانبية للإفراط في استخدام الأسمدة مثلا على نوعية المياه. وفي حالات أخرى، يؤدي الإفراط في استخدام المبيدات إلى تفاقم مشكلات الآفات بدلا من حلها، فهنا يؤدي التركيز على مكافحة الآفات بالطرق الطبيعية إلى استعادة التوازن في نظام الإنتاج.

43- وتشمل ممارسات *"اقتصد وازرع"* الزراعة المحافظة على الموارد، وأشكال الزراعة الدفيئة التي تعتمد على تحليل خصائص الموقع من الاحتياجات إلى المياه والمغذيات، والإدارة المتكاملة للآفات والأعشاب الضارة، واختيار الأصناف الملائمة، والدورة الزراعية للمحاصيل والاستفادة من خدمات النظم الايكولوجية التي يوفرها التنوع البيولوجي

على مستوى المزرعة مثل التلقيح وغيره من التكنولوجيات لحماية قوام التربة وسلامتها، والحد من الاعتماد على مبيدات الآفات والأسمدة وخفض "آثار" الزراعة. وقد أثبتت التجارب أن هذه الممارسات وغيرها من الممارسات المماثلة يمكن أن تساعد في خفض المقننات المائية على سبيل المثال بنسبة 30 في المائة وتكاليف الطاقة المستخدمة في الإنتاج بنسبة تصل إلى 60 في المائة. وعندما تستعاد سلامة التربة وتسترجع وظائف النظم الايكولوجية الأخرى، تتحقق زيادات كبيرة في المحاصيل.

44- وتحت هذا النهج، يتمثل دور الحكومة في تهيئة البيئة الصحية لتشجيع المزارعين من صغار الحائزين على تطبيق الممارسات الأكثر استدامة. وسوف يتطلب الانتقال إلى تكثيف الإنتاج المحصولي بصورة مستدامة النهوض بإدارة نظم الإنتاج الزراعي مع زيادة الاهتمام ببناء رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي أكثر مما كان يتم في السابق. ويمكن للحكومات أن تستثمر في تنمية قدرات المزارعين والمرشدين الزراعيين، وفي تحسين الاتصال بين البحوث والمرشدين الزراعيين، وفي استحداث التكنولوجيا وتكييفها. وقد يتعين إقامة آليات لمساعدة المزارعين من صغار الحائزين على تحقيق الاشتراطات النوعية والكمية للسوق. وتتطلب الممارسات المستدامة عادة من المزارعين اتخاذ أبعاد طويلة الأجل – ولذا، فإن النظم الملائمة لحيازة الأراضي تعتبر ضرورية لكي يبذل المزارعون الجهد المطلوب للمحافظة على سلامة التربة وخصوبتها. وتضطلع البلدان بالفعل بمشروعات تجريبية بشأن الإنتاج المستدام المتكامل في العديد من مناطق العالم مع مشاركة عشرات الآلاف من المزارعين في كل بلد. والمطلوب الآن هو أن تتابع الحكومات أهداف التكثيف المستدام لوضع أطر السياسات الصحيح لدعم هذه الجهود على النطاق الوطني.

ثانيا– إحداث الفارق

عرض عام

45– يحدد هذا القسم إنجازات المنظمة في إطار كل هدف من أهدافها الإستراتيجية الأحد عشر فضلا عن تعاونها الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن في إطار الهدف الوظيفي خاء. وترد الإنجازات المتعلقة بالإدارة الكفؤة والفعالة بموجب الهدف الوظيفي ذال في القسم المتعلق بالإدارة الحكيمة للموارد.

46– وترد الإنجازات في سياق الاتجاهات والتحديات التي عالجها كل هدف واستجابة المنظمة التي تهدف إلى تحقيق نواتج على مستوى النتيجة التنظيمية. وينبغي قراءة وصف الإنجازات بالاقتران مع جدول النتائج مقابل الأهداف في *الملحق الرابع* بهذا التقرير.

47– وثمة ثلاثة دروس مستفادة من تنفيذ برنامج العمل والميزانية للفترة المالية 2010–2011 وهي الحاجة إلى إقامة تحالفات وشراكات أكثر فعالية كوسيلة لزيادة تأثير المنظمة ووصول سياساتها، واستخدام نهج متعدد التخصصات مقترنا بالعلم السليم، والإحصاءات الموثوق بها والرصد والتقييم للنهوض بعملية تحقيق احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة بالمنظمة والاستثمار في بناء القدرات باعتبار ذلك محركا للتحسينات الدائمة، بما في ذلك بمساعدة الآخرين على إيجاد حلول مستدامة.

النتائج مقابل الأهداف: المعالم البارزة

48– حققت المنظمة، بصفة إجمالية، أكثر من ثلاثة أرباع أهداف الأداء الخاصة بها البالغة 174 هدفا على مستوى النتائج التنظيمية (انظر *الملحق الرابع* والتحليل الموجز في *الشكل 2*).

49– ولم تحقق المنظمة 29 هدفا من الأهداف البالغة 174 (17 في المائة)، وذلك بالدرجة الأولى بسبب التغييرات في اهتمامات الجهات المانحة، والأولويات المتنافسة، والأهداف الطموحة. وكانت الأهداف الأربعة التي تنطوي على أعلى نسبة من الأهداف غير المتحققة ما يلي:

(أ) الهدف الاستراتيجي لام (*"زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية"*)، التي أبلغت عن تحقيق هدفين من الأهداف السبعة (29 في المائة)؛ فلم يثبت أن من مردودية التكاليف جمع بيانات الأداء المتوخي بشأن المؤشرات الخمسة الأخرى.

(ب) الهدف الاستراتيجي هاء (*"الإدارة المستدامة للغابات والأشجار"*) الذي حقق 11 هدفا من مجموع الأهداف البالغ 17 (65 في المائة)، نتيجة للتحديات في تعبئة الموارد المالية المقررة، والأولويات المتنافسة، وحالات التأخير من جانب البلدان في الشروع في تنفيذ السياسات الحرجية.

(ج) الهدف الوظيفي خاء (*"التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن"*) الذي حقق 19 مؤشرا من بين المجموع البالغ 28 (68 في المائة)، نتيجة للتأخيرات في تنفيذ نظم الرصد والحوكمة الداعمة، والأهداف المفرطة في الطموح في بعض الحالات.

(د) الهدف الوظيفي ذال (*"الإدارة الكفؤة والفعالة"*) الذي حقق تسعة من بين الأهداف الثلاثة عشرة (69 في المائة) وذلك بالدرجة الأولى نتيجة لانخفاض معدلات الرضا عن السياسات المؤسسية والدعم التنظيمي. وتهدف المنظمة إلى أن تعالج هذا الأمر من خلال تحسين السياسات المؤسسية ولا سيما مجالات إدارة الموارد البشرية والتمثيل الجغرافي والجنساني.

50- وتبين أن أثنى عشرة مؤشرا (7 في المائة من العدد الإجمالي) لا يخضعان للقياس من الناحية العملية بالنظر إلى الافتراضات المنوطة في التفاؤل خلال مرحلة التخطيط بشأن تكاليف جمع البيانات، ونطاقها الزمني وتوافرها، وعدم توافر بيانات خط الأساس. وسوف تعالج المنظمة نقاط القصور هذه في مؤشراتها للأداء في الفترة المالية 2012-2013، بغرض توفير أساس سليم لإدارة الأداء المؤسسي والإبلاغ في النسخة القادمة من الخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية وتقرير تنفيذ البرامج.

الشكل 2: أداء المنظمة في تحقيق أهداف الأداء على مستوى النتيجة التنظيمية

اسم الهدف الاستراتيجي/ الوظيفي	عدد المؤشرات على مستوى النتيجة التنظيمية	عدد المؤشرات على الأهداف التي تحققت	عدد المؤشرات على الأهداف التي لم تتحقق	عدد المؤشرات غير القابلة للقياس	معدل الإنجاز لكل نتيجة إستراتيجية/وظيفية
ألف– تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	15	15	---	---	100 %
باء– زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	9	7	1	1	78%
جيم– إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	17	15	2	---	88%
دال– تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	15	12	2	1	80%
هاء– الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	17	11	6	---	65%
واو– الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تحسن الأغذية والزراعة	12	11	1	---	92%
زاي– تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	9	7	1	1	78%
حاء– تحسين الأمن الغذائي والتغذية	16	14	2	---	88%
طاء– زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	9	7	2	---	78%
كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	7	6	3	---	86%
لام– زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	7	2	2	3	29%
خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	28	19	3	6	68%
ذال– الإدارة الكفؤة والفعالة	13	7	6	---	54%
المجموع	**174**	**133**	**29**	**12**	**76%**

الهدف الاستراتيجي ألف: تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

- جرى اعتماد 13 مواصفة دولية جديدة لتدابير الصحة النباتية (الإجمالي 58) وإستراتيجية جديدة لتنمية القدرات الوطنية وافقت عليها الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات
- جرى بصورة مأمونة تدبير 000 3 طن من المبيدات المتقادمة من خلال مشروعات المنظمة وأصبح 18 بلدا جديدا أطراف في اتفاقية روتردام.
- وأعد التقرير الثاني لحالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم ثم بعد ذلك خطة العمل العالمية الثانية.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

51- استمر خلال الفترة المالية الإحساس بتأثيرات الارتفاع الشديد في الأسعار مع زيادة الوعي في نفس الوقت بالعلاقة المتبادلة بين أسعار الطاقة وإنتاج الوقود الحيوي وأسعار السلع الغذائية. وأمام هذه الخلفية، ومع بقاء أعداد السكان الجوعى عند المليار تقريبا، بدأ توافق عالمي في الظهور بشأن الحاجة إلى زيادة مستدامة في إنتاج الأغذية. فعلى سبيل المثال، شددت المطبوعات الرئيسية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات غير الحكومية الدولية على أهمية التكثيف المستدام أو الإيكولوجي للإنتاج. ونظرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مجموعة من مبادرات الإنتاج والاستهلاك المستدامين بما في ذلك مبادرة تتعلق بنظم الأغذية المستدامة؛ واعتمدت المفوضية الأوروبية مبادئ مماثلة لتوجيه سياسات الأمن الغذائي فيها. وقد ساعد إصلاح النظام الدولي للبحوث الزراعية بدرجة كبيرة في وضع تقنيات وتكنولوجيات جديدة. وتنطوي هذه التطورات بالاقتران مع زيادة التركيز على الموارد الوراثية النباتية، وتربية النباتات ونظم الإمداد بالبذور على إمكانية إحداث زيادة كبيرة في مقاومة النظم الزراعية لتغير المناخ وغير ذلك من الصدمات.

استجابة المنظمة

52- وقد شمل عمل المنظمة لتحقيق تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام تعزيز ودعم وضع المعايير والمواصفات والاتفاقات الدولية، ثم المساعدة في تنفيذها على المستويات الإقليمية والوطنية. وقد ركزت المنظمة، وهي تضطلع بهذا العمل، على أربعة مجالات: (1) تكثيف المحصول المستدام؛ (2) خفض المخاطر الناشئة عن الآفات والأمراض العابرة للحدود؛ (3) خفض المخاطر الناشئة عن مبيدات الآفات؛ (4) الترويج للإدارة الفعالة للموارد الوراثية النباتية.

السياسات والاستراتيجيات عن تكثيف إنتاج المحاصيل وتنويعها المستدام

53- تحقق تقدم كبير في وضع إطار للسياسات ومواد للإرشاد لدعم تكثيف المحاصيل في البلدان الأعضاء. ووافقت لجنة الزراعة في المنظمة على إستراتيجية بشأن التكثيف المحصولي من خلال نهج النظم الايكولوجية وبيئة ممكنة.

وتقوم بلدان من جميع الأقاليم بوضع برامج بشأن الجوانب المتعلقة بالتكثيف المستدام مع زيادة التركيز على النهج المتعددة التخصصات. وتغطي هذه الجوانب الإدارة المتكاملة للآفات والأمراض، والتلقيح وخصوبة التربة وإدارة المياه و واستخدام الأصناف المكيفة محليا والزراعة المحافظة على الموارد، وغير ذلك. وأعدت إستراتيجية شاملة للزراعة المحافظة على الموارد في أفريقيا الجنوبية، وضعت بالتعاون مع أمانة جماعة التنمية للجنوب الأفريقي، لاعتماد برامج وطنية في بلدين والبدء بالبرامج في 14 بلدا أخرى. وتعمل سبعة بلدان مع المنظمة في تحديد السياسات والممارسات المبتكرة لضمان خدمات التلقيح في التنمية الزراعية.

54- ويعمل الآن نحو 15 بلدا في وضع سياسات تتعلق بتنويع الإنتاج، بما في ذلك وضع خطط رئيسية وطنية للبستنة ومبادرة المدن الأكثر اخضرارا التي يدعمها صانعو السياسات في أفريقيا، في حين وافق 22 بلدا على الإطار الخاص بتشجيع إنتاج الخضر والفاكهة (بمشاركة منظمة الصحة العالمية) للترويج للزراعة الواعية بالنواحي التغذوية والنهج المعتمد على المحاصيل البستانية لتحسين النظم الغذائية مع إيلاء الاهتمام الواجب للأبعاد الجنسانية. وعقدت ندوتان دراسيتان رئيسيتان خلال الفترة المالية عن البستنة والتنويع وسبل العيش في أفريقيا (في داكار وأروشا). وأعد تقرير الحالة الأول عن البستنة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في أفريقيا كأداة لدعم اتخاذ القرار لمساعدة البلدان في تحقيق أقصى استفادة من السياسات والإطار المؤسسي وخدمات الدعم لأغراض البستنة.

إحداث خفض مستدام في مخاطر انتشار الآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود

55- أحرز تقدم كبير في وضع وتنفيذ المواصفات الدولية لتدابير الصحة النباتية – في إطار الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات مع اعتماد 13 مواصفة جديدة خلال الفترة المالية. وبغية تيسير تنفيذ المواصفات، اعتمدت استراتيجية الاتفاقية لتنمية القدرات الوطنية، وقدمت المساعدة لأكثر من 50 بلدا في الفترة 2010–2011 من خلال المشروعات الإقليمية والوطنية لتنمية قدراتها في مجال الصحة النباتية في حين استفادت بلدان أخرى من المشروعات العالمية. كما أطلق نظام استعراض ودعم التنفيذ؛ وأعيد تعديل الموقع الشبكي للاتفاقية بدرجة كبيرة لتيسير تبادل المعلومات والاتصال مع أصحاب المصلحة الآخرين؛ وأنشئت منظمة وقاية النباتات في الشرق الأدنى وهي عاشر منظمة إقليمية لوقاية النباتات تنشأ بصورة رسمية بدعم من المنظمة.

56- وقدمت المنظمة الدعم لجميع البلدان التسعة والأربعين المتضررة من الجراد الصحراوي بجمع البيانات الجارية والرصد والتنبؤات من خلال شبكة معلومات الجراد بالإضافة إلى التدريب الهادف. وجرى توسيع نطاق هذه الشبكة لتشمل 10 بلدان من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وقدمت المنظمة أيضا المساعدة للبلدان المتضررة من الجراد لوضع وتنفيذ خطط طوارئ ووضع استراتيجيات الاتصال وتعزيز قدرات التدابير البيئية الآمنة اللازمة لتطبيق المكافحة البيولوجية بما في ذلك مساعدة الحكومات على أن تعالج بنجاح انتشار الجراد في جورجيا ومدغشقر وموريتانيا.

57- وقامت المنظمة، بالاعتماد على الخبرات المستمدة من عمليات مكافحة الجراد بالعمل مع البلدان للوقاية من الأخطار الأخرى العابرة للحدود بشأن الصحة النباتية وإدارة هذه الأخطار. وبالنسبة لمرض صدأ القمح فقد أنشأت المنظمة بوابة على الويب لإبقاء البلدان على علم بالتطورات التقنية، وقدم الدعم التقني للبلدان في أربعة أقاليم في شراطة مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة والمناطق القاحلة. وأنشأت المنظمة كذلك برامج على المستويين الإقليمي والوطني لإدارة الأمراض الآفات والأمراض التي تصيب الكسافا والموز وأشجار النخيل في أفريقيا، وأشجار الموالح في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والطماطم في الشرق الأدنى.

المخاطر الناشئة عن مبيدات الآفات وخفضها بصورة مستدامة

58- أدى وضع نهج إقليمية لتوحيد عملية تسجيل مبيدات الآفات إلى تحسين الرقابة في التجارة واستخدام المبيدات وإلى تحقيق قدر أكبر من مردودية التكاليف وزيادة كفاءة استخدام الموارد. وقدمت المنظمة الدعم لخفض اعتماد المزارعين على مبيدات الآفات مما أدى إلى خفض تكاليفها والمخاطر التي تسببها للبيئة وصحة البشر، وأسفرت في بعض الحالات عن زيادة الغلات. كما ساعدت مشروعات المنظمة في تحديد مخزونات المبيدات المتقادمة والتخلص منها، ووضع حلول قابلة للتطبيق محليا لإزالة تلوث المبيدات التي توفر في التربة، والكميات الكبيرة من المبيدات التي عولجت بها البذور، والتدبير المأمون لما يقرب من 000 3 طن من المبيدات المتقادمة.

59- وضمنت اتفاقية روتردام مواصلة خفض تعرض العالم للمواد الكيميائية ومبيدات الآفات الضارة، ومن ثم خفض على وجه الخصوص المخاطر التي يتعرض لها المزارعون في البلدان النامية من المبيدات. وقد تحقق ذلك ضمن أمور من خلال قرار إجماعي اتخذه مؤتمر الأطراف لإدراج ثلاثة مبيدات أخرى شديدة السمية في إجراء الموافقة المسبقة عن علم في إطار اتفاقية روتردام. وخلال الفترة المالية، انضم 18 بلدا إلى الاتفاقية مما أدى إلى وصول الأطراف في الاتفاقية إلى 146 طرفا في نهاية عام 2011. وقدمت الأمانة، التي تدعمها المنظمة، المساعدة لأكثر من 50 بلدا لتنفيذ اشتراطات الاتفاقية بفعالية.

السياسات الفعالة والقدرات المكنة لتحسين إدارة الموارد الوراثية النباتية

60- حققت المنظمة تقدما كبيرا في توفير الحماية الفعالة والإدارة والاستخدام للموارد الوراثية النباتية والبذور. وأصبحت أربعة بلدان أخرى أطرافا في المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وأعدت المنظمة التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، مما أتاح لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة إعداد إطار جديد بشأن الأنشطة ذات الأولوية الخاصة بإدارة الموارد الوراثية. وخطة عمل عالمية جديدة اعتمدها مجلس المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011[2].

[2] يتوافر التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم على الموقع http://www.fao.org/docrep/013/i1500e/i1500e.pdf والتقرير الثاني لخطة العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على الموقع www.fao.org/docrep/meeting/024/mc220e.pdf.

61- واعترفت البلدان بصورة متزايدة بالسلسلة القائمة التي تربط صون الموارد الوراثية النباتية بتربية النباتات، وإنتاج البذور وتوافر البذور عالية الجودة المكيفة لتناسب الاحتياجات المتغيرة للمزارعين. وتقوم المنظمة، بتجميع "مجموعة أدوات" تشمل خطوطا توجيهية لما قبل التربية وأثناءها بشأن تقييم القدرات وصياغة وتنفيذ السياسات وطوارئ البذور، بالإضافة إلى دراسات حالة عن تأسيس منشآت البذور المحلية.

62- وعملت المنظمة على تشجيع التجارة بالبذور من خلال توحيد قوانين البذور وقواعدها، وصون أصناف البذور التقليدية المعرضة للانقراض، وتحسين فرص الحصول على أصناف البذور عالية الجودة، والنهوض بالرقابة التنظيمية على جودة البذور، وإطلاق الأصناف بما في ذلك دعم إنشاء جهاز جديد إقليمي لاختبار البذور (منتدى اختبار البذور الأفريقية)، والترويج، بصفة عامة، لتنمية صناعات البذور

حماية الأصناف المحصولية المعرضة للخطر

أشرفت المنظمة، بغية مساعدة المزارعين في جميع أنحاء العالم، على إنشاء نظام لتبادل المعلومات عن الموارد الوراثية في نحو 65 بلدا والترويج للنظام المتعدد الأطراف التابع للمعاهدة بشأن الحصول وتقاسم المنافع لأكثر من 1.5 مليون مجموعة من أهم المحاصيل الزراعية في العالم.

وبعد أن أصبح إنتاج البذور يتخذ الطابع التجاري، أصبح المزارعون في البلدان النامية أقل اعتيادا على الاحتفاظ بالبذور التي ينتجونها لزراعتها في الموسم التالي. وبدلا من ذلك أصبحوا يعتمدون الآن على البذور التجارية. وكان من نتيجة ذلك أن العالم أصبح يعتمد على طائفة محدودة من النباتات في توفير الغذاء له. فهناك الآن 12 صنفا توفر 80 في المائة من جميع البذور الخاصة بطعامنا، وتجري زراعة ما يبلغ تقريبا 150 صنفا. ويؤدي هذا التناقص في القاعدة الوراثية إلى حدوث مخاطر كبيرة محتملة على الإمدادات الغذائية في العالم.

النظام المتعدد الأطراف نشأ عن مفاوضات طويلة بين البلدان الأعضاء. وفي 2001 اعتمدت المعاهدة الدولية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة وشهدت الفترة المالية 2011/2010 توسع 11 مشروعا لدعم الاستخدام المستدام للتنوع المحصولي من حساب تقاسم المنافع التابع للمنظمة.

التوقعات والدروس المستفادة

63- تظل زيادة إنتاجية المحاصيل وجودتها بطريقة مستدامة عنصرا بالغ الأهمية لتحسين الأغذية والأمن التغذوي، والتنمية الريفية وسبل المعيشة، وكفاءة استخدام الموارد لتحقيق هذه الغايات. غير أن ذلك يتطلب تحليلا ومشورة علمية جيدة.

64- وقد نشأت نجاحات المنظمة في هذا المجال عن تكييف التكنولوجيات الجديدة لتلبية الاحتياجات المحلية. وقد تحقق ذلك عندما قدمت المنظمة الدعم للمزارعين المحليين للعمل كمبتكرين والمساعدة في تحديد خطط البحوث، واختبار وتعديل التكنولوجيا وتفسير النتائج واعتماد طرق جديدة في حقولهم.

الهدف الاستراتيجي باء: زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

- إعلان الخلو من الطاعون البقري
- وضع برنامج طويل الأجل للوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، بما في ذلك أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض ومكافحتها، يتولى معالجة محركات طوارئ الأمراض، والتكيف مع تغير المناخ والاتصال والبرمجة الشاملة للقطاعات والتخصصات.
- تعزز خطة العمل لدعم التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية مشاركة وتعاون أصحاب المصلحة المتعددين.
- استجابة قطرية كبيرة لإستراتيجية التمويل لتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

65- استمر الطلب على المنتجات الحيوانية والتجارة العالمية بها في الزيادة. ولذا زاد الطلب على تحسين الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، بما في ذلك التحسين الوراثي للحيوانات من حيث اختيار الأنواع والسلالات، مثلما حدث بالنسبة للضغوط على الموارد الطبيعية والحاجة إلى معالجة القضايا ذات الصلة بتوافر الأعلاف الحيوانية ومراقبة الجودة، وأفضل الممارسات لاستخدام الأعلاف. وفي حين توفر الحيوانات الموارد لما يقرب من مليار نسمة، فإن صغار المنتجين يرون تزايد الصعوبات التي تواجه معايير الجودة اللازمة لتسويق إنتاجهم بفعالية. وما زالت المكافحة الفعالة لانتشار أنفلونزا الطيور شديدة الإمراض وغيرها من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود بالغة التأثير وخاصة تلك التي تنطوي على إمكانية الانتقال للبشر تشكل تحديا.

استجابة المنظمة

66- ركزت المنظمة، لدى معالجة هذه التحديات التي تواجه الإنتاج الحيواني، على أربعة مجالات رئيسية للنشاط: الوقاية والمكافحة فيما يتعلق بالأمراض الحيوانية البالغة التأثير، ودعم صغار منتجي الثروة الحيوانية وزيادة توافر العلف، وتنفيذ خطة العمل العالمية المعنية بالموارد الوراثية الحيوانية، ومعالجة تأثيرات الحيوانات على البيئة.

الوقاية والمكافحة فيما يتعلق بالأمراض الحيوانية بالغة التأثير

67- وضع برنامج طويل الأجل للوقاية والمكافحة فيما يتعلق بالأمراض الحيوانية العابرة للحدود بما في ذلك أنفلونزا الطيور شديدة الإمراض، وذلك ليعالج محركات طوارئ الأمراض، والتكيف مع تغير المناخ والاتصالات والبرمجة الشاملة للقطاعات والتخصصات وقدم الدعم على المستوى الميداني لتنفيذ البرنامج.

68- واستمرت المكافحة المطردة للأمراض الحيوانية بالغة التأثير وتلك التي تثير شواغل الصحة العامة مثل الحمى المتموجة ومرض الكّلب كجزء من جدول الصحة الواحد. وأجريت عملية تكييف لإطار ممر المكافحة المطردة لمرض

الحمى القلاعية لمعالجة الأمراض الأخرى مثل طاعون المجترات الصغيرة والحمى المتموجة بنطاق شامل لمعالجة النظم والأنواع غير تلك الأمراض النوعية التي تتسبب في عوامل المرض.

69- وضعت أدوات وخطوط توجيهية لاستكمال الدعم التقني في مكافحة الأمراض الحيوانية بالغة التأثير وذلك لدعم البلدان الأعضاء في تعزيز نظمها الخاصة بالصحة العامة البيطرية وخدمات صحة الحياة البرية؛ وحملات التوعية العامة؛ ومواصلة التعليم المهني، وممارسات المحاكاة المشتركة بين القطاعات وأنشئت شبكات من المختبرات ومكافحة الأوبئة.

استئصال الطاعون البقري

احتفلت المنظمة في يونيو/حزيران 2011 مع بقية العالم بالإعلان رسميا عن استئصال الطاعون البقري. وهو ثاني مرض يحدث له بعد الجدري يقضي عليه البشر. وقدرت فوائد هذا الاستئصال في أفريقيا وحدها بنحو 1 مليار دولار أمريكي سنويا.

فقد ظل الطاعون البقري لقرون عديد يقضي على الأعداد من البقر والجاموس ومختلف أنواع الحيوانات البرية، ويهدد الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية أن تربي هذه الحيوانات. قد قامت المنظمة للتصدي لهذا المرض بقيادة برنامجا استمر عدة عقود بالاشتراك مع الشركاء لمساعدة البلدان في عزل الطاعون البقري حتى أعلن أخيرا خلال الفترة المالية الأخيرة القضاء على الطاعون البقري بالكامل بعد بحوث مستفيضة عن الفيروس في ثلاث قارات.

وعملت المنظمة كأمانة منسقة ووجهت مساعدات تقنية كبيرة إلى البلدان لمساعدتها في معالجة انتشار هذا المرض وإقامة النظم والتدابير اللازمة لأن تظل خالية من المرض. وفي حين أن الفيروس قد اختفى، لا بد أن تظل المنظمة وشركاءها يقظة، وأن تطمئن إلى أن المختبرات والباحثين في حالة حذر دقيق من إزاء سلالات الفيروس للبحث عن قرائن على وجود نشاط لهذا الفيروس للتأكد من حفظ فيروس الطاعون البقري والأمصال الخاصة به وإجراء البحوث باتباع خطوطه التوجيهية.

دعم صغار مربي الحيوانات وتحسين توافر الأعلاف

70- كان صغار المنتجين يمثلون مجال تركيز يحظى بالأولوية لعمل المنظمة بشأن الثروة الحيوانية خلال الفترة المالية. وشمل العمل المعياري في هذا المجال إعداد الكتيبات الإرشادية عن تربية المجترات الصغيرة وتقييم جودة الأعلاف الحيوانية، وبشأن كيفية قياس النجاح في تغذية الحيوانات (بالاقتران مع خطوط توجيهية وتدريب) وعلاوة على ذلك، حافظت المنظمة على بوابة لصحة الحيوان للترويج لدمج قضايا صحة الحيوان في وضع الحلول لتحسين الإنتاج الحيواني. وقدمت المدخلات التقنية والمشورة والمساعدات للمشروعات الرامية إلى دعم صغار مربي الحيوانات في أكثر من 40 بلدا. وعلاوة على ذلك، بغية تعزيز التصدي للكوارث الطبيعية في قطاع الثروة الحيوانية، جرى تدريب أكثر من 200 1 شخص من خلال برنامج تدريب المدربين لدى المنظمة على الخطوط التوجيهية والمواصفات الخاصة بحالات الطوارئ الحيوانية.

خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية

71- حقق تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية تقدما وفقا للجدول الزمني المحدد مع تحقيق جميع المعالم البارزة الرئيسية. وسعت المنظمة إلى تحقيق الفوائد المشتركة، وإقامة التعاون مع المجالات ذات الصلة ومع أصحاب المصلحة على طول سلسلة قيمة الثروة الحيوانية. ونقحت البلدان من سياساتها وبرامجها تماشيا مع خطة العمل. وكانت مساهمات الجهات المانحة لتمويل خطة العمل إيجابية بدرجة كبيرة مثلما كان الحال بالنسبة للدعوة الأولى التي وجهت لتقديم مقترحات يجري تمويلها في إطار الإستراتيجية، وهي الدعوة التي أسفرت عن مقترحات مشروعات سليمة من أكثر من 50 بلدا وإقليما.

معالجة تأثير الحيوانات على البيئة وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في قطاع الثروة الحيوانية

72- تمت معالجة الآثار البيئية للحيوانات مع التركيز على تقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بهذا النوع باستخدام نهج دورة الحياة، وتحديد السياسات الملامة وخيارات التكنولوجيا للتخفيف من الانبعاثات. وقد صاحب عملية التقييم تقدير لتكاليف التخفيف في مختلف الأقاليم وتحليل خيارات السياسات.

73- وبدأت المنظمة خلال 2011 في وضع جدول أعمال عالمي لدعم قطاع الثروة الحيوانية المستدام. وكان الهدف من جدول الأعمال هو تحسين مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في حماية الموارد الطبيعية. وعزز عمل المنظمة، بحلول نهاية الفترة المالية، من مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وتعاونهم مما أسفر عن تغيير صانعي القرارات من ممارساتهم.

التوقعات والدروس المستفادة

74- تشير خبرات المنظمة خلال الفترة المالية إلى أن استمرار التقدم في زيادة الإنتاج الحيواني المستدلام سوف يعتمد على الاستراتيجيات التي تتضمن العناصر التالية:

(أ) الشراكات مع السلطات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص تهيئ الفرص لزيادة نطاق وتأثيرات وآثار عمل المنظمة واستخدام الموارد بقدر أكبر من الفعالية.

(ب) تحليل البيانات ونمذجتها لتحسين الفهم بآثار قطاع الثروة الحيوانية على تغير المناخ واستخدام الموارد الطبيعية، فضلا عن أهمية تنويع سلالات لأغراض التكيف مع تغير المناخ ولتحديد المجالات لوضع إرشادات تقنية وتقديم المساعدة في الوقاية من الأمراض بالغة التأثير والاستجابة المبكرة لها ووضع استراتيجيات إدارة مكافحة المخاطر ذات الصلة بالأمراض الحيوانية.

(ج) العمل المتعدد المستويات والمتعدد التخصصات الذي يحول الاستراتيجيات العالمية إلى برامج وطنية ودون إقليمية وإقليمية وخاصة في متابعة نهج صحة واحد حيث ستتطلب فعالية العمل مدخلات من القطاعات البيطرية والصحة العامة والبيئة.

الهدف الاستراتيجي جيم: إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام

- تضمنت حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم في 2010 مناقشات حول حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم.
- قدم الدعم التقني من خلال أكثر من 100 مشروع ميداني في 60 بلدا.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

75- يضطلع قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بدور هام في التغذية البشرية، والكفاح ضد الجوع والفقر وبصفة أعم في التنمية الاقتصادية. واستمر الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في الزيادة إلاّ أن الصيد الجائر والتلوث وفقدان الموائل وتغير المناخ أدت كلها إلى تحويل المحيطات إلى أكثر النظم الطبيعية عرضة للتهديد من الأمراض. ولذا، فإن الأولويات تشمل انتعاش الموارد البرية، وتثبيت الإمدادات القائمة وزيادة تنمية تربية الأحياء المائية المستدامة. ويتطلب تحقيق هذه الأولويات توافر الحوكمة والإدارة الفعالة لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصونها، وحماية التنوع البيولوجي المائي وسلامة وإنتاجية النظم الايكولوجية التي تدعم الموارد السمكية والإنتاج السمكي.

76- غير أن الأخطار كبيرة وتشمل: ضعف سياسات الحوكمة وخيارات الإدارة والإفراط في طاقة أساطيل الصيد؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وضعف مصايد الأسماك والنظم الايكولوجية الداخلية أمام الأنشطة البشرية؛ وتهميش المداولات بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية نتيجة للقضايا الناشئة مثل تغير المناخ والشواغل البيئية؛ والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولايات الوطنية والتي تتألف 64 في المائة من سطح المحيطات وما يقرب من 95 في المائة من حجمه.

استجابة المنظمة

الدعوة إلى تحسين سياسات الحوكمة والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها

77- زادت المنظمة من إرشاداتها للبلدان الأعضاء من خلال عملها المعياري وأنشطتها الميدانية، ولجنة مصايد الأسماك في المنظمة واللجنتين الفرعيتين لتجارة الأسماك وتربية الأحياء المائية ومكتب اللجنة. وعلاوة على ذلك، حظي تقرير حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2010 بقبول جيد ومناولة واسعة النطاق في أجهزة الإعلام، واعترف به على أنه يوفر أساسا للمناقشات بشأن حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم.

مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وما يتصل بها من صكوك وتعزيز الشبكات التنظيمية الوطنية

78- قدم الدعم لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وما يتصل بها من صكوك، ولتعزيز الشبكات التنظيمية الوطنية التي تدعو إلى الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية وصونها، فضلا عن ضمان صون التنوع البيولوجي المائي وسلامة وإنتاجية النظم الايكولوجية التي تدعم موارد مصايد الأسماك والإنتاج السمكي. وجرى التوسع في التنفيذ العملي لنهج النظم الايكولوجية بغرض إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقدم الدعم من خلال الشبكات والتمويل من خارج الميزانية للبلدان الأعضاء في عملها في قضايا ما بعد المصيد.

79- واعتمد اتفاق تدابير دولة الميناء، وبدأ العمل في وضع اتفاق بشأن دولة العلم. وأنشئت هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إقليم آسيا الوسطى والقوقاز باعتبارها جهازا إقليميا لمصايد الأسماك. وتحقق تقدم في وضع واعتماد مفاهيم وتصنيفات موحدة لرصد إدارة قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لجملة أمور من بينها وضع المواصفات العالمية لجمع البيانات الخاصة بتربية الأحياء المائية ومراجعة تصنيف معدات الصيد التي اعتمدت بعد ذلك للإبلاغ عن اتفاق تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وجرى التفاوض بنجاح بشأن الخطوط التوجيهية الدولية المعنية بإدارة الصيد العرضي والصيد المرتجع من خلال مشاورات الخبراء والمشاورات التقنية التي يسرتها المنظمة. ويجري حاليا وضع الخطوط التوجيهية المعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق لدعم حوكمة الأعضاء وإدارة هذا القطاع شديد الأهمية وإن كان ملئ بالمشكلات.

الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية التي تتجاوز الولاية الوطنية

80- تولت المنظمة القيادة في برنامج السنوات الخمس المعني بالمناطق البحرية فيما يتجاوز الولاية الوطنية مع الوكالتين الأخريين في صندوق البيئة العالمي وهما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويتألف هذا البرنامج من أربعة مشروعات تجمع معا الحكومات وأجهزة الإدارة الإقليمية والقطاعات الخاصة المعنية والصناعات والمنظمات غير الحكومية للترويج للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وصونها.

التقليل إلى أدنى حد من آثار الكوارث الطبيعية على مصايد الأسماك

تعمل المنظمة، من خلال الشراكة العالمية للمناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والصيد، مع حكومات البلدان في أنحاء العالم لدمج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وتعمل هذه الشراكة التي تتألف من أكثر من 20 منظمة دولية وهيئات قطاعية، للحد من آثار تغير المناخ على المياه والموارد الحية في العالم فضلا عن انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية.

وقد زاد عدد الكوارث الطبيعية عدة مرات منذ عام 1975 مع تشكيل أحداث الأرصاد الجوية الهيدرولوجية الغالبية العظمى من هذه الكوارث. ومجتمعات الصيد المحلية المعرضة بصورة خاصة لهذه الكوارث. وهذا هو السبب في أن المنظمة لا تعمل فقط في البلدان مثل كوبا في المساعدة على تعزيز قدرات الإنتاج في قطاع تربية الأحياء المائية بل وتضع كذلك الوسائل الكفيلة بالتصدي للأعاصير المقبلة.

وخلال الفترة المالية السابقة، كان عمل المنظمة على جزيرة يوث الكوبية يشمل حلقات العمل التدريبية بشأن تقنيات التربية، وتوفير معدات المختبرات فضلا عن توفير فرص عمل جديدة. وقد استفاد 300 من الرجال والنساء في تعاونيات الإنتاج بصورة مباشرة، حيث استفاد 000 89 من سكان حزيرة يوث من زيادة المتوافر من الأغذية المغذية.وقد تم كل ذلك بأقل من 000 200 دولار أمريكي.

تقاسم المعلومات والمعارف

81- جرى تفعيل قاعدة بيانات سياسات تربية الأحياء المائية من خلال اجتماع وزاري ومؤتمرين عالميين في حين قدم الدعم التقني من خلال العديد من حلقات العمل والمطبوعات فضلا عن أكثر من 100 مشروع ميداني في 60 بلدا.

التوقعات والدروس المستفادة

82- يتوقع أن تشمل الأولويات الرئيسية للعمل في المستقبل في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة مستدامة ما يلي: إشراك عمليات ريو+20 وتوفير الدعم لها؛ والنهوض بعملية تحديد الأولويات في عمل المنظمة في هذا المجال؛ ومواصلة الدعوة لمدونة السلوك المعنية بالصيد الرشيد بما في ذلك لتوفير الموارد لها وتحقيق التقدم في تربية الأحياء المائية المستدامة والتعاون النشط مع الوكالات وأصحاب المصلحة الآخرين.

الهدف الاستراتيجي دال: تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

- عززت المنظمة قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في عمل هيئة الدستور الغذائي..
- قدمت المنظمة مشورتها العلمية المحايدة وحسنة التوقيت.ورفيعة المستوى في مجالي سلامة الأغذية، والتغذية بغرض وضع مواصفات الأغذية ووضعت استراتجية لمدة 4 سنوات لإسداء المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية.
- قدمت المنظمة الدعم لتنمية القدرات الوطنية للرقابة على الأغذية بالاعتماد على القرائن وتقييم النظم الغذائية
- اضطلع برنامج سلامة الأغذية في إطار برنامج الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود بدور رئيسي في تعزيز مقاومة البلدان لحالات الطوارئ ذات الصلة بسلامة الأغذية
- اضطلعت الشبكة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية للسلطات الوطنية المعنية بسلامة الأغذية بدور بالغ الأهمية في التواصل وإصدار الإنذارات السريعة العالمية.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

83- يتواصل الدور الأساسي للدستور الغذائي في تنظيم سلامة الأغذية على المستوى العالمي في اجتذاب المزيد من الاهتمام في ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في هيئة الدستور الغذائي ولا سيما توافر المشورة العلمية المحايدة في الوقت المناسب لدعم القرارات بشأن المواصفات التي تتخذ في الهيئة. وتتغير طبيعة المشورة العلمية المطلوبة نتيجة للحاجة إلى زيادة السرعة التي تعد بها المواصفات الدولية وللطابع الناشئ لبعض المخاطر. وتعزى زيادة الطلب على المشورة العلمية المتعلقة بالتغذية إلى ارتفاع الإصابة بالسكري وأمراض الأوعية القلبية وأمراض السرطان ذات الصلة بالنظم الغذائية. ويهيئ الالتزام المتجدد بمعالجة مشكلات الأمن الغذائي وسوء التغذية الفرصة لتركيز الاهتمام على سلامة الأغذية في الأسواق المحلية بالنظر إلى الصلات بين الأمراض التي تحملها الأغذية والحالة التغذوية السائدة.

84- وأدت حالات الطوارئ الرئيسية ذات الصلة بسلامة الأغذية إلى تركيز الاهتمام على سلامة الأغذية وأهمية النظم التي تعزز التنسيق الفعال وتبادل المعلومات على الصعيد العالمي خلال حالات الطوارئ. وفي حين أن المشكلات تتضح بصورة جلية عندما تحدث حالات الطوارئ، فإن من المهم الإقرار بأن الوقاية من حالات الطوارئ من خلال إقامة نظم وطنية متينة للرقابة على الأغذية تمثل الأساس الذي تقوم عليه سلامة الأغذية على الصعيد العالمي.

85- وثمة اهتمام دولي متزايد بالحاجة إلى تحسين فهم وإدارة التفاعلات الأكثر تعقيدا دائما على مستوى الصلات بين البشر والحيوانات والنظم الايكولوجية والأغذية (أي اتباع نهج "الصحة الواحدة" لتحقيق أهداف سلامة الأغذية وسلامة البيانات وصحة الحيوان والبيئة بصورة أفضل). ويؤثر تزايد القواعد التنظيمية للقطاع الخاص المتعدد الجنسيات في التجارة ووصول صغار الحائزين إلى الأسواق. وتشمل الاتجاهات الرئيسية الأخرى في بيئة التجارة إنشاء العديد من الدوائر الاقتصادية الإقليمية التي تعمل ببروتوكولات إقليمية بشأن سلامة الأغذية وغير ذلك من القضايا الصحية وقضايا الصحة النباتية.

استجابة المنظمة

تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة الفعالة في الدستور الغذائي

86- واصلت المنظمة تركيزها على تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في الدستور الغذائي. غير أن طبيعية المساعدة تتطور مع تغير احتياجات البلدان: فهناك اعتراف متنامي من جانب البلدان النامية بأنه يتعين أن تبدأ مشاركتها من توفير البيانات التي تعتمد عليها عمليات تقييم المخاطر إذا أريد أن تتجسد أوضاعها القطرية في المواصفات الناشئة عن ذلك. وواصلت المنظمة وضع أدوات وبرامج لدعم هذا التطور. وحافظت المنظمة أيضا على التزامها بترشيد استخدام حساب الأمانة الخاص بالدستور الغذائي الذي تديره بصورة مشتركة مع منظمة الصحة العالمية من أجل تحقيق الهدف المحدد الرامي إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية. وبدئ في إعداد إطار جديد لرصد وتقييم آثاره.

وضع المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية

87- تطورت منهجيات المنظمة ونهجها إزاء وضع المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية للاستجابة للمخاطر والطلبات الجديدة مع الاحتفاظ في نفس الوقت بحيادها ونزاهتها. وحددت المنظمة إستراتيجية مدتها أربع سنوات لتوفير المشورة العلمية عن سلامة الأغذية (2010–2013) باعتبار ذلك الأساس الذي يستند إليه في السعي إلى الحصول على الموارد اللازمة لدعم الطلب على المشورة العلمية بطريقة حسنة التوقيت ودون إخلال بالجودة. وواصلت المنظمة تشاورها مع منظمة الصحة العالمية لتفعيل آلية مشتركة لوضع المشورة العلمية المتعلقة بالتغذية.

مقاومة العقاقير المضادة للبكتيريا: شواغل رئيسية تتعلق بالصحة العامة في العالم، ومسألة تتعلق بسلامة الأغذية

تعتبر العقاقير المضادة للبكتيريا ضرورية لكل من صحة البشر وصحة الحيوان. وفي حين أن استخدام هذه العقاقير في الحيوانات/المحاصيل المنتجة للأغذية أمر بالغ الأهمية حيث تساهم في سبل معيشة المزارعين والتنمية الاقتصادية، فإنها تنطوي أيضا على عامل مخاطر هام في اختيار ونشر الكائنات المجهرية للعقاقير المضادة للبكتيريا بين البشر عن طريق الأغذية. ويتطلب تحقيق التوازن بين فوائد استخدام مضادات البكتيريا ومخاطر مقاومة هذه المضادات اتخاذ إجراءات عالمية منسقة.

وخلال العقد الماضي، حدثت تطورات كبيرة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بمعالجة مضادات البكتيريا. وقادت المنظمة مع شريكيها منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، عملية إجراء تحليل دولي استخدم كأساس لمدونة سلوك تابعة للدستور الغذائي للحد من مقاومة مضادات البكتيريا واحتوائها، والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي المعنية بتحليل مخاطر مقاومة مضادات البكتيريا التي تحملها الأغذية، وهي الخطوط التوجيهية التي ووفق عليها في يوليو/تموز 2011.

غير أن نجاح الجهود الدولية تتوقف على تحويلها إلى إجراءات على المستوى القطري. وفي 2010، تولت المنظمة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات المحلية استطلاع جميع دراسات السلسلة الغذائية لتقييم التلوث الميكروبي ومضادات البكتيريا ووضع تقدير كمي لها لتحديد المراحل الحرجة التي يمكن عندها تنفيذ تدابير الوقاية والمكافحة بأكبر قدر من الفعالية. وتبين هذه الدراسات أهمية البحوث المحلية في توفير البيانات التي تستنير بها السياسات الوطنية/الإقليمية وتؤثر بها لمعالجة عقاقير مضادات البكتيريا.

ويوضح ذلك الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمة في قيادة المبادرات العالمية المعنية بسلامة الأغذية، وفي تحويلها إلى إجراءات على المستوى القطري.

تلافي حالات طوارئ سلامة الأغذية والتأهب لمواجهتها

88- عززت المنظمة من سلامة الأغذية في إطار نظام الوقاية من الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود التي يتعامل برنامجها بتلافي حالات طوارئ سلامة الأغذية ودعم الاستجابة الفعالة عندما تنشأ هذه الحالات. ووضعت توجيهات للسلطات الوطنية بشأن تعزيز عمليات تلافي حالات الطوارئ والاستجابة لها على المستوى الوطني وجرى تدعيم الشبكة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالسلطات الوطنية لسلامة الأغذية. وقد اضطلعت هذه الشبكة بدور بالغ الأهمية في التواصل وإصدار الإنذارات السريعة على الصعيد العالمي.

الإسهام في نُهج شمولية لمعالجة الأمن الغذائي والأمن الحيوي

89- شرعت المنظمة في عمل بشأن استخدام تقنيات تحليل القرارات المتعددة المعايير لتيسير النهوض بمراعاة آثار الأمن الغذائي وغيرها من الآثار الاجتماعية المرتبطة بخيارات وضع برامج للوقاية على الأغذية. وسوف يتيح ذلك زيادة استنارة القرارات الخاصة باستراتيجيات الرقابة على الأغذية والخاصة بتخصيص الموارد اللازمة لذلك من خلال تحديد الآثار المتوقعة على مستوى معيشة السكان في فئات مختارة من السكان المعرضين. وسوف يدعم هذا العمل في نهاية المطاف الالتزام المعزز من جانب صانعي السياسات بتحسين نظم الرقابة الوطنية على الأغذية.

90- ويسرت المنظمة التعاون والتبادل فيما بين الوحدات التقنية المشاركة في "الأمن الحيوي" في كافة أنحاء السلسلة الغذائية للنهوض بتحديد ومراقبة القضايا المشتركة بين البشر والحيوانات والنظم الايكولوجية والأغذية. وقد شاركت المنظمة أيضا بنشاط في المناقشات الثلاثية التي دارت مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان بشأن تعزيز نهج "الصحة الواحدة" على الصعيد العالمي. وبدأ العمل مع العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا بشأن العديد من جانب تنمية القدرات المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية. وشكلت مجموعة عمل غير رسمية تشمل الوحدات التقنية المعنية بسلامة الأغذية، وصحة الحيوان، وبناء القدرات ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والقضايا القانونية لضمان توفير الإرشادات المتجانسة والمتكاملة لتلك الأجهزة بشأن قضايا تدابير الصحة والصحة النباتية.

التوقعات والإنجازات الرئيسية

91- تتعلق أهم الدروس المكتسبة بقيمة الشراكات الداخلية والخارجية. فقضايا سلامة الأغذية والتغذية متعددة التخصصات بصورة وثيقة مع إمكانية تدعيم بعض جوانب برامج سلامة الأغذية والتغذية بصورة أفضل من خلال التعاون الأفضل بين شعب المنظمة. وقد تحقق التعاون حيثما كان هناك التقاء للمصالح حول أنشطة محددة ومزايا

واضحة للتعاون. وفيما يتعلق بالشراكات الخارجية، يتعين تقصير وتبسيط العمليات الداخلية الرامية إلى تشكيل هذه الشراكات.

92- وثمة مجال واسع لتحقيق المزيد من التحسينات في التعاون فيما بين برامج التخطيط والتنفيذ الفعالة في المنظمة لتحسين التغذية وسلامة الأغذية وجودتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية. وهناك فرص متاحة لتعزيز التآزر بين الجوانب المعيارية لسلامة جودة الأغذية وحوكمة التغذية التي يعترف فيها للمنظمة بدور قيادي وبرنامج تنمية القدرات لدى المنظمة التي يمكن للمنظمة من الاضطلاع بدور فريد وهام في هذا المجال.

الهدف الاستراتيجي هاء: الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

- قادت المنظمة الاستجابة الدولية للتحدي المتعلق بمساهمة كربون الغابات والغابات في التخفيف من تغير المناخ.
- قدمت المساعدة للبلدان الأعضاء في تنمية المنشآت المعتمدة على المجتمع المحلي لإدرار الدخل من المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية.
- تمثل عمليات تقييم الموارد الحرجية العالمية، التي تمثل الكتاب السنوي للمنتجات الحرجية وحالة الغابات في العالم لفترة السنتين، بصورة متواصلة، مصادر مرجعية عالمية رئيسية للاستخدام من جانب البلدان النامية لدعم السياسات المحسنة للغابات.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

93- للصعوبات الاقتصادية العالمية خلال الفترة المالية 2010–2011 آثارها السلبية والإيجابية على الغابات في العالم. فقد أسفر الانخفاض الشديد في الطلب على المنتجات الحرجية في بعض الأقاليم عن ارتفاع معدلات البطالة في قطاع الغابات، إلاّ أن انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي العالمي أدي أيضا إلى تقلص الضغوط لتحويل الغابات إلى استخدامات أخرى والتقليل من الآثار السلبية لتغير المناخ العالمي.

94- وقد وجد تقييم الموارد الحرجية في العالم لعام 2010 أن المعدل العالمي الصافي لإزالة الغابات قد انخفض بصورة طفيفة خلال الفترة 2005–2010 عما حدث خلال السنوات الخمس السابقة لها. وأكد مسح عالمي للموارد الحرجية بالاستشعار عن بعد بصورة تقريبية هذا التطور الإيجابي. ومع ذلك، ما زال مستقبل الغابات في العالم يتعرض للأخطار نتيجة لبعض العوامل مثل جوانب الضعف المؤسسية في كثير من البلدان، وزيادة عدد سكان العالم، وتزايد الطلب على الطاقة الخشبية. وفي حين أن هناك إمدادات وافرة من الأخشاب لتلبية الطلب المتزايد، فإن هذه الطلبات لا تلبي في بعض البلدان والأقاليم من خلال ممارسات الإدارة المستدامة. وقد استطاع أكثر من 100 بلد تثبيت غاباتها إلا أن عمليات إزالة الغابات وتدهور الغابات ما زالت في زيادة في أكثر من 80 بلدا معظمها من البلدان النامية في الأقاليم الإستوائية.

استجابة المنظمة

معالجة تحديات كربون الغابات والتخفيف من تغير المناخ

95- يركز الكثير من الاهتمام العالمي الحالي بالغابات على كربون الكربون ومساهمته في التخفيف من تغير المناخ. ولم تكن هناك عادة أي منهجيات أو خطوط أساس متفق عليها على المستوى العالمي لقياس كمية الكربون المخزن في غابات بلد معين والإبلاغ عنها أو التحقق منها فضلا عن التغير الإيجابي أو السلبي عن خط الأساس المتفق عليه. وتتولى

المنظمة بوصفها الوكالة الدولية التي تتمتع باختصاصات وخبرات في هذا المجال، قيادة الاستجابة الدولية لهذا التحدي.

96- اضطلعت المنظمة، مع الزيادة السريعة في برامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها وتدهور الغابات خلال الفترة المالية، بدور رئيسي في مساعدة البلدان على تنمية قدراتها على رصد وقياس كربون الغابات والإبلاغ عنه والتحقق منه. وقدمت المنظمة الدعم للعديد من حلقات العمل والمشاورات في مختلف الأقاليم لتقييم البلدان الأعضاء للخطوات العملية التي يتعين اتخاذها للمشاركة في أسواق الكربون المحتملة والحصول على الموارد الجديدة لدعم الإدارة المستدامة للغابات. وقد شرع عدد من البلدان يصل إلى عشرة من الجمع بين الحراجة وسياسات تغير المناخ.

زيادة إدرار الدخل من المنتجات الحرجية

97- كان للكساد الاقتصادي العالمي وبطء الانتعاش الاقتصادي آثار صعبة بصورة خاصة في قطاع الغابات. وقد تعرض الكثير من منشآت المنتجات الحرجية لأضرار أو التوقف عن العمل مما صاحب ذلك من خسارة للدخل من جانب عمال الغابات، وآثار سلبية على اقتصاديات المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. واستجابة لذلك، ركزت المنظمة على تحليل أسباب ونتائج التغييرات الاقتصادية في قطاع الغابات، وزادت من البرامج الرامية إلى الترويج لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمدة على الغابات للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة مثل الانتعاش الاقتصادي الوطني والمحلي.

98- وقدمت المنظمة المساعدة للبلدان في إنشاء المنشآت المعتمدة على المجتمعات المحلية لإدرار الدخل من المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية والتركيز على تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وجرى تدريب صغار المستهدفين ودمجهم في شبكات المنتجين.وتيسير الحصول على خدمات الأعمال والخدمات المالية وتحسين فرص تسويق المنتجات. وجرى تعزيز الصلات بين برامج الغابات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. ونظمت حلقات العمل التجارية والتسويقية المحلية والإقليمية فضلا عن المؤتمرات الدولية الناجحة بشأن استخدام الأخشاب.

تمويل الإدارة المستدامة للغابات

99- تزايد وضع البلدان للاستراتيجيات الرامية إلى تمويل الإدارة المستدامة للغابات التي تستند إلى مصادر وآليات تمويل محلية. وعقدت المشاورات وحلقات العمل في مختلف الأقاليم لتحديد الخطوات العملية للوصول إلى الأسواق الجديدة للحصول على الموارد واستخدام تلك الموارد الجديدة في دعم الإدارة المستدامة للغابات بصورة فعالة.

مشاركة أصحاب الشأن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالغابات

100- قامت بلدان رئيسية، من خلال دعم من مرفق برامج الغابات الوطنية وتنمية القدرات بواسطة المنظمة، بزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالغابات. وتقوم البلدان، من خلال تطبيق دليل المنظمة الجديد بشأن وضع السياسات الفعالة للغابات، بوضع سياسات جديدة للغابات بطريقة تشاركية.

101- ويتمثل أحد الأحداث البارزة في الفترة المالية في عقد أسبوع الغابات الثاني لآسيا والمحيط الهادئ الذي نظمته المنظمة واستضافته الصين وجمع معا أكثر من 000 1 ممارس من الممارسين الحرجيين من أنحاء الإقليم للتركيز على خطة عمل.

المواقف المتغيرة إزاء الغابات

قامت مقاطعات منغوليا، بفضل برنامج للمنظمة بتمويل من هولندا لمدة ست سنوات، بإصلاح مسار لاتجاه لإزالة الغابات وتحقيق عمليات إعادة إحياء كبيرة للمناطق الحرجية مع تفاعل مواطن منغوليا وتفكيرهم إزاء غاباتهم بطريقة مختلفة تماما.

ففي أوائل العقد الثاني في الألفية، كان قطع الأشجار بصورة غير قانونية، والحرائق والتوسع في أعمال التعدين وزيادة قطعان الإبقار عوامل تزحف على غابات منغوليا وتتسبب في فقدان 400 كيلومتر مربع منها كل عام. أما الآن، فقد أصبح حراس الغابات، بفضل المنظمة، بدورات على ظهور الخيل لحراسة الغلات المزروعة بالغابات ومواصلة المراقبة المستمرة للمناظر التي تشير إلى أنشطة قطع الأشجار بطريقة غير قانونية مع مراقبة حرائق الغابات وغير ذلك من الاضطرابات.

وحراس الغابات أعضاء في مجموعات مستخدمي الغابات التي تتيح لمجتمعات المستخدمين من المحليين المشاركة بصورة أكثر نشاطا وفعالية في إدارة غاباتها. وساعدت المنظمة في إنشاء 16 مجموعة من مجموعات مستخدمي الغابات في المقاطعات الخمسة لمنغوليا حيث تعمل، ودربت أعضاء المجموعات على تقييم الغابات ورسم الخرائط وتخطيط الإدارة وعلى تسويق المنتجات الحرجية.

ويجري التوسع في المبادرة لتصل إلى المستوى الوطني قبل الموعد المحدد لها حيث بدأ مستخدمو الغابات الذين لا يشكلون جزءا من المناطق التجريبية، بصورة طوعية في تكوين مجموعات مستخدمين خاصة بهم والحصول على الدعم من مجموعات مستخدمي الغابات المتمرسين لتكوين المجموعات الخاصة بهم.

زيادة نشر المعلومات والخطوط التوجيهية الحرجية

102- ما زالت عمليات تقييم الموارد الحرجية في العالم، والكتاب السنوي للمنتجات الحرجية وحالة الغابات في العالم التي تصدر كل فترة مالية تمثل مصادر مرجعية عالمية رئيسية تستخدم لدعم تحسين السياسات الحرجية. وتواصل المنظمة المحافظة على موقع الغابات على شبكة الإنترنت الذي يعتبر أكثر المواقع مرجعية في العالم، وما زالت نشرة يونيسيلفيا أطول دورية عالمية في العالم مخصصة للحراجة.

103- واتخذت مبادرات رئيسية لزيادة نشر الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن الغابات المزروعة، وإدارة الحرائق وحصاد الغابات. فعلى سبيل المثال، وضعت مشروعات ميدانية لتنفيذ إدارة حرائق الغابات المعتمدة على المجتمع المحلي في تشاد ونيكاراغوا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسورية والمغرب وتنزانيا. وحدد *"البحث عن إدارة نموذجية للغابات"* في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 35 مثالا على الإدارة الجيدة للغابات في 20 بلدا مع تقاسم الدروس في مختلف أنحاء الإقليم.

التوقعات والدروس المستفادة

104- لم تتغير المعوقات الرئيسية التي تواجه معظم البلدان النامية كثيرا بمرور الوقت أي انخفاض مستويات الدعم من الميزانيات، وعدم كفاية تنمية القدرات الوطنية المؤسسية والخاصة بالموارد البشرية على إدارة الغابات، والثغرات في هياكل الحوكمة. وقد تتألف حالات التقدم في المستقبل لتحقيق هذه التحديات العناصر التالية:

(أ) دعم تنمية القدرات في مؤسسات الغابات العامة من خلال توفير الوسائل لتحقيق التنفيذ الفعال للسياسات الحرجية ورصدها وتقييمها، ولدمج الحراجة في خطط التنمية الوطنية، والمساعدة في التحليل المؤسسي لتحديد جوانب القوة ونقاط الضعف ومجالات التحسين، وتوفير الأدوات اللازمة لتقييم ورصد نوعية حوكمة الغابات، ودعم الجهود التي تبذل لتحسين الاتصالات، ودعم عملية الجمع بين مختلف المبادرات السياساتية المتعلقة بالغابات بما في ذلك تغير المناخ وإنفاذ قانون الغابات والحوكمة والتجارة؛

(ب) وعلى مستوى إعداد السياسات، اتخاذ نهج أكثر شمولا للمناظر الطبيعية لإيجاد حلول أطول دواما للتحديات الرئيسية التي تواجه إدارة الغابات، بما في ذلك إدارة الحرائق وسلامة الغابات؛

(ج) إقامة الشراكات الفعالة عبر جميع القطاعات لتشجيع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بمعلومات الغابات، والسياسات الحرجية وإدارة الغابات، وإدارة الحرائق، واقتصادات الغابات وصون الغابات؛

(د) جمع وتحليل المعلومات لتلبية احتياجات صنع القرار لدى البلدان الأعضاء؛

(هـ) تعزيز التخطيط ومراحل البحوث الأولية للأنشطة المعيارية الرئيسية ولا سيما من خلال إجراء مسوحات المستخدمين قبل تصميم المطبوعات الرئيسية وعمليات جمع البيانات.

105- وختاما، فإن الكثير من المنظمات الدولية تطلب وتجمع (بصورة متداخلة في بعض الأحيان) الإحصاءات المتعلقة بالغابات. وقد تحقق بعض التقدم في خفض أعباء الإبلاغ في هذه المجالات، وسوف يتطلب إجراء المزيد من التحسينات أن تقوم المنظمة بالتعاون مع الكيانات المهتمة الأخرى في هذا المجال.

الهدف الاستراتيجي واو: الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تمس الأغذية والزراعة

- أحرز تقدم كبير.في التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من خلال وضع "خطوط توجيهية طوعية".
- أدت الشراكة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والبنك الدولي والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والآلية العالمية إلى تحقيق قبول واسع لمفهوم الزراعة الذكية مناخيا.
- قدمت المساعدات التقنية لعدد 60 بلدا لتعزيز النظم الوطنية للابتكارات الزراعية.
- أعدت مطبوع حالة موارد الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في العالم لعام 2011 وصدر.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

106- شهدت الفترة المالية زيادة في الاحتياجات لتحسين إدارة الأراضي والمياه لضمان الاستدامة، ومعالجة ندرة موارد الأراضي والمياه، وضمان الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وضمان صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والموارد الوراثية للأغذية والزراعة. واستمر الطلب القوي على المعلومات والمساعدات التقنية في مجال البحوث الزراعية والخدمات الإرشادية في الزيادة. وأسفرت معالجة هذه الشواغل عن زيادة في الطلب على خدمات المنظمة. وكان التقدم في ضمان الاعتراف بأهمية الزراعة كجزء من حل تغير المناخ من النتائج الهامة للأنشطة التي نفذت خلال الفترة المالية.

استجابة المنظمة

الترويج للإدارة المستدامة للأراضي وتنميتها

107- ساعد مطبوع *"حالة موارد الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في العالم"* في تسليط الأضواء على قضية "النظم المعرضة للمخاطر". وحصلت الإدارة المستدامة للأراضي على اهتمام كبير بما في ذلك إطلاق الشراكة العالمية من أجل التربة، وإصدار البيانات والأدوات والمنهجيات في إطار برنامج تقييم تدهور الأراضي في الأراضي الجافة والموافقة على عشرة نظم هامة عالميا للتراث الزراعي. وأدخلت تحسينات على بوابة المنظمة للشبكة الجيولوجية، والأماكن الجغرافية، واستكملت مختلف قواعد البيانات الوطنية الخاصة بغطاء الأراضي، واعتمدت مواصفات المنظمة بشأن توصيف غطاء الأراضي باعتباره مشروع مواصفة عالمية. وجرى الترويج للإدارة المستدامة على المستوى الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وعلى المستويات الوطنية.

تعزيز القدرة على معالجة ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه

108- قدم الدعم للبلدان لتعزيز قدراتها على التعامل مع ندرة المياه وتحسين إنتاجية المياه. واعتمدت المؤسسات أدوات ونهج المنظمة لتعزيز إنتاجية المياه بما في ذلك تحديث الري ووسائل إنتاجية مياه المحاصيل، ووفر التدريب على الاستخدام الفعال لهذه الأدوات. وجرت المحافظة على البيانات والمعلومات الأساسية الخاصة بالمياه على المستوى القطري من خلال النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة الذي يمثل النظام العالمي للمعلومات لدى المنظمة بشأن المياه والزراعة. واعتمدت البلدان والمنظمات توصيات المنظمة ذات الصلة بالمساءلة والمراجعة في مجالي المياه.

109- وقدم الدعم التقني لمعالجة الري في الحيازات الصغيرة وحالات الطوارئ وأحواض الأنهار العابرة للحدود. وأنشئ منبر المياه لضمان التنسيق الداخلي وتبادل المعلومات.

التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية

110- تحققت إنجازات هامة في صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن الموارد الوراثية. ووافقت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة على "خطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة" وعلى "إستراتيجية التمويل لتنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية". وعقب اعتماد بروتوكول ناغويا، أنشئ فريق عمل حكومي دولي مخصص للحصول على الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها.

وضع ودعم إطار للحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات

111- أحرز تقدم كبير خلال الفترة 2010-2011 في التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني من خلال وضع "خطوط توجيهية طوعية". واستندت المفاوضات الخاصة بمشروع الخطوط التوجيهية الطوعية إلى عملية شاملة للمشاورات الإقليمية واجتماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأعرب الأعضاء عن دعمهم من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي ومجلس المنظمة. وقدم الدعم للبلدان من خلال وضع الخطوط التوجيهية اللازمة لتعزيز عملية تحسين حوكمة الحيازة، بما في ذلك "الاقتناء الإجباري للأراضي والتعويض عنها". وقدمت المساعدات التقنية في مجالات تأجير الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، وتعزيز مؤسسات حيازة الأراضي وتجميع الأراضي ووضع نظم إلكترونية لإدارة الأراضي.

معالجة التحديات البيئية الناشئة مثل تغير المناخ والطاقة الحيوية

112- يمثل مفهوم الزراعة المواتية للبيئة وبرنامج إطار التكيف لدى المنظمة تحقيق التوافق المؤسسي وتعميم الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة. وعلى المستوى القطري، نفذت البرامج بموجب خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات لدى الأمم المتحدة، ومشروعات التكيف مع تغير المناخ والتجارب المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ في برنامج الزراعة. وشملت الإنجازات على المستوى الدولي الدعم والتأثير في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ حيث يعترف بصورة متزايدة بالزراعة في المفاوضات بوصفها عاملا رئيسيا في تحقيق الأهداف العالمية. وأدت الشراكة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والبنك الدولي والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والآلية العالمية إلى قبول واسع بمفهوم الزراعة المواتية للمناخ. وتحول برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية إلى مثال بارز على التعاون لتوحيد العمل في الأمم المتحدة.

113- وأسفر العمل في مجال الطاقة عن معايير ومؤشرات لتنمية الطاقة الحيوية ونهج أشمل بشأن الأغذية المواتية للطاقة.

استخدام النهج المبتكرة في معالجة تغير المناخ

بعد تأكيد القادة السياسيون والمنظمات العالمية الرئيسية اشتراكهم في الزراعة الذكية مناخيا في العديد من الاجتماعات الوزارية، والمؤتمرات الخاصة بتغير المناخ وغير ذلك من الاجتماعات الدولية، أثبتت المنظمة أنه يمكن من خلال تيسير المداولات السياساتية العالمية على أعلى مستوى وتوفير الخبرات التقنية القوية، وتحقيق موارد كبيرة من خلال الشركاء للوفاء باختصاصات المنظمة.

وقدمت المنظمة المفهوم المبتكر للزراعة الذكية مناخيا في 2010، وأبدى الشركاء صانعو السياسات منذ ذلك الوقت استعدادا كبيرا لاعتماد هذا النهج الجديد في الوقت المناسب إزاء التنمية. وتستمد الزراعة الذكية مناخيا من العمل المتعدد التخصصات في المنظمة المتعلق بقطاعات الزراعة وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، وتجمع بينها وتعمل كمر نحو التنمية والأمن الغذائي يعتمد على ثلاث ركائز هي: زيادة الإنتاجية والدخل، وتعزيز صمود سبل المعيشة والنظم الايكولوجية، وخفض وإزالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الغلاف الجوي.

ونتيجة لعمل المنظمة المعياري بشأن الزراعة المواتية للمناخ، أطلقت المنظمة مشروعا بمبلغ 8 ملايين دولار أمريكي بدعم من المفوضية الأوروبية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية وبرنامج التخفيف من تغير المناخ في الزراعة والبرنامج العادي في المنظمة. ويركز المشروع على أربعة مجالات رئيسية تعتمد على جميع الأعمال المتعلقة بالزراعة الذكية مناخيا التي نفذت بالفعل. ويجري حاليا تنفيذ المشروع في ملاوي وفييت نام وزامبيا، حيث يحدد التحديات والفرص السياسية المتعلقة بالزراعة الذكية مناخيا بهدف إعداد خطط إستراتيجية لكل بلد (http://www.fao.org/climatechange/73769).

تحسين فرص الحصول على المعارف عن إدارة الموارد الطبيعية

114- في شراكة مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، أسهم المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والمنتدى العالمي للخدمات الاستشارية الريفية إسهاما كبيرا في إعادة تشكيل نظام البحوث الزراعية الدولية لأغراض التنمية، وامتد ذلك إلى تنظيم المؤتمر العالمي للبحوث الزراعية لأغراض التنمية، وإصلاح الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، واقتراح وموافقة مجموعة العشرين على منصة الزراعة الاستوائية.

115- ووفر الوصول المحسن إلى المعلومات الزراعية من خلال برنامج الحصول على البحوث الالكترونية العالمية في مجال الزراعة، وتحقيق التجانس العالمي بين المعلومات لأغراض الشراكة الخاصة بالبحوث الزراعية لأغراض التنمية. وقدمت المساعدة التقنية لعدد 60 بلدا لتدعيم النظم الوطنية للابتكارات الزراعية.

التوقعات والدروس المستفادة

116- وأشارت تجربة الفترة 2010–2011 إلى أن مواصلة النجاح في الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية والتحديات البيئية العالمية سوف تتطلب الاهتمام بثلاثة مجالات رئيسية:

(أ) إقامة شراكات وغير ذلك من الآليات التعاونية مع المؤسسات الوطنية والدولية. وقد أثبت ذلك أنه عامل رئيسي في تحقيق النتائج المقررة لأنشطة التوسع ونشر المنتجات.

(ب) أنشطة بناء القدرات: فعندما يحسن تنظيم وتنفيذ هذه الأنشطة تحقق مردودية كبيرة للتكاليف مع معدلات مرتفعة للمنافع مقابل التكاليف.

(ج) العمل المتعدد التخصصات والعمل كفريق في إطار المنظمة ومع المؤسسات الوطنية وأصحاب المصلحة وهو العمل الذي عزز جودة وتجانس تسليم البرنامج وضمان الملكية الوطنية والاستدامة.

الهدف الاستراتيجي زاي: تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

- قامت المنظمة بالاقتران مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتنسيق التحضير لتقرير المنظمات الدولية المقدمة لمجموعة العشرين بشأن الاستجابات للتقلبات في أسعار الأغذية.
- أنشئ نظام معلومات السوق الزراعية التابع لمجموعة العشرين لمعالجة جوانب القصور في معلومات السوق وتحسين شفافية أسواق الأغذية الدولية.
- حققت برامج العمل الخاصة بإدماج سوق أصحاب المصلحة نتائج كبيرة من خلال العمل المتعلق بالسياسات في 109 بلدان.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

117- تأثرت سبل المعيشة والتنمية الريفية بالمدى الذي حققه صغار المزارعين في استغلال فرص السوق، وعملت الأسواق والمؤسسات بكفاءة في بيئة متغيرة. غير أن هذه تعرضت للتهديد نتيجة لاستمرار التقلبات في أسعار الأغذية، وما تنطوي عليه استجابات السياسات المحتملة من تعقيدات (وانعكاساتها الأوسع نطاقا المحتملة)، وتأثير مقتنيات الأراضي الدولية واسعة النطاق على أصحاب المصلحة المحليين.

118- وأدت هذه الأحداث إلى تركيز اهتمام العالم على الحاجة إلى معلومات للسوق موثوق بها وحسنة التوقيت وتحليلها، والتعقيدات التي تنطوي عليها اختيارات السياسات والاستجابة لتقلبات الأسواق والانعكاسات المحتملة لهذه الاختيارات، وأهمية بناء الصمود في المدى المتوسط من خلال تحسين إنتاجية أصحاب المصلحة ودمجهم في الأسواق وسلسلة القيمة بصورة أعم. وقد منحت هذه القضايا قدرا أكبر من الاعتراف الدولي من خلال اجتماع مجموعة العشرين التي جعلت من تقلبات الأسعار برنامجا يحظى بالأولوية.

119- واستمرت الاستثمارات الدولية وخاصة مقتنيات الأراضي واسعة النطاق في اجتذاب الشواغل في جميع أنحاء العالم وخاصة بشأن آثارها على أصحاب المصلحة المحليين. أما بالنسبة للتجارة الزراعية الدولية، فإن المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة وصلت إلى طريق مسدود إلاّ أن دور السياسات التجارية في الاستجابة للتقلبات في أسعار الأغذية، وترتيبات التجارة الإقليمية ومشكلات السياسات التجارية الخاصة بالبلدان النامية ظلت تشكل مسائل تثير القلق.

120- كما زاد الاهتمام بالمسائل المتعلقة بتغير المناخ وآثاره على الإنتاج وأنماط التجارة مع ما ترتب عن ذلك من اهتمام متزايد من جانب البلدان بالاستجابات الملائمة من جانب السياسات.

استجابة المنظمة

121- وركزت المنظمة، لدى معالجتها لهذه التحديات، على أربعة مجالات من الأنشطة هي: التحليلات والسياسات والخدمات لصغار المنتجين، وإدارتها التنمية الريفية والحصول على الأراضي وتنويع الدخل في عملية وضع السياسات، وتعزيز آثار الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية وزيادة القدرات الوطنية على تحليل التطورات في التجارة والسياسات والقواعد الدولية.

التحليلات والسياسات والخدمات لصغار المنتجين

122- حققت برامج العمل المعنية بإدراج سوق أصحاب المصلحة نتائج كبيرة من خلال تنفيذ أعمال ذات صلة بالسياسات في 109 بلدان. وشمل العمل أطر تحليلية ودراسات وحلقات عمل إقليمية لتوجيه المشورة في مجال السياسات بشأن موضوعات متنوعة مثل تمويل سلسلة القيمة، والتنويع على مستوى المزارع والمنشآت والخدمات الاستشارية الموجهة نحو السوق، وفهم المعوقات التي تواجه مشاركة سوق أصحاب المصلحة، والسياسات الإقليمية إزاء الزراعة الأسرية في أمريكا الوسطى، وإستراتيجية التسويق دون الإقليمية لصغار المزارعين في شرقي وجنوبي أفريقيا، والموائد المستديرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتقديرات الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

123- كما ركزت المنظمة على بناء القدرات لتدعيم منظمات المنتجين، والخدمات لأصحاب المصلحة بما في ذلك بناء المؤسسات وتعزيز منظمات المزارعين وتعاونياتهم، ونماذج الأعمال الشاملة، والشراكات بين قطاعات الأعمال، والزراعة بالمشاركة والخدمات المالية الريفية ونظام معلومات السوق الإقليمية. وأسهم عمل المنظمة في الصلات بين الاستثمارات العقارية الكبيرة لا سيما الاستثمارات الخارجية المباشرة والتنمية الريفية بدرجة كبيرة في توفير الاستثمار للمداولات التي تجري داخل المنظمة وخارجها بشأن الصلات بين الحصول على الأراضي وإدراج صغار الحائزين في عملية التنمية الزراعية.

فكرة قديمة في سياق جديد

زاد المزارعون المشاركون في برنامج حديث تقوده المنظمة في النيجر من دخله بأكثر من 20 في المائة مع نجاح البعض منهم من مضاعفة دخلهم.

وكان مزارعو النيجر، شأنهم شأن الكثير من أصحاب المصلحة الأفريقيين، يتعرضون لأضرار نتيجة لبيعهم إنتاجهم عقب الحصاد مباشرة – عندما تكون الأسعار في أدنى مستوياتها. وتساعد خطة تمويل روجت لها المنظمة في إحداث فرق في سبل معيشة هؤلاء المزارعين.

وكان الحل يتمثل في تكييف خطة مستمدة من أوروبا. فبدلا من بيع محصولهم على الفور، استخدم المزارعون هذه الخطة كضمان للحصول على قرض مصرفي يمكنهم استخدامه في تلبية احتياجات الأسرة إلى أن تأتي الفترة العجفاء عندما ترتفع الأسعار. وبهذه الطريقة، يستفيد كل من المنتجين والمستهلكين من خلال زيادة الأرباح وتلافي الفقر والانخفاضات في أسعار السوق.

ويجري حاليا توسيع هذا المشروع ليشمل البلد بأكمله مع خطط تنفيذ في البلدان المجاورة بوركينا فاسو ومالي والسنغال. وتعمل المنظمة بصورة وثيقة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الشركاء لدعم وضع خطط مماثلة في كافة اتحاد أفريقيا.

إدراج فرص العمل في المناطق الريفية والحصول على الأراضي وتنويع الدخل في عملية وضع السياسات

124- وضع برنامج عمل بشأن فرص العمل اللاحق في المناطق الريفية، وأجريت عمليات دعم واسعة النطاق في مجال السياسات عبر الكثير من البلدان. وقدم الدعم لتعميم شواغل فرص العمل اللائقة في المناطق الريفية داخل المنظمة وفي عمليات التنمية الزراعية والريفية الوطنية والإقليمية، بمنهجيات وأدوات وتقييم القدرات الوطنية وأجريت نشاطات لتنمية القدرات.

زيادة تأثير الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية

125- قدمت المنظمة الدعم لتنمية قطاعات الأعمال الزراعية وذلك بالدرجة الأولى من خلال بناء القدرات، ولا سيما في مجالات تمويل سلسلة القيمة، وتكنولوجيات التجهيز الزراعي وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأطلقت أيضا عملية تقدير إقليمية شاملة لولايات المؤسسات وقدرات وزارات الزراعة فيما يتعلق بقطاعات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية، وأصبحت على وشك الانتهاء. وروج منبر الصناعات الزراعية لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتحليل الذي أجرته المنظمة ودروس السياسات لعدد كبير من المهتمين في الأقاليم.

زيادة القدرات الوطنية على تحليل التطورات في التجارة والسياسات والقواعد على الصعيد الدولي

126- استجابت المنظمة للشواغل الدولية إزاء التقلبات في أسعار الأغذية بطائفة من الوسائل. فقد قامت المنظمة بالاقتران مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتنسيق التحضير لتقرير المنظمات الدولية المقدمة لمجموعة العشرين بشأن الاستجابات للتقلبات في أسعار الأغذية. وقد حقق هذا العمل بشأن التقلبات في أسعار الأغذية الدولية الكثير لتوفير الاستنارة والتشجيع للمداولات الدولية المتعلقة بالسياسات التي تحولت إلى مشورة سياساتية على مستوى البلدان.

127- وقدمت مساهمة المنظمة في معالجة شواغل التقلبات في أسعار الأغذية من خلال التوسع في برنامج الأعمال المعيارية الفنية بشأن هذا الموضوع. وقد اختيرت التقلبات في أسعار الأغذية باعتبارها الموضوع الرئيسي ليوم الأغذية العالمي في عام 2011.

128- وأنشئ في المنظمة نظام معلومات السوق الزراعية التابع لمجموعة العشرين بأمانة مستمدة من العديد من المنظمات الدولية لمعالجة جوانب القصور في معلومات السوق وتحسين الشفافية في أسواق الأغذية الدولية. وقد أتاح إنشاء هذا النظام للمنظمة وسيلة هامة لتعزيز وزيادة القيمة المضافة لعملها في مجال جمع البيانات وتقاسم المعلومات وأعمال التحليل فيما يتعلق بأسواق الأغذية العالمية. وأدت التحسينات التي حدثت في وقت واحد في قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة وتنمية القدرات ذات الصلة إلى زيادة قدرة البلدان على استخدام البيانات.

129- وفيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية، واصلت المنظمة برنامجها الخاص بالبحث في آثار هذه الاستثمارات على أصحاب المصلحة المحليين، وقدمت نتائج دراسة حالة أجرتها إلى اجتماع للخبراء الدوليين. واستكملت دراسات رئيسية في مجال التجارة بشأن الميزان التجاري للأغذية في أفريقيا، واستخدام السياسات التجارية في دعم أهداف التنمية والتجارة الإقليمية لأفريقيا في مجال الحبوب.

التوقعات والدروس المستفادة

130- تتمثل الدروس المستفادة من عمل المنظمة في تهيئة بيئة ممكنة للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية فيما يلي:

(أ) تم العمل المعياري مع منظمات صغار الحائزين على أفضل وجه وفي معظم أجزائه في سياق البرامج الميدانية نتيجة للتكاليف.

(ب) يساعد استخدام المنصات الإلكترونية في نشر التدريب والمعلومات التقنية بصورة تحقق مردودية التكاليف.

(ج) يمكن زيادة آثار التوسع بدرجة أكبر بالمشاركة الأكثر نشاطا للنظراء في وزارات الزراعة.

(د) الشراكات، وخاصة مع المؤسسات المحلية، تمثل أهمية بالغة لتحقيق الأهداف في إطار الميزانيات وموارد الموظفين المقيدة. فالمنظمة تحتاج إلى تعميق تفاعلاتها مع وكالات الأمم المتحدة والتعاون مع الشركاء الآخرين مثل منظمات المزارعين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تحديد الأولويات وتسليم النتائج.

الهدف الاستراتيجي حاء: تحسين الأمن الغذائي والتغذية

- جرى تدعيم قدرات عدة آلاف من الموظفين في المؤسسات الحكومية الوطنية وفي المنظمات الإقليمية لتتمكن من النهوض بمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسؤ التغذية.
- جمعت أحداث تبادل المعارف بصورة مباشرة بشأن الموضوعات الرئيسية بين أكثر من 000 1 مشارك من أكثر من 200 منظمة شريكة.
- أثبتت المنصات الإلكترونية مع مشاركة أكثر من 000 10 ممارس من الأفراد فيما بينها أنها تمثل أصولا قيمة لتبادل المعارف.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

131- مازال الجوع وجميع أشكال سؤ التغذية تتسبب في معاناة واسعة النطاق في كافة أنحاء العالم مما يضع أعباء لا يمكن تحملها لا على عاتق الأفراد ونظم الصحة الوطنية فحسب بل وعلى النسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الكامل للأمم. فبعد سنوات من التقدم المطرد، أدت النكسات في مكافحة الجوع وسؤ التغذية الناشئة عن التأثيرات المجتمعة لارتفاع وتقلبات أسعار الأغذية والكساد الاقتصادي العالمي بالاقتران مع المشكلات المستمرة للفقر المدقع، وعدم كفاية الحصول على الأغذية والأمراض السارية (فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة، والحصبة، والدرن) والتمييز الاجتماعي والإجهاد البيئي، والاضطرابات الأهلية إلى تهديد الآمال المبتكرة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تهدف إلى خفض أعداد من يعانون من الفقر والجوع بمقدار النصف، ومعالجة سؤ التغذية. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن هناك ما يقرب من مليار لا يزالون يعانون اليوم من نقص التغذية. ويتعرض سنويا عشرة ملايين طفل للموت قبل بلوغهم سن الخامسة. ويرتبط ثلث هذه الوفيات بنقص التغذية. ويصاب 178 مليون طفل بتوقف النمو نتيجة لنقص التغذية الناشئ عن نقص المغذيات الدقيقة أو "الجوع المستتر" في أكثر من ملياري نسمة مع ما ينطوي عليه ذلك من انعكاسات خطيرة على الصحة.

استجابة المنظمة

تدعيم القدرات الوطنية على معالجة أسباب الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسؤ التغذية

132- أدى وضع مختلف النهج والأدوات التحليلية بالإضافة إلى المناهج الدراسية/ المفصلة حسب الظروف السائدة إلى تدعيم القدرات القطرية على تحليل خيارات السياسات وصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط استثمار متناسقة في قطاعات الأغذية والأغذية والتغذية. وجرى تعزيز القدرات الوطنية وخاصة لتحسين الصلات بين الأولويات في قطاع الأغذية والتغذية مع إدارة الزراعة والموارد الطبيعية. وقدم الدعم لإجراء الحوار وتبادل الخبرات وتولي المعارف من القاعدة للقمة في مختلف المجالات المواضيعية ذات الصلة بالسياسات بما في ذلك "تقلبات الأسعار"، و"تغير المناخ" و"الزراعة التي تراعي التغذية" و"النظم الغذائية الصحية". كما تحقق تقدم في التشجيع على إدراج المجتمع المدني

والقطاع الخاص في عمليات صياغة السياسات والبرامج مع تعزيز جوانب التآزر والشراكات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والأكاديميات، ومؤسسات الأمم المتحدة وغير ذلك من شركاء التنمية.

تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

133- عملت المنظمة على الصعيد العالمي لتدعيم هيكل الحوكمة الشامل للأمن الغذائي من خلال إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي التي جعلت منها المنبر العالمي المتعدد أصحاب المصلحة للتداول بشأن الشواغل الرئيسية للأمن الغذائي والتغذية. كما جرى أيضا تدعيم آليات الأمن الغذائي على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى تطبيق نهج شاملة ومعتمدة على الحقوق وما يرتبط بذلك من تدابير تشريعية. وكان لذلك آثار إيجابية من حيث التأثير في سياسات الأمن الغذائي والبرمجة وقرارات الاستثمار.

134- وعلى المستويين الإقليمي والقطري، عملت المنظمة في شراكة مع المؤسسات الإقليمية والوطنية لتعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى التغلب على العقبات التي تعترض تحقيق زيادة مستويات الأمن الغذائي والتغذية. وجرى من خلال الدعم الواسع النطاق الذي قدمته المنظمة في مجالات صياغة السياسات والبرامج الخاصة بالأغذية والزراعة والتغذية، وتنفيذها ورصدها، تدعيم قدرات العدة مئات من الموظفين في المؤسسات الحكومية الوطنية وفي المنظمات الإقليمية حتى تتمكن من النهوض بعملية معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسؤ التغذية.

تعزيز القدرات الوطنية في مجال التغذية

135- قدم الدعم لتعزيز قدرات البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين من معالجة الشواغل النوعية للتغذية من خلال إسهام المنظمة في مختلف المبادرات المشتركة بين الوكالات. وقدم الدعم للتشجيع على إتباع النظم الغذائية الأكثر صحة من خلال التوعية التغذوية وتنمية القدرات على وضع استراتيجيات الاتصال على المستوى القطري للجمهور العام وفي المدارس.

تعزيز البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

136- قدمت المنظمة الدعم لتعزيز قدرات البلدان على استحداث ونشر البيانات والإحصاءات والمعلومات الموثوق بها المستخدمة في أغراض الرصد والإنذار المبكر والتحليل المتكامل وصياغة سياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية الأكثر استثارة وتوجيهها. كما قدمت المساعدات التقنية للبلدان لدعم إجراء عمليات التعداد الزراعي.

توليد المعلومات لأغراض صنع القرار

وضعت المنظمة والبنك الدولي إستراتيجية عالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. وتمثل الإستراتيجية عملية شاملة ذات مردودية تكاليفية تتجنب ازدواجية الجهود أو إصدار الإحصاءات المتناقضة مما يكفل أفضل استخدام للموارد. ويعتبر المبلغ الذي خصص مؤخرا من جانب وزارة التنمية الدولية للإستراتيجية والبالغ 50 مليون دولار أمريكي دليلا على أهميتها.

ويتعين أن تستند القرارات المتعلقة بالاستثمارات لتعزيز النمو الزراعي والسياسات الرامية إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي إلى معلومات إحصائية سليمة. ولذا تعالج المنظمة جوانب القصور في البيانات والمعلومات الأساسية المتوافرة في البلدان النامية فضلا عن تحديد الاحتياجات الناشئة من البيانات والمعلومات.

فعلى سبيل المثال، فإن باكستان عقب الفيضان المدمر الذي وقع في 2010 في أمس الحاجة إلى تحديد المناطق التي تواجه أشد حالات ندرة الأغذية والإضرار بالإنتاج المحصولي. غير أن لدى المنظمة الآن نظاما لرصد المحاصيل يعتمد على الأقمار الصناعية يقدم بيانات شهرية عن قياسات غلة المحاصيل وتوقعات الإنتاج. كما أن بوسع هذا النظام أن يرصد الإنتاج المحصولي خلال بعض الأحداث مثل حالات الجفاف والفيضانات، مما يمكن الحكومة من التخطيط لسياسات الأمن الغذائي خلال الأزمات.

تحسين فرص الوصول إلى التحليلات والمعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

137- كان لمطبوعات المنظمة الرئيسية الآثار المنشودة من حيث الإستشهاد بها على نطاق واسع، وما تحظى به من تقدير عميق من جانب صانعي السياسات في كافة أنحاء العالم. وسوف تعزز بيانات التغذية الواردة في قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة قدرة البلدان على الحصول على المعلومات عن النوعيات التغذوية للأغذية.

138- وقد جرى تيسير حصول الأعضاء على المعارف والخبرات المتوافرة لدى المنظمة، فضلا عن تلك المستخدمة محليا من خلال طائفة من طرق وأدوات تقاسم المعارف على المستويات العالمية والإقليمية. وقد جمعت أحداث تقاسم المعارف بصورة مباشرة ("معارض التقاسم") بشأن الموضوعات الرئيسية بين أكثر من 000 1 مشارك من أكثر من 200 منظمة شريكة. وتحسن الحصول العالمي على المعارف والمعلومات الزراعية بفضل شبكة المكتبات المخصصة (الشبكة الزراعية) في حين أثبتت المنصات الإلكترونية (بما في ذلك المنبر العالمي للأمن الغذائي والتغذية والدائرة الزراعية الإلكترونية التي يوجد أكثر من 000 10 ممارس فردي) أنها أرصدة قيمة لتقاسم المعارف.

التوقعات والدروس المستفادة

139- ما زال الاهتمام العالمي بعمل المنظمة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وقد يتضمن المستقبل عنصرا جديدا يتعلق بالتعاون المشترك بين المؤسسات:

(أ) لقد حققت المنظمة نجاحا في إقامة الشراكات والتحالفات العالمية والإقليمية والوطنية لدعم عملية تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. وقد تتزايد أهمية تنمية جوانب القوة هذه في ضوء القيود التي تتعرض لها

الموارد. غير أن ذلك سوف يقيم تحديات إضافية وخاصة في مناولة التنافس المتزايد على الخبرات الوطنية الشحيحة وأهداف تسوية المنازعات فيما بين العدد المتزايد من الشركاء وأصحاب المصلحة.

(ب) وأدى التقدم الذي شهدته تكنولوجيات الجمع والتجهيز والنشر إلى زيادة توافر الإحصاءات وزيادة الطلب عليها ولا سيما البيانات التفصيلية. غير أن التحديات تظل قائمة: فالبلدان تتباين بدرجة كبيرة في قدرتها على إعداد البيانات عالية الجودة، كما أن انعدام وجود إستراتيجية موحدة للبيانات فيما بين الشركاء الدوليين يعوق العمل المنسق وتؤدي شواغل السرية إلى الحد من تبادل البيانات.

(ج) الأرجح أن المنظمة ستتولى القيادة في توفير الدعم لقضايا التنمية المستدامة والتغذية وتلك المتعلقة بالأمن الغذائي عندما تتمكن من تقديم حزم مبتكرة وسليمة تقنيا عن خدمات المساعدات في مجال السياسات، والتخطيط للاستثمار وإشراك الشركاء المحليين في توليد وتجميع المعارف ودعم التعاون المشترك بين البلدان وبين الأقاليم.

الهدف الاستراتيجي طاء: زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

- يوفر إطار المنظمة المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث لسبل المعيشة توجيهات إستراتيجية مرنة للبلدان والشركاء بشأن الممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث في قطاعات الأغذية والأمن التغذوي والزراعة.
- واستعادت المنظمة سبل معيشة السكان المتضررين من الكوارث في أكثر من 60 بلدا. وعززت من قوة المقاومة لدى البلدان، وعلى وجه الخصوص ساعد برنامج مرفق الأغذية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة المزارعين في 28 بلدا وشجع على زيادة كفاءة واستدامة ومقاومة نظم الإنتاج المحصولي والحيواني مع تركيز كبير على بناء قدرات المزارعين والمؤسسات وإدخال التكنولوجيات الملائمة.
- في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، ووفق على مجموعة الأمن الغذائي العالمي مع نظام الأمم المتحدة لمجموعة المساعدات الإنسانية.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

140- استمرت الكوارث في تدمير أرواح وسبل معيشة الملايين. وتبين آثار الزلزال في هايتي والفيضانات في باكستان الارتباط الوثيق بين مخاطر الكوارث والفقر. كما تؤكد أزمة الجفاف في القرن الأفريقي الصلة المشتركة بين الكوارث الطبيعية وأوضاع النزاع مما أدى إلى تضخم الجفاف. وفي نفس الوقت فإن الفيضانات في أستراليا والتسونامي والكارثة النووية في اليابان عناصر تذكير بأن البلدان المتقدمة معرضة أيضا. فالكوارث الواسعة النطاق مع ما تنطوي عليه من تفاعلات بين الأخطار الطبيعية والتكنولوجية، وتعرض البلدان لطائفة واسعة من المخاطر الناشئة والأنماط الجديدة للضعف قد تطلق انهيارات متولية في النظم يصيب وضع نموذج لها أو الاستعداد لمواجهتها إلاّ أنها يمكن الاستقراء بأنه ستضخم من الآثار السلبية.

141- ويتسبب عدد تزايد من الكوارث الموضعية في إحداث حالات تدمر جسيمة للمحاصيل والحيوانات والبنية الأساسية المحلية وتوفر على وجه الخصوص في الأسر والمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل. ويتزايد التصدي للافتراضات الحالية عن الكوارث حيث تظهر الآن محركات جديدة للمخاطر الناشئة وتتفاعل. فتزايد الإصابة بالآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود وانتشارها إلى مناطق جغرافية جديدة يمثل مصدرا آخر للمخاطر.

142- ومن الأرجح أن تجد البلدان ذات الحوكمة الضعيفة وعدم الاستقرار السياسي أو المشتركة في نزاعات صعوبة في معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المخاطر. فعندما تتأثر أعداد متماثلة من الناس من أخطار متماثلة في الشدة، فإن البلدان الأكثر غنى والأشد فقرا تتعرض عموما لخسائر وآثار شديدة التباين. ففي كافة الأخطار الرئيسية، تمثل البلدان الأشد فقرا التي تعاني من ضعف الحوكمة إلى التعرض لمعدلات وفيات أعلى وخسائر اقتصادية نسبية بالمقارنة بالبلدان الأكثر غنى ذات الحوكمة الأقوى.

استجابة المنظمة

143- وسعت المنظمة، للتصدي لهذه التحديات، من نهجها الخاص بإدارة مخاطر الكوارث لتحقيق الصمود لسبل المعيشة في البلدان المعرضة للكوارث وغير المستقرة سياسيا. وعلى ذلك، فإن المنظمة مجهزة بصورة أفضل لدعم البلدان في الحد من المخاطر والوصول إلى السكان المستضعفين. ويمثل ذلك إسهاما كبيرا في تحسين التأهب والتصدي بفعالية للأخطار وحالات الطوارئ ذات الصلة بالأغذية والزراعة. ويتطلب هذا التوسع أن تركز المنظمة على إقامة استراتيجيات وقدرات سبل المعيشة والصمود، وإيجاد وسائل جديدة للعمل في شراكة من خلال تحديد النتائج المشتركة وإقامة الشبكات وتقاسم الموارد، ووضع الإرشادات القطاعية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، والاستجابة بفعالية وبصورة مستدامة لحالات الطوارئ المختلفة.

الحد من التعرض عن طريق تحسين التأهب على المستوى القطري

144- قدمت المنظمة الدعم التقني للبلدان لدعم مبادرات الحد من مخاطر الكوارث مثل: بعثات تقييم المحاصيل والأمن الغذائي، وتلافي أزمة السلسلة الغذائية الناشئة عن الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية والتصدي لها، وقضايا سلامة الأغذية وتصميم الخطط القطاعية للحد من مخاطر الكوارث في الزراعة، وتصميم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والجمع بين ممارسات ومبادئ الحد من الكوارث.

145- ويمثل الانتهاء من وضع إطار المنظمة المؤسسي للأغذية والأمن التغذوي للحد من مخاطر الكوارث إنجازا كبيرا. فالإطار يوفر إرشادات متجانسة واستراتيجية للبلدان والشركاء بشأن الممارسات الجيدة القائمة للحد من مخاطر الكوارث في قطاعي الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة. ويرتكز البرنامج الإطاري على طائفة من الممارسات الجيدة التي وضعت وتنفذ على مستوى المنظمة. ويعتبر العنصر المتعلق "بسبل المعيشة المقاومة" خطوة أولى في نهج المنظمة المؤسسي والاستراتيجي إزاء إدارة المخاطر.

زيادة فعالية الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ

146- عملت المنظمة لاستعادة سبل معيشة السكان وتعزيز مقاومة نظم الأغذية في أكثر من 60 بلدا خلال 2010-2011 مع إجراء عمليات كبيرة في هايتي (الزلازل) وباكستان (الفيضانات) وفي القرن الأفريقي (الجفاف) فضلا عن الدعم المباشر المقدم لتقييم غزوات الأمراض الحيوانية والعابرة للحدود والاستجابة لها. وجرى تعزيز مساهمة المنظمة في خطط ونشاطات الاستجابة الوطنية المنسقة من خلال استحداث أدوات جديدة لتقييم الاحتياجات لإدارة مخاطر الكوارث على المستوى دون الإقليمي وخطط عمل قطرية.

147- ساعد برنامج الأغذية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة، خلال الفترة الانتقالية من الطوارئ إلى التنمية، المزارعين في 28 بلدا، وشجع على زيادة كفاءة واستدامة ومقاومة نظم الإنتاج المحصولي والحيواني مع تركيز كبير على بناء قدرات المزارعين والمؤسسات وإدخال التكنولوجيات الملائمة والمكيفة. وعلاوة على ذلك، قامت المنظمة بتعزيز استدامة التدخلات في حالات الطوارئ بوضع استراتيجية للخروج لجميع الخطط والتدخلات المؤهلة الخاصة بالاستجابة للكوارث المفاجئة الحدوث منذ يونيو/حزيران 2010.

مرفق الأغذية الأوروبي

عملت المنظمة، في غضون ما لا يتجاوز سنتين، في شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، لمساعدة أكثر من 22 مليون نسمة من أشد السكان تضررا من أزمة أسعار الأغذية العالمية في 35 بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقدمت هذه المبادرة، من خلال مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي، أدلة ملموسة على الاستثمار في الزراعة والتغذية يحسن من الأمن الغذائي العالمي.

وقد أدت التأثيرات المجتمعة لارتفاع أسعار الأغذية والكساد الاقتصادي العالمي إلى الزج بالملايين من البشر إلى يد الفقر والجوع. واقترب عدد السكان الجوعى بحلول نهاية عام 2008، من المليار نسمة. وعملت المنظمة في تعاون وثيق مع فريق المهام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمي، وتقدمت إلى المساعدة في سد الثغرة بين احتياجات الطوارئ القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية في البلدان الأشد تضررا من الأزمات.

وساعدت المنظمة والوكالتان الشريكتان لها في تعزيز الأمن الغذائي للملايين الأكثر ضعفا في العالم بفضل ما قدمته من بذور وأسمدة عالية الجودة وتحسين وبناء البنى الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن آثار مساهمة الاتحاد الأوروبي البالغة 232 مليون يورو التي قدمت للمنظمة سوف تستمر بصورة جيدة في المستقبل وذلك من خلال ربط المزارعين بالأسواق والخدمات المالية مع استحداث مسارات جديدة للدخل عن طريق الممارسات الزراعية المربحة.

تحسين الصلات بين الطوارئ والتأهيل والتنمية

148- ووضعت المنظمة بالعمل مع برنامج الأغذية العالمي آليات لتنسيق الاستجابة لمجموعة الأمن الغذائي المتسقة على المستوى العالمي والقطري. وأسهمت هذه المجموعة التي تملأ ثغرة قطاعية رئيسية، من خلال تقاسم الوقت والموارد لتحقيق القيادة والمشاركة في إحداث خفض/إدارة الكوارث العامة وتولي عمليات الإرشاد وتقاسم المعارف وجهود الاتصال لخفض مخاطر الكوارث وإدارتها.

التوقعات والدروس المستفادة

149- سوف يستفيد العمل في المستقبل من عملية اللامركزية التي ستضع المسؤولية التشغيلية والمالية لبرمجة حالات الطوارئ والتنمية على عاتق ممثلي المنظمة. ويونيو/حزيران 2013 هو الموعد النهائي لاستكمال تنفيذ هذا النموذج

الجديد للإدارة. وستتمكن المنظمة من الناحية المثالية من أن تعمل على المستوى القطري في مجموعة السلسلة بدءا من إدارة مخاطر الكوارث وحتى الاستجابة للطوارئ والتأهيل إلى الانتعاش المبكر والانتقال والتنمية الطويلة الأجل.

150- وبغية ضمان الإنجازات والاستثمارات التي تحققت في 2010–2011 والتوسع في العمل والتأثير، ستولي المنظمة اهتماما محددا لما يلي:

(أ) ضمان توافر الموارد والقدرات الملائمة للاتصال وتقاسم المعارف المتعلقة بخفض وإدارة مخاطر الكوارث مع البلدان وشركاء الموارد وغير ذلك من العناصر الفاعلة الرئيسية؛

(ب) تدريب الموظفين في المكاتب الميدانية والبلدان الأعضاء على خفض وإدارة مخاطر الكوارث؛

(ج) إقامة وتعزيز الشراكات الإستراتيجية مع العناصر الفاعلة الرئيسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية في مجال خفض وإدارة مخاطر الكوارث؛

(د) تعبئة الموارد اللازمة للتدخلات في هذا المجال على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال صياغة برامج ومشروعات شاملة تستند إلى الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الكوارث؛

(هـ) مواصلة تدعيم الصلات بين خفض إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ؛

(و) اعتماد نقاط تركيز على الجنسانية والتغذية فضلا عن منظور الحق في الغذاء في كافة أنحاء دورة المشروعات؛

(ز) بلورة خيارات برامجية للتدخلات في مرحلة الانتقال التي ستعزز من برمجة الطوارئ وإعادة التأهيل وتحسن من دمج مشروعات الطوارئ في المبادرات ذات الصلة على مستوى البرامج والسياسات؛

(ح) المتابعة مع المنتديات الدولية التي تعالج المعايير المشتركة للتمويل والبرمجة والتنسيق في المرحلة الانتقالية.

والهدف الاستراتيجي كاف: المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

- تشير تقديرات المنظمة أن حصول النساء بصورة متساوية على الموارد الإنتاجية (مثل الأسمدة والبذور والحيوانات) والفرص (مثل التعليم والخدمات المالية) يمكن أن يرفع ما لا يقل عن 100 مليون نسمة من ربقة الجوع، ويبرز المزيد من المكاسب في مجالات الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والرفاهة الاجتماعية.
- يُعترف بالمنظمة دوليا لقوة نهجها في معالجة القضايا الريفية الجنسانية.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

151- جسدت الفترة المالية انطلاقة في عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. فأولا، غيرت المنظمة من نظرة العالم إلى القضايا الجنسانية وخصصت تقرير المنظمة الرئيسي المعنون حالة الأغذية والزراعة نسخته للفترة 2010–2011 "لدور النساء في الزراعة": سد الثغرة الجنسانية لخدمة التنمية". وتتمثل الخلاصة الجوهرية التي تضمنها التقرير إلى أن بالإمكان رفع ما يتراوح بين 100 و150 مليون نسمة من ربقة الجوع في حالة النساء على فرص متساوية مثل الرجال في الموارد الإنتاجية مثل المدخلات والأراضي والحيوانات والتعليم والخدمات المالية والخدمات الإرشادية، والتكنولوجيا وفرص العمل في الريف، وحدد وضع الأعمال الاجتماعية–الاقتصادية لترويج للمساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة. وقد أثبت هذا التقرير تأثيره اللاحق الكبير على تشكيل السياسات الوطنية والمداولات الدولية المتعلقة بالجنسانية والتنمية، وما زال يستشهد بنتائجه من جانب القادة السياسيين وفي المطبوعات الرئيسية.

152- وثانيا، رخصت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2010 بإنشاء "المرأة في الأمم المتحدة" من خلال دمج الأجزاء المتفرقة السابقة في منظومة الأمم المتحدة التي تعالج بصورة حصرية قضايا المساواة بين الجنسين. وأوكل إلى هذا الكيان العملي مع الهيئات الحكومية الدولية لوضع معايير عالمية للجنسانية ومساعدة البلدان في تطبيق تلك المعايير وتحميل منظومة الأمم المتحدة مسؤولية التزاماتها الخاصة تجاه المساواة بين الجنسين.

153- وأخيرا، أقرت الأجهزة الرئاسية بأن المنظمة في حاجة إلى الارتقاء بصورة كبيرة بنهجها إزاء مناولة قضايا المساواة بين الجنسين حتى يمكنها أن تلبي التوقعات والتحديات الخارجية ذات الصلة بولايتها. وأجري في عامي 2010 و2011 استعراضان منفصلان وإن كانا مترابطين لأداء المنظمة في معالجة الجنسانية: مراجعة خارجية للجنسانية[3] وتقييم أجراه مكتب التقييم[4] في المنظمة. ويبرز هذا الاستعراض الحاجة إلى تعزيز الدعم والهياكل والتمويل وجوانب المساءلة المتعلقة بالجنسانية في المنظمة. وكانت العمليتان مكملتين لبعضهما البعض حيث يقدمان نظرة متعمقة مفصلة لأداء المنظمة في عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين، ويوصيان بالخطوات اللازمة لتحقيق الأفضل لأهداف المساواة بين الجنسين.

[3] http://www.fao.org/docrep/meeting/023/mc027E.

[4] الوثيقة PC 108/5

استجابة المنظمة

154- للتصدي لهذه التحديات، ركزت المنظمة على ثلاثة مجالات رئيسية للنشاط هي: إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة، وتعزيز القدرات الوطنية على إدراج قضايا الجنسانية وعدم المساواة الاجتماعية في الزراعة، والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والترويج لصناعة السياسات الواعية للجنسانية على المستوى الوطني وزيادة الالتزام والقدرات بالعمل في مجال الجنسانية في المنظمة.

إدراج المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة

155- ساعدت المنظمة من خلال دورها القيادي القوي في تيسير العمل المشترك بشأن المساواة بين الجنسين مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وفريق المهام المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة الريفية، منظومة الأمم المتحدة في تحديد الاتجاهات الناشئة وضمان المواقف المشتركة والعمليات التكاملية القوية فيما بين الوكالات، وزيادة الاعتراف العالمي بفعالية التنمية الزراعية والريفية من خلال إنشاء وقيادة فريق المهام المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة الريفية، وتوفير موقف واستجابات منسقة للأمم المتحدة إزاء الشواغل الجنسانية في كافة أنحاء العالم. كما ترعى المنظمة المطبوعات المشتركة بين المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية بشأن الجنسانية وفرص العمل في الريف وتولت قيادة عملية إعداد بطاقة تقرير عن المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، وموقع شبكي للأمم المتحدة المعنون مراقبة حالة المرأة بشأن النساء الريفيات بالتعاون مع أعضاء فريق المهام الآخرين.

تعزيز القدرات الوطنية على إدراج قضايا الجنسانية وعدم المساواة الاجتماعية في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

156- تمثل التركيز الرئيسي لعمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين في تنمية القدرات على المستوى القطري. وأقامت المنظمة شبكات لتبادل المعلومات والمعرفة على المستوى الإقليمي والمستوى دون الإقليمي. وبغية تدعيم تجسيد وتأثير القضايا الجنسانية في صنع السياسات، دربت المنظمة موظفي الإحصاء وغيرهم من الموظفين الحكوميين وخاصة، في إقليم أوروبا وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ على التحليل الاقتصادي –الاجتماعي والجنساني وجمع وتحليل ونشر واستخدام البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس. وأدى هذا التدريب إلى أن تدرج البلدان البعد الجنساني في برامجها عن التعداد الوطني وفي بعض الحالات لتوليد الملامح الجنسانية الوطنية للأسر الزراعية. واستخدمت بلدان مثل فييت نام وكمبوديا ولاو هذه الملامح في النهوض بتوجيه عملها والتصدي لانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

الترويج لوضع سياسات واعية بالجنسانية على المستوى الوطني

157- شاركت المنظمة أيضا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لوضع سياسات وبرامج وأدوات زراعية واعية بالجنسانية لضمان التجسيد الملائم للقضايا الجنسانية في صياغة خطط الاستثمار الزراعي فضلا عن أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي وصانعي السياسات. ونظمت حلقات عمل إقليمية ووطنية وقد أسهمت هذه في تعزيز الوعي بالجنسانية والقدرات على تعميم الجنسانية في وضع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي.

مشروع ديميترا لنوادي الاستماع المجتمعية في النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية

تتمثل إحدى الرسائل الرئيسية لحالة الأغذية والزراعة لعام 2011 بشأن الجنسانية في الحاجة إلى القضاء على التمييز ضد النساء في الحصول على الأراضي والتعليم والخدمات المالية والوصول إلى أسواق العمل.

وشبكة ديميترا – المنظمة مجرد مثال واحد على ما تقوم به المنظمة من مساعدة لسكان الريف وخاصة النساء لتحطيم الحواجز. وقد نظمت النساء أنفسهن في نواد مجتمعية للمستمعين واستخدام أجهزة الإذاعة العاملة بالطاقة الشمسية والكرانك للتواصل مع النوادي الأخرى من خلال محطات الإذاعة الريفية. وتناقش النساء القضايا الرئيسية التي تؤثر فيهن ويحطن مجتمعاتهن المحلية بالمسائل المتعلقة بالزراعة والتي تتراوح بين الإنتاجية والبستنة والحصول على الأراضي. وقد أدى هذا المشروع أيضا إلى أن تتفهم النساء حقوقهن القانونية بصورة أفضل عن تحسين معارفهن من بعض المواضيع مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة والتغذية والعنف القائم على الجنس.

وقد أسهم هذا الحراك أيضا في تمكين النساء في مجتمعاتهن المحلية. وقد حدث تحسن في وضعهن في المجتمع المحلي منذ بدء المشروع، وساعد نهج ديميترا من القاعدة إلى القمة في أن يكون لأصوات النساء تأثير على المؤسسات الريفية والبيئة السياساتية. وقد يزداد نفوذهن مع وقوف حكومات الأقاليم بشدة خلف المشروع، وتأكيد الحكومات الوطنية التزامها المستمر من خلال اعتماد سياسة جنسانية وطنية وخطة عمل وطنية للجنسانية.

زيادة الالتزام والقدرة على العمل الجنساني في المنظمة

158- كرست المنظمة جهدا كبيرا طوال الفترة المالية لتحسين الكيفية التي يمكن أن تعالج بها قضايا الجنسانية. وركزت المنظمة بالارتكاز على المشورة المقدمة من مراجع الجنسانية والتقييم على ست أولويات:

(أ) إنشاء وتدريب شبكة لجهات الاتصال المعنية بالجنسانية في كافة أنحاء المنظمة سواء في المقر الرئيسي وفي الميدان؛

(ب) وضع إطار للمساءلة مزود بمعايير محددة ومؤشرات ومسؤوليات وآليات للإبلاغ لإشراك كبار المديرين وجهات الاتصال المعنية بالجنسانية في القضايا المتعلقة بالمساواة في العمل بين الجنسين في المناطق الريفية؛

(ج) صياغة سياسة للمنظمة بشأن المساواة بين الجنسين توفر الأساس لعمل المنظمة المتواصل في هذا المجال، ولتحقيق معظم معايير الأداء التي تشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛

(د) تصميم وتنفيذ آلية للبرمجة المنهجية لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في كافة أنحاء عمل المنظمة؛

(هـ) رصد إدراج قضايا الجنسانية في وضع النشاطات المعيارية والميدانية في كافة أنحاء المنظمة، واتخاذ إجراءات، حين تقتضي الضرورة، لضمان تجسيد منظور المساواة بين الجنسين بصورة ملائمة. ومن الأمثلة على ذلك إطار البرمجة القطرية والبرنامج الفعال لتعلم البرمجة القطرية، والعملية الجديدة المعنية بتقدير المشروعات والموافقة عليها، والبرنامج الميداني، وأدلة دورة المشروعات وإطار القدرات الجديد للمنظمة؛

(و) وضع أدوات ومنهجيات ومواد لدعم السياسات لتعزيز إدراج المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة التشغيلي والمعياري وفي البرمجة المشتركة للأمم المتحدة.

159- وقد دعمت هذه الآليات من موقف المنظمة في المقارنات مع الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى. ويعترف بإطار السياسات والممارسات الجنسانية الذي وضعته المنظمة في دوائر الأمم المتحدة على أنه أداة قاطعة وتستخدم لمقياس دوائر الأمم المتحدة الأخرى التي تسعى إلى وضع معايير الأداء. وعلاوة على ذلك، أثنت الاستعراضات الخارجية على نهج المنظمة إزاء الجنسانية. فعلى سبيل المثال، فإن استعراض المعونة المتعددة الأطراف الذي أجرته المملكة المتحدة في 2010 وأبرز قوة تركيز الجنسانية لدى المنظمة.

التوقعات والدروس المستفادة

160- لدى المنظمة أساس متين ترتكز عليه في إحراز التقدم في قضايا الجنسانية، إلاّ أن الأمر ما زال يحتاج إلى جهود أخرى لإضفاء الطابع المؤسسي على إطار المساءلة بشأن العمل في قضايا الجنسانية. وعلى وجه الخصوص، يتعين زيادة التركيز بالنسبة للمكاتب اللامركزية. فقد كشفت مراجعة الجنسانية والتقييم عن نقص الوعي بأهمية قضايا الجنسانية في ضوء ولاية المنظمة، ومحدودية القدرات اللازمة لتطبيق نهج الجنسانية بواسطة إدارة المنظمة وبين موظفيها وعدم كفاية تقدير بأن الأمر يحتاج إلى جهد منسق لتلبية توقعات الأعضاء، وأصحاب المصلحة الآخرين. وقد أدت معالجة هذه القضايا إلى استيعاب مستوى كبير من الموارد خلال الفترة المالية حيث ركزت المنظمة على بناء القدرات الداخلية وتدعيم البيئة المؤسسية لدعم المزيد من العمل في مجال المساواة بين الجنسين. وعلى ذلك، فإن العمل في المستقبل سوف يتطلب زيادة التركيز على دعم البلدان وخاصة في تنمية القدرات وتوليد المعارف لاتخاذ القرار لتعزيز المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

الهدف الاستراتيجي لام: زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

- ساعدت المنظمة في تعبئة متوسط متوال لمدة أربعة سنوات قدره 3.8 مليار دولار أمريكي للأغذية والزراعة والتنمية الريفية أي بما يزيد عن 10 في المائة من الهدف.
- قدمت المنظمة الدعم لتخطيط الاستثمار على المستوى القطري من خلال توسيع نطاق مجموعة التدخلات الخاصة بتنمية القدرات وتصميمها بصورة تناسب الظروف المحلية. وتحققت الأهداف بالنسبة لعدد المشروعات الاستثمارية الموافق عليها وتجاوزت الأهداف بالنسبة لقيمة الاستثمارات.

الاتجاهات والتحديات خلال الفترة المالية

161- بلغ مجموع تدفقات المعونة من البلدان المانحة الرئيسية مقدار 129 مليار دولار أمريكي في 2010، وهو أعلى مستوى تصل إليه على الإطلاق. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 6.5 في المائة عن عام 2009، ويمثل تقدما صوب تحقيق هدف جلينجلز البالغ 145 مليار دولار أمريكي لعام 2010. وبلغت المعونة المقدمة للزراعة 6.2 مليار دولار أمريكي في 2010، مما يشكل 5.6 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية بعد أن كان 4.9 في المائة في 2009.

162- وزادت لذلك مستويات المصروفات الحكومية على الزراعة في السنوات الأخيرة. ففي حين لا تتوافر البيانات فيما بعد 2007 بصورة منتظمة، يبدو أن معظم الإنفاق الحكومي كان على الزراعة، فضلا عن الزيادة في مستويات الإنفاق تعزى إلى البلدان الآسيوية. ويقل نصيب الزراعة في الإنفاق الحكومي في البلدان الأفريقية عن العشرة في المائة المحددة في مابوتو عام 2003 وقد أخذ نصيب هذا الإقليم في التناقص منذ 2005.

163- وزادت الاستثمارات الخارجية المباشرة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك من نحو 3 مليارات دولار أمريكي في 2008 إلى 5.4 مليار دولار أمريكي في 2010 وقد تدفقت بصورة متزايدة من بلدان الجنوب. وزاد الإقراض لأغراض الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية زيادة كبيرة من المنظمتين الشريكتين للمنظمة وهي البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزرعية.

164- وبلغت التزامات البنك الدولي للزراعة والقطاعات المتصلة بها مقار 5.3 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2011، وهو ما يزيد بمقدار 2.9 مليار دولار أمريكي عن السنة المالية في 2008. وزاد تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2010–2012 بنحو 67 في المائة إلى 1.05 مليار دولار، في حين من المقرر أن يزيد تجديد الموارد للفترة 2013–2015 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي.

استجابة المنظمة

165- مع المناخ المواتي للاستثمار في مجال اختصاصات المنظمة خلال الفترة المالية، كانت الأولوية الرئيسية للمنظمة تتمثل في تزويد البلدان بالوسائل التي تحتاجها للاستفادة من هذا المستوى من الاهتمام ومن ثم تحقيق الأهداف الخاصة بالاستثمارات. وشمل ذلك العمل ثلاثة مستويات: دعم إدراج استراتيجيات الاستثمار في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية في خطط التنمية الوطنية والإقليمية، ومساعدة الشركاء في تحسين تخطيط وتنفيذ عمليات الاستثمار في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية ووضع برامج استثمارية مضمونة الجودة.

خطط التنمية الوطنية والإقليمية تتضمن استراتيجيات للاستثمار في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

166- كرست المنظمة مستوى كبير من الجهد لزيادة الاستثمار من القطاعين العام والخاص في الأغذية والزراعة والتنيمة الزراعية والريفية المستدامة، وشاركت بنشاط في جميع الأحداث الرئيسية المخصصة لجدول الأعمال العالمي للأمن الغذائي. وتأكدت المنظمة كذلك، وهي تفعل ذلك من أن الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية قد أدرجت ضمن المبادرات العالمية العريضة مثل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والمواثيق القطرية وخطط الاستثمار الوطنية في الزراعة والخطط الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي.

167- قدمت المنظمة الدعم لوضع مواثيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في 16 بلدا (من بين 26) وقد وقعت قبل قبل نهاية 2011. كما قدمت المنظمة الدعم لتخطيط الاستثمار في 9 بلدان من بين البلدان الأثنى عشر التي طلبت بنجاح تمويل البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ونفذت المنظمة، بالتعاون مع العديد من مؤسسات التمويل الدولية نحو 130 نشاطا من الأنشطة التمهيدية بهدف: (1) تحسين مناخ الاستثمار في البلدان والأقاليم؛ (2) تحديد أولويات الاستثمار؛ (3) دعم عملية وضع سياسات الاستثمار الوطنية في الزراعة؛ (4) ضمان زيادة إدراج الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية في استراتيجيات الاستثمار الوطنية. وعلى الصعيد العالمي، نظمت المنظمة أو شاركت في إجراء حوارات السياسات مع الحكومات وشركاء التنمية ومنظمات المنتجين وغيرهم من أصحاب المصلحة في كافة أنحاء دورة الاستثمار بغرض زيادة التدفقات الاستثمارية على الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية.

168- وكانت هذه النشاطات مساهمة هامة في تدفقات الاستثمار التي زادت زيادة كبيرة على المستوى العالمي وضمن ذلك العنصر من البرنامج العالمي الذي أثر بصورة مباشرة في المنظمة. وزاد الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية للاستثمار في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية خلال الفترة المالية مع ارتفاع متوسط السنوات الأربع المتوالية للاستثمار الذي تأثر بشدة بالمنظمة إلى 3.8 مليار دولار أمريكي أي بما يزيد بنسبة 10 في المائة عن الهدف.

زيادة قدرة الشركاء على تخطيط وتنفيذ عمليات الاستثمار في الأغذية والزراعة والتنمية الريفية

169- أحرزت المنظمة تقدما في دعمها لتنمية القدرات لاستثمارات القطاعين العام والخاص. ووضعت المنظمة موادا إرشادية وتدريب تغطي نطاقا عريضا من موضوعات الاستثمار بدءا من إعداد وإدارة الاستثمار العريض إلى تعميم الجنسانية وتغير المناخ في الاستثمار، وتهيئة بيئات مواتية لاستثمارات القطاع الخاص، ومنتجات ونُهج الاستثمار واستخدام وسائل الاستثمار.

170- وقدم الدعم طويل الأجل من خلال التعاون بين بلدان الجنوب في إطار برامج الأمن الغذائي الوطنية والإقليمية وطائفة من المشروعات الميدانية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

تعبئة المليارات في بنغلاديش

كانت بنغلاديش، بفضل الدعم من المنظمة، أول بلد في آسيا تمتلك خطة قطرية شاملة للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية بالارتكاز على السياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة للأمن الغذائي. وقد أسفر هذا العمل، اعتبارا من 2010 عن 41 عملية ووفق على تمويلها بمبلغ إجمالي قدره 1.66 مليار دولار أمريكي.

وترسم الخطة مجموعة من برامج الاستثمار ذات الأولوية لتحسين توافر الأغذية المأمونة وضمان حصول الناس على الوسائل اللازمة لشراء الأغذية التي يحتاجونها ومن ثم عكس مسار معدلات سوء التغذية المرتفعة في البلد.

وتضم الخطة مصالح كل من القطاعين العام والخاص. وتعتبر خطوة إستراتيجية رئيسية نحو الاستثمار المستدام بالنظر إلى أنها تروج للتوافق بين الحكومة وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتشمل قائمة الشركاء الرئيسيين البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الآسيوي.

ويساعد الهيكل التحليلي للخطة الحكومة على مواصلة تقدمها المطرد صوب مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي الذي انخفض بنسبة 15 في المائة خلال العشرين عاما الماضية.

وضع برامج الاستثمار المضمونة الجودة

171- حققت المنظمة الهدف المتعلق بعدد المشروعات الاستثمارية الموافق عليها خلال الفترة المالية، وتجاوزت الهدف المحدد لقيمة الاستثمار مما يعكس تحسن بيئة التمويل للاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية عقب أزمة أسعار الأغذية في 2008. وتجاوز عنصر برنامج مرفق البيئة العالمية الذي تديره المنظمة أهدافه، بدرجة كبيرة حيث زاد إلى 20 مشروعا تشغيليا بقيمة إجمالية تبلغ 138.2 مليون دولار أمريكي. وقدمت للموافقة مذكرة بمفاهيم عشرين مشروعا جديدا بميزانية إجمالية تقديرية تبلغ 83.4 مليون دولار أمريكي. وقدمت المنظمة الدعم أيضا لوضع برامج وطنية للأمن الغذائي بميزانيات حكومية كبيرة التزم بها لتنفيذها.

التوقعات والدروس المستفادة

172- أظهرت تجربة الفترة المالية السابقة أن بالوسع تحقيق عائدات كبيرة عندما تكرس المنظمة موارد لمساعدة البلدان على وضع سياسات سليمة وبناء القدرات داخليا مع الشركاء الخارجيين وصياغة مشروعات الاستثمار المتينة. غير أن من المحتمل أن لا تتحقق المنافع الكاملة من الفرص المتاحة إلى أن تعين البلدان ذاتها أناس بالمهارات والخبرات الصحيحة في هذا المجال وتحديد النوع السليم من الموارد الذي يكلف برصد وتقييم العمل لكي تتوافر للمستفيدين معلومات موثوق بها بشأن التقنيات والممارسات الحسنة، ومن ثم إقامة حالات مقنعة للمستثمرين عن العائدات على مستوى الاقتصاد الكلي والاجتماعي التي يمكن تحقيقها من الاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

الهدف الوظيفي خاء: التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

173- تعتمد المنظمة على أربع خدمات رئيسية تسلم في المقر فضلا عن طريق التعاون مع الأعضاء والشركاء الخارجيين لكي يمكن تحقيق النتائج. والخدمات الأربعة التي حددت بوصفها نتائج تنظيمية منفصل هي:

(أ) البرامج الفعالة التي تعالج الاحتياجات ذات الأولوية للأعضاء التي توضع وتوفر لها الموارد ويتم رصدها والإبلاغ عنها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

(ب) التسليم الفعال والتجانس للوظائف الأساسية والخدمات المكنة للمنظمة في كافة أنحاء النتائج التنظيمية.

(ج) الشراكات والتحالفات الرئيسية التي تحقق وتستكمل عمل المنظمة وشركائها.

(د) التوجيه الفعال للمنظمة من خلال الحوكمة والإشراف المعززين

الهدف الوظيفي خاء 1: البرامج الفعالة لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية للأعضاء التي توضع وتوفر لها الموارد ويتم رصدها والإبلاغ عنها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية

174- يهدف عمل المنظمة في إعداد البرامج الفعالة لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية للأعضاء إلى ضمان أن تتجسد برامج المنظمة في الأولويات المتفق عليها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وأن الموارد قد تم توفيرها بصورة فعالة سواء – من الاشتراكات أو المساهمات الطوعية — لمعالجة هذه الأولويات.

175- نفذت المنظمة عددا دراسة من العمليات والوسائل خلال الفترة 2010–2011 لتحقيق دقة تركيز تدخلات المنظمة وتحسين التعلم التنظيمي. ووضع نظام الإدارة المعتمدة على النتائج الجديد للاستخدام في تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها بالنسبة للمقر الرئيسي كافة ومكاتب الاتصال والمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية. وشرعت المنظمة كذلك في برنامج تجريبي في ستة بلدان لإدراج المكاتب القطرية في عمليات التخطيط الاستراتيجي. وفيما يتعلق بإدارة مخاطر المنظمة، وضعت عملية محددة وموثقة وتتوافر قرائن على أنه يجري تطبيقها في كافة أنحاء المنظمة.

176- واتخذت المنظمة خطوات لتعزيز العمل الإقليمي والقطري. وأدخلت المنظمة نهجا للبرمجة القطرية المتكاملة (بما في ذلك إطار البرمجة القطرية وتعبئة الموارد وخطة العمل القطرية ودورة المشروعات). وجرى أيضا تعزيز نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية لدعم تنفيذ المشروعات ورصدها، وزيادة ربط مساهمة المشروعات بالإطار الاستراتيجي للمنظمة.

177- وعلاوة على ذلك، واصلت المنظمة، سعيا إلى تحسين تنفيذ المشروعات والبرامج على المستوى الميداني، تعزيز شبكة دعم البرامج الميدانية في المكاتب دون الإقليمية والإقليمية. وتواصل تعزيز تنسيق وظائف الشبكة من خلال السلاسل الجارية من بعثات الدعم التشغيلي وتعبئة الموارد للمكاتب الإقليمية. وجرى تحديد كل من القضايا الإقليمية والمنهجية والعقبات التي تواجهها، واقترحت الحلول المتابعة على المستويات الملائمة.

التوقعات والدروس المستفادة

178- سوف تتطلب البرمجة القطرية دعما متواصلا وآليات لضمان الجودة توضع في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية لكي يمكن أن تحقق المنظمة هدف إقامة أطر برمجة أولية قطرية على الأقل بحلول عام 2012، جنبا إلى جنب مع تعبئة موارد خطط العمل. ويتعين مواصلة وضع استراتيجيات إقليمية لتعبئة الموارد ترتكز على هذه الأطر وترتبط ارتباطا واضحا بالأولويات التي وافقت عليها المؤتمرات الإقليمية، مع ما يصاحب ذلك من تحديد للأدوار والمسؤوليات بشأن تعبئة الموارد.

179- في حين أنشئت الآلية الأساسية اللازمة للتنفيذ الفعال للإدارة المعتمدة على النتائج، فإن تنفيذ الثقافة المعتمدة على النتائج داخل المنظمة يتطلب جهودا إضافية. وهناك على وجه الخصوص مجال لتحقيق توازن أفضل من جوانب القاعدة إلى القمة، والقمة إلى القاعدة في عمليات البرمجة في المنظمة لإقامة وصلات أفضل بين العمليات المعتمدة على النتائج على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية وفي المقر الرئيسي. ويتباين فهم ومعارف الموظفين للإدارة المعتمدة على النتائج تباينا كبيرا عبر المنظمة مما يستدعي مواصلة نشاطات تنمية القدرات خلال الفترة المالية القادمة.

180- ويتعين إجراء المزيد من التنسيق لشبكة دعم البرامج الميدانية وتشجيع التفاعل بين الأعضاء داخل الأقاليم والأقاليم الفرعية وفيما بينها فضلا عن متابعة أي شواغل يجري تحديدها خلال بعثات الدعم بغية تيسير اتباع نهج متساوق وفعال إزاء تنفيذ مشروعات وبرامج التعاون التقني والخاصة بحالات الطوارئ.

الهدف الوظيفي خاء 2: التسليم الفعال والمتجانس للوظائف الأساسية والخدمات المكنة للمنظمة في كافة أنحاء النتائج التنظيمية

181- إن التسليم الفعال والمتجانس للوظائف الأساسية والخدمات المكنة للمنظمة بما في ذلك الإنجازات الكبيرة في مجالات مثل الاتصالات المؤسسية، وتنمية القدرات وإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والحملات الإرشادية (المليار جائع وحملة لعبة كرة القدم الأوروبية للمحترفين ومكافحة الجوع) وزيادة الوعي برسالة المنظمة. وسيؤدي البرنامج الرفيع المستوى لتعلم السياسات – الموجه نحو صانعي القرارات، ومحللي السياسات من 10 بلدان إلى تعزيز التنمية المستدامة الوطنية وتحسين سياسات الأمن الغذائي.

182- وحسنت المنظمة من الجودة الشاملة وكفاءة التكاليف المرتبطة بالنشر التقني وزيادة وضوح المعارف التقنية للمنظمة بتكاليف منخفضة. وأعدت المنظمة إستراتيجية لإدارة المعارف المؤسسية ووضعت صيغتها النهائية. وسوف تيسر الإستراتيجية فرص الوصول إلى المعارف التقنية للمنظمة من جانب الموظفين والأعضاء. وقامت المنظمة بتنمية مهارات الموظفين على أحدث ممارسات تبادل المعارف (شبكات دوائر المارسين وأجهزة الإعلام) مما ساعد على تحسين التعاون بين موظفي المقر الرئيسي والميدان، وبين المنظمة والمجالات الشريكة والأعضاء.

183- ولعمل المنظمة قدر أكبر من التغطية العالمية من الأنباء المتعددة اللغات والصور ولا سيما بين مخرجات الأنباء رفيعة المستوى (التي تقاس بواسطة مكتب رصد أجهزة الإعلام).

184- وانتهى العمل من إعداد الاستراتيجية المؤسسية لتنمية القدرات ويتوقع أن تعزز الإستراتيجية من قدرات المنظمة وتؤدي إلى تحسين وزيادة فعالية نهج تنمية القدرات في برامج المنظمة.

185- كما ساعدت المنظمة على وضع أطر قانونية وتنظيمية وما يتصل بذلك من تنمية للقدرات من خلال المشروعات الميدانية، ودعمت العمل المتعلق بالحوكمة العالمية للأطر المؤسسية والخطوط التوجيهية والصكوك التقنية المتعلقة بالأغذية والزراعة.

186- وأعدت المنظمة إستراتيجية مؤسسية لتكنولوجيا المعلومات مما مكن المنظمة من توجيه الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات إلى الأولويات التنظيمية. ونفذ هيكل لحوكمة إدارة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة يشمل ركيزة لدوائر "تكنولوجيا معلومات واحدة" للتمكين من وضع إطار موحد وشمولي لإدارة المعارف/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسية. كذلك أتاحت الحلول المقدمة من تكنولوجيا المعلومات العمل الشامل.

التوقعات والدروس المستفادة

187- أدت عمليات الموافقة الداخلية الطويلة إلى تأخير وضع وتنفيذ أطر الحوكمة المؤسسية لإدارة تكنولوجيا المعلومات والمعرفة. وعلاوة على ذلك، فإن الوظائف الأساسية ولا سيما تلك المتعلقة بتنمية القدرات وإدارة المعرفة والاتصالات تحتاج إلى دمجها بصورة أكمل بواسطة أفرقة الاستراتيجية في تصميم وتسليم برامج ومشروعات المنظمة.

الهدف الوظيفي خاء 3: تعزيز أنشطة المنظمة من خلال الشراكات الفعالة

188- أدى عمل المنظمة في مجالات الاتصال والإرشاد المؤسسية، والشراكات والتحالفات الرئيسية إلى تعزيز التعاون الإقليمي وتدعيم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات من خلال تبادل المعارف والخبرات مع طائفة عريضة من أصحاب المصلحة.

189- وقد ووفق على استراتيجية تشتمل المنظمة بأكملها ووزعت. وبدأت المنظمة أيضا العمل في استراتيجيات اجتماعية-اقتصادية لإعادة تنشيط التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتدعيم الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. ووسع التحالف ضد الجوع وسوء التغذية وهو شراكة عالمية ضد الفقر تستضيفه المنظمة من قاعدة عضويته للتحالف الوطني ضد الجوع وسوء التغذية وأنشأت تحالفا إقليميا جديدا ضد الجوع، وسوء التغذية. كما عزز التحالف ضد الجوع وسوء التغذية إعداد ترتيبات التوأمة بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال مما أسفر عن توزيع الأغذية لمعاونة ضحايا الأزمات الغذائية في القرن الأفريقي.

190- ودعمت المنظمة الشراكات والتحالفات من خلال المشاركة النشطة في اجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة ولجانه الفرعية، ومن خلال الاتفاقات الرسمية مع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين. كما قدمت المنظمة مساهمات لمؤسسات الاتحاد الأوروبي المعنية بالموضوعات المتعلقة بقضايا التنمية والأمن الغذائي وزيادة التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

التوقعات والدروس المستفادة

191- تحتاج الشراكات والتحالفات الفعالة إلى عملية دقيقة ومتواصلة من التشاور والاتصال وإلى دعم وتشجيع متناسقين من البلدان الأعضاء والعمليات المماثلة الجارية في منظومة الأمم المتحدة.

الهدف الوظيفي خاء 4: التوجيه الفعال للمنظمة من خلال الحوكمة والإشراف المعززين

192- نظمت المؤتمرات الإقليمية بطريقة حسنة التوقيت، واستكملت التوصيات بشأن السياسات والبرامج الرئيسية ومسائل الميزانية للعرض على مؤتمر المنظمة. وأصبح الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة بشأن قرارات المجلس بندا دائما في جدول الأعمال ويجري لذلك فحصها بصورة أوثق مما كان يحدث في الفترات المالية السابقة. وقدمت الخدمات لما مجموعه 268 اجتماعا في 2010-2011، كان 50 في المائة منها في المقر الرئيسي و50 في المائة في الميدان[5]. وتتطلب 57 في المائة منها خدمات الترجمة الفورية و/أو التحررية في عمل 43 في المائة منها بلغة واحدة[6].

193- وأصدرت المنظمة، بغية تحقيق المزيد من التقدم في التوعية الأخلاقية، خطوطا توجيهية بشأن التحريات الإدارية وسياسة حماية يقظة جديدة وأطلقت برنامج الإفصاح المالي الذي يسعى إلى إدارة تضارب المصالح المحتمل الناشئ عن حيازات مالية أو نشاطات خارجية للموظفين، أو أزواجهم وأولادهم المعالين. كما أصدر مكتب المفتش العام

[5] ملحق المنتدى الاستشاري على الويب لهذه الوثيقة

[6] يتضمن الملحق 3 المزيد من المعلومات عن سياسة اللغات في المنظمة.

"خطوطا توجيهية بشأن التدليس والتواطؤ في المشتريات" لتوفير إدارة مرجعية لجميع الموظفين لتحديد الممارسات الخاطئة والإبلاغ عنها ومعالجتها بطريقة حسنة التوقيت.

194- ويتزايد استخدام الأجهزة الرئاسية للمنظمة لعمليات التقييم باعتبارها مصدرا للإرشاد لصنع القرار بشأن الإدارة الاستراتيجية للمنظمة. وأعد مكتب المفتش العام ونفذ بالكامل خطة مراجعة شاملة تعتمد على المخاطر تعالج 39 من المخاطر الكبيرة التي تواجه المنظمة. وأنشأت هذه الخطة برنامج عمل متوال للمراجعة لتغطية جميع مجالات المخاطر التنظيمية خلال عدة فترات مالية.

195- وحصلت الأجهزة الرئاسية (المؤتمرات الإقليمية، واللجان التقنية ولجنتا البرنامج والمالية، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية) على المشورة القانونية خلال الفترات النهائية الدستورية ووفقا لقواعد المنظمة والمبادئ العامة للقانون، فضلا عن الإدارات التقنية وأعضاء المنظمة بناء على طلبها. وجرت تلبية ما لا يقل عن 600 استفسار. وعلاوة على ذلك، جرى تجهيز ما يقرب من 40 صكا من صكوك القبول المعالجة. وتشمل التحديات الرئيسية التي ووجهت: (1) الدوران في وظيفة المستشار القانوني خلال العاميين الماضيين، وارتفاع عدد الوظائف الشاغرة مما تسبب في صعوبات في تسليم الخدمات القانونية في الوقت الذي تجري فيه عملية الإصلاح؛ (2) زيادة واشتداد الطلب على الخدمات القانونية المعقدة في حين لم تواكب الموارد المخصصة مع هذه الظروف.

التوقعات والدروس المستفادة

196- أما بالنسبة للأجهزة الرئاسية، فإن تقديم الوسائل في الوقت المناسب ما زال يثير المشكلات وذلك نتيجة لما يلي: (1) التسلسل الصارم لدورات الأجهزة الرئاسية والتي يقع بعضها قبل أسابيع أو أيام في بعض الأحيان من افتتاح المجلس، مما يتسبب في تأثيرات مفاجئة على توزيع التقارير الخاصة بهذه الاجتماعات؛ (2) حاجة الأجهزة الرئاسية إلى الحصول على أحدث البيانات التي قد لا تكون متوافرة حتى فترة قصيرة قبل افتتاح الاجتماع؛ (3) الحاجة إلى الحصول على موافقة من المنظمات الشريكة.

شبكة المكاتب القطرية

197- إن المنظمة تجاهد لكي تكون منظمة للمعرفة وقدميها ثابتتين في الأرض. وبغية تعظيم الآثار على أرواح وسبل معيشة الناس في الدول الأعضاء، لا بد من تحويل أعمال المنظمة المعيارية ووضع المواصفات إلى أثار على المستوى القطري، وينبغي أن تؤدي منتجاتها العالمية للمعارف إلى تغيير ملموس في السياسات والممارسات، وأن تحقق برامجها على المستوى الميداني إلى نتائج قابلة للقياس قيمة. كذلك فإنه مع زيادة التركيز على التوجيه نحو النتائج وعلى العمل على المستوى القطري، ينبغي أن يطلب من المكاتب الميدانية تعزيز دورها في العمليات المؤسسية ذات الأولوية مثل تعزيز الشراكات والعمل بصورة أوثق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة.

الإنجازات الرئيسية

198- أطلقت المنظمة خلال الفترة المالية 2010–2011 العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين تجانس وأداء شبكة المكاتب الميدانية وتكاملها ومن ثم ضمان عمل المنظمة كوحدة واحدة والذي يشمل المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية والمكاتب القطرية.

تنفيذ خطة العمل الفورية

199- أدت خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة إلى تسارع تطبيق عملية اللامركزية. فقد اتخذت المنظمة إجراءات، بمقتضى خطة العمل الفورية لإشراك المكاتب الإقليمية بالكامل في صنع القرار المتعلق بالسياسات والبرامج: نقل الإشراف على المكاتب التقنية الإقليمية والممثلين القطريين إلى المكاتب الإقليمية، وإدارة موارد برنامج التعاون التقني غير المخصصة للطوارئ في الإقليم وزيادة التفويض بالسلطة إلى المكاتب الميدانية في مجالات مثل المشتريات والموارد البشرية.

200- وعلاوة على ذلك، تشمل الإجراءات الجارية الأخرى الدمج الكامل لموظفي المكاتب الميدانية في نظام الإدارة المعتمدة على النتائج، واستعراض مزيج المهارات في المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية لكي تناسب بصورة أفضل وظائفها الجديدة، وزيادة التدريب وتحسين الاتصالات، وتوسيع نطاق استخدام النظم المؤسسية المعتمدة على شبكة الإنترنت في المكاتب الميدانية.

201- وتسهم هذه الإجراءات في عمل المنظمة "كوحدة واحدة" – للنهوض بمعالجة احتياجات وأولويات الأعضاء والعمل بصورة أوثق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء. وتشمل الفوائد المتحققة توافر قوى عاملة مؤسسية أكثر تجانسا مع زيادة التكامل بين موظفي المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية، وشبكة المنظمة الأكثر استجابة وكفاءة نتيجة لزيادة مستوى السلطات المفوضة.

رؤية بشأن هيكل وطريقة عمل شبكة المكاتب الميدانية للمنظمة

202- وتواصلت المناقشات خلال الفترة المالية بشأن الاتجاه الشامل للامركزية مع الأجهزة الرئاسية بشأن سلسلة عريضة من الإجراءات ذات الصلة بهيكل المكاتب الميدانية ومجموعة موظفيها وتمويلها وعملياتها. وتركزت هذه المناقشات حول الرؤية الجديدة لهيكل وطريقة عمل شبكة المكاتب الميدانية للمنظمة.

203- وخلال الفترة المالية، طلب عدد من البلدان إنشاء مكتب قطري وكان التقدم في التغطية يعتمد على استخدام طائفة من طرائق التغطية القطرية (الاعتماد المزدوج والمراسلون الوطنيون والموظفون الفنيون/الممثلون القطريون) وتقديم المساهمات العينية من البلدان المضيفة، ومكاسب الإنتاجية التي قد تتحقق خلال جملة أمور من بينها التدريب والنهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

204- واضطلعت شبكة معلومات المكاتب القطرية بدور رئيسي في تحقيق التقدم في نقل المسؤوليات إلى المكاتب الميدانية. وأعيد تصميم وظائفها، وزيادة متانتها في العمليات والتقارير المبسطة. وبدأ العمل أيضا في نهاية الفترة المالية في دمج شبكة معلومات المكاتب القطرية مع النظام العالمي القادم لإدارة الموارد.

البرمجة القطرية وترتيب الأولويات في المنظمة

205- أجرى التقييم الاستراتيجي للبرمجة القطرية في المنظمة[7] في عام 2010 بالنظر إلى الدور الرئيسي للبرمجة القطرية بصفة عامة، وأطر البرمجة القطرية بصفة خاصة في الإطار الجديد للتخطيط المعتمد على النتائج والتشغيل في المنظمة. وأوصى التقييم ووافقت الإدارة[8] على الطابع المتكامل لعملية البرمجة القطرية للمنظمة بالعناصر الثلاثة المرتبطة برامجيا وهي: (1) دعم المنظمة لعملية تحديد الأولويات الوطنية؛ (2) إطار البرمجة القطرية الذي يحدد مجالات الأولوية ونتائج التعاون بين الحكومات والمنظمة لفترة أربع إلى خمس سنوات؛ (3) خطة عمل المنظمة التي تفعل نتائج البرمجة القطرية في إطار زمني مدته عامين (المتوافق مع دورة التخطيط في المنظمة للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية.

206- ويتمثل الهدف من البرمجة القطرية في الاستجابة للاحتياجات ذات الأولوية للبلد بطريقة تكفل تعبة القدرات التشغيلية ومعارف جميع الوحدات المعنية بصرف النظر عن مواقعها، وترشيد استخدامها. وأطلقت عملية تجريبية التخطيط للعمل القطري بمشاركة ستة مكاتب قطرية في نوفمبر/تشرين الثاني 2010، لدمج المكاتب القطرية بالتدريج في عملية التخطيط المؤسسي المعتمدة على النتائج ولدعم عمليات البرمجة القطرية الجديدة. وساعدت التجربة في تمهيد الطريق أمام إدراج عمل المنظمة على المستوى القطري في عملية البرمجة والتخطيط المعتمدة على النتائج.

---

[7] الوثيقة PC 104/4

[8] الوثيقة PC 104/4 Sup.1

إنشاء شبكة تقنية وظيفية

207- وأسند اهتمام واجب للمنشور الذي صدر مؤخرا عن المسؤوليات والعلاقات التي يؤكد علاقات الإبلاغ الجديدة التي أنشئت بمقتضى خطة العمل الفورية. ويصف المنشور أيضا العلاقات الوظيفية وترتيبات الشبكات اللازمة لتدعيم تبادل المعلومات والمعارف بين الموظفين في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي، وخاصة من خلال إنشاء شبكات تقنية وظيفية توفر ضمان جودة العمل التقني فضلا عن تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات بين المكاتب الميدانية والمقر الرئيسي.

تعزيز تنسيق عمل المكاتب الميدانية والنهج الإقليمية المحسنة

208- وثمة تدبير آخر نفذ لإدارة عمليات التحويل للمسؤوليات يتمثل في إنشاء منابر تنسيق جديدة لضمان التجانس المؤسسي. وأقيمت اجتماعات فريق الإدارة الإقليمي ودون الإقليمي التي يحضرها ممثلو المنظمة والموظفون التقنيون والإدارة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لاستعراض وتخطيط النشاطات البرامجية والتشغيلية. وجرى تشكيل اجتماعات الذراع التشغيلي التي رأسها نائب المدير العام للعمليات ويحضرها ممثلو المنظمة والمديرون العامون المساعدون للدوائر المؤسسية وإدارات التعاون التقني، والممثلون الإقليميون، ومديرو مكتب دعم اللامركزية وكبير موظفي المعلومات لضمان توافر نهج منسق ومتجانس في كافة الأقاليم الخمسة. وإلى جانب ذلك، كان فريق القيادة التنفيذية ومجلس خطة العمل الفورية تمثل منابر هامة لمناقشة القضايا ذات الصلة باللامركزية وصياغة مواقف الإدارة إزاء سياسات اللامركزية والإشراف على التقدم ومعالجة المشكلات.

209- وفيما يتعلق بالمؤتمرات الإقليمية، أجرى عدد من التغييرات لضمان تركيز المناقشات، وأن بالوسع إدراج النتائج بالكامل في عملية صنع القرار. وسيجري اختبار هذه الترتيبات الجديدة لأول مرة في عام 2012. وسيجري المزيد من التغييرات بالاعتماد على الخبرات المكتسبة من ذلك وتتوافر معلومات أخرى عنالأبعاد الإقليمية لعمل المنظمة في *الملحق الثاني*.

210- ووفرت نتائج وتوصيات المراجع الخارجي والمفتش العام وعمليات التقييم المزيد من الإرشادات للنهوض بوظائف المكاتب الميدانية فضلا عن تفاعلاتها مع المقر الرئيسي[9]. وتتضمن مجالات التحسين التي حددت: ضمان أن يتوافر للمكاتب الميدانية ما يكفي من الموظفين والتمويل وإزالة الاختناقات أمام المزيد من تطبيق اللامركزية وزيادة استخدام الترتيبات البديلة لإرساء الحضور الميداني.

[9] يشمل ذلك التقييم الاستراتيجي للبرمجة القطرية (2010) وتقييم القدرات التشغيلية للمنظمة في حالات الطوارئ (2010) وتقييم نشاطات المنظمة في تنمية القدرات في أفريقيا (2010) والاستعراض المستقل لبرنامج التعاون التقني (2005) وتقييم مكاتب المنظمة الإقليمية ودون الإقليمية في الشرق الأدنى (2010)

الشراكات المعززة

211- وفيما يتعلق بعملية العمل "كمنظمة واحدة"، تحقق تقدم كبير في البلدان الرائدة الثمانية الأصلية فضلا عن البلدان الأخرى المسماة "ببلدان الشروع الذاتي". وشاركت المكاتب القطرية للمنظمة بشكل فعال في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. فعلى المستوى العالمي، تشترك المنظمة بنشاط مع فريق الأمم المتحدة للتنمية في معالجة قضايا الأمم المتحدة المشتركة بشأن النشاطات التنفيذية من أجل التنمية. وعلى المستوى الإقليمي شرع الممثلون الإقليميون ومنسقو المكاتب دون الإقليمية في المشاركة في الأفرقة الإقليمية لفريق الأمم المتحدة للتنمية التي توجه عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا التنفيذية. وتعالج آليات التنسيق الإقليمية التي تعقدها اللجان الاقتصادية الإقليمية القضايا الفنية الهامة مثل ريو+20. وقد أتاحت هذه التطورات للمنظمة فرصة زيادة مزايا تعاونها الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

التوقعات والأولويات في المستقبل

212- سوف تهدف النشاطات المتعلقة بتطبيق اللامركزية، في الفترة 2012-2013، إلى استكمال الإجراءات ذات الصلة بموجب خطة العمل الفورية. وسوف يستكمل العمل أيضا المتعلق بإطار القدرات لرؤساء المكاتب الميدانية. وسيتواصل تقديم الدعم والتدريب بشأن المهام المحولة مثل تلك المتعلقة بإدارة برنامج التعاون التقني والمكاتب القطرية. وسيجري استعراض وتحسين تدابير التنسيق لضمان عمل المكاتب الميدانية معا بطريقة متجانسة وموحدة.

213- وعلاوة على ذلك، ستتوسع المنظمة في "برنامج تعلم البرمجة القطرية الفعالة" الذي يمثل مبادرة للتدريب المؤسسي بدعم عملية اللامركزية من خلال تعزيز القدرات على البرمجة القطرية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية. ويتمثل هدفها النهائي في الإسهام في تحسين التركيز الاستراتيجي وفائدة وتأثير عمل المنظمة على المستوى القطري. وتشمل نماذج البرنامج إطار البرمجة القطرية، وتعبئة الموارد، ودورة المشروعات وخطة العمل القطرية.

أثبتت الزيارات الميدانية للممثلين الدائمين فائدتها في تمكين الأعضاء والأجهزة الرئاسية من التعرف على عمل المكاتب الميدانية فقد تمكنهم هذه الزيارات من الحصول على انطباع مباشر عن التحديات التي تواجه هذه المكاتب في دعم البلدان في جهودها الإنمائية والإنسانية، فضلا عن فهم الخيارات والقضايا المتعلقة بتحسن طريقة عمل هذه المكاتب واستنادا إلى الخبرات السابقة، تخطط المنظمة لزيارات لعدد يصل إلى أربعة بلدان خلال الفترة المالية 2012-2013.

برنامج التعاون التقني

214- يوفر برنامج التعاون التقني مساعدة المنظمة التقنية للبلدان الأعضاء من خلال مشروعات موجهة، قصيرة الأجل، تحفيزية تعالج مشكلات تقنية في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وسبل المعيشة في المناطق الريفية وهي المشكلات التي تعوق قدرة البلدان سواء بصورة فردية أو جماعية على تدعيم التنمية الزراعية والريفية.

215- ويمكن استخدام برنامج التعاون التقني في جميع مجالات العمل ذات الصلة بولاية المنظمة واختصاصاتها التي يغطيها الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وتهدف المشروعات إلى سد الثغرات التقنية الرئيسية عن طريق توفير المدخلات التقنية التي لا تتوافر محليا أو التي لا يستطيع المنتفعون من المشروع الحصول عليها بوسائلهم الخاصة أو عن طريق نظم الدعم المحلية. ويتعين أن تحقق مشروعات برنامج التعاون التقني نتائج ملموسة وفورية بطريقة تحقق مردودية تكاليفها، وأن تشكل حافزا على إجراء تغييرات إنمائية طويلة الأجل. وينبغي أن تسهم المساعدات التي يمولها برنامج التعاون التقني إسهاما مباشرا في نتيجة واحدة على الأقل من النتائج التنظيمية الواردة في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

216- والموافقة على مشروعات برنامج التعاون التقني أصبحت لا مركزية منذ الأول من يناير/كانون الثاني إعمالا لتوصيات التقييم الخارجي المستقل للمنظمة وعلى النحو المتوخي في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة.

التحديات الرئيسية واستجابة المنظمة لها

217- كانت التحديات الرئيسية والإنجازات تتعلق بضمان الإدارة الفعالة للجزء الميداني من برنامج التعاون التقني بما في ذلك:

(أ) *خفض الوقت الذي تستغرقه عملية الموافقة على المشروعات من ستة إلى أربعة أشهر*. وقد أسفر تبسيط إجراءات الموافقة على مشروعات برنامج التعاون التقني، بالإضافة إلى التفويض بالسلطة إلى أدنى مستوى ممكن عن خفض إلى أقل من أربعة أشهر في المهلة الفاصلة بين تلقي طلبا بمشروع والموافقة عليه.

(ب) *تحديد القدرة على الإدارة الفعالة لمخصصات برنامج التعاون التقني من جانب المكاتب الميدانية*. وقدم التدريب الموجه لموظفي البرنامج في المكاتب الإقليمية فضلا عن التدريب على المستوى القطري بشأن عمليات البرنامج وإدارة المعلومات. وقدم الدعم المتواصل والتوجيه لتحقيق الإدارة الفعالة للمخصصات الإقليمية ومشروعات البرنامج قيد الإعداد. وعلاوة على وضع أداة معينة لإدارة المعلومات لتيسير عملية دخول البيانات في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية فيما يتعلق بدوره مشروعات برنامج التعاون التقني؛

(ج) *ضمان التطبيق الملائم لمعايير موافقة برنامج التعاون التقني على إعداد مساعدات البرنامج التي تديرها المكاتب الميدانية لتجنب تدهور فائدة المشروعات الموافق عليها وفعاليتها واستدامتها*. وتلقى موظفو البرنامج التقني في المكاتب الإقليمية جلسات توعية نوعية وتدريبا ومزيدا من الإرشادات بشأن تطبيق معايير إعداد برنامج التعاون التقني. وسيتواصل تنقيح المواد الإرشادية والإجراءات خلال الفترة 2012–2013 نتيجة لعملية تقييم مستقلة لمدى امتثال المكاتب الميدانية لمعايير إعداد برنامج التعاون التقني.

(د) *تحسين القدرة على الإبلاغ عن نواتج مشروعات برنامج التعاون التقني ونتائجه واستدامته وتأثيراته التحفيزية والجنسانية وبناء القدرات* على الذي طلبته لجنة البرنامج. وقد قدم اقتراح ووافقت عليه الأجهزة الرئاسية[10] يقضي بتخصيص 0.4 في المائة من مخصصات برنامج التعاون التقني لدعم عمليات التقييم التي تضطلع بها المكاتب الميدانية لنتائج مشروعات البرنامج عقب الانتهاء منها. وبدئ في عملية لتحديث الأدوات القائمة (التقارير المرحلية والنهائية)، واستحداث أدوات جدية (مصفوفة المشروعات والتقييم بعد انتهاء المشروع) مع ما يتصل بذلك من خطوط توجيهية للإبلاغ عن الجوانب المشار إليها أعلاه كجزء من نظام شامل لرصد النتائج والإبلاغ عنها لبرنامج التعاون التقني المتوافق مع آليات ضمان الجودة المؤسسية. وسوف يستجيب هذا النظام أيضا للملاحظات والتوصيات التي تصدر عن العديد من المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن جودة مشروعات البرنامج وقياسات النتائج مما يتيح الإبلاغ بصورة أفضل عن المجالات المحددة في نتائج المراجعة.

عرض عام للأموال الموافق عليها والتسليم

الطلبات والموافقات

218– مكنت المنظمة، خلال الفترة المالية، 459 طلبا حكوميا للحصول على دعم من برنامج التعاون التقني مقابل 518 طلبا تلقيت خلال الفترة المالية السابقة. وقد ووفق على تمويل 71 في المائة من هذه الطلبات من برنامج التعاون التقني خلال 2010–2011 في حين لم يكن 10 في المائة منها مؤهلا للحصول على مساعدات البرنامج. وسيجري تجهيز الطلبات الباقية في 2012. ووفق بصورة إجمالية على 426 مشروعا لبرنامج التعاون التقني بما مجموعه 117.8 مليون دولار أمريكي كما يتبين أدناه، وذلك مقابل 444 مشروعا بمبلغ 132.6 مليون دولار أمريكي في 2008–2009 كان من بينها 67 مشروعا ووفق عليها في 2008 خصما من مخصصات الفترة 2006–2007.

[10] الفقرة 9 من الوثيقة CL 141/REP

الشكل 3: الموافقات على مشروعات برنامج التعاون التقني في 2010-2011 (بملايين الدولارات الأمريكية)

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	الميزانية الإجمالية	عدد المشروعات [1]	متوسط ميزانية كل مشروع	النسبة من مجموع الميزانية المعتمدة
وطني	80.6	241	0.334	68
إقليمي	16.7	44	0.379	14
أقاليمي	0.9	2	0.468	1
مرفق برنامج التعاون التقني [2]	19.6	139	0.141	17
المجموع	**117.8**	**426**	**0.276**	**100**

ملاحظات: (1) تتضمن مشروعات المرحلة الثانية

(2) تشمل 16 مرفقا إقليميا من مرافق برنامج التعاون التقني

ومن المقرر إنفاق ما يقرب من ثلثي قيمة مشروعات البرنامج الموافق عليها خلال الفترة المالية على المستوى القطري.

219- ويبدو توزيع الموارد الموافق عليها خلال 2010-2011 بحسب الإقليم في الشكل التالي (جميع أنواع المشروعات)

الشكل 4: توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها بحسب الإقليم

الإقليم	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشروعات	النسبة من مجموع الموارد الموافق عليها
أفريقيا	48.2	162	41
الشرق الأدنى	9.1	35	7
آسيا والمحيط الهادئ	27.0	95	23
أوروبا	9.3	38	8
أقاليمي	0.9	2	1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	23.3	94	20
المجموع	**117.8**	**426**	**100**

220- يرد توزيع الموارد الموافق عليها في 2010-2011 بحسب الفئة (التنمية والطوارئ) في الجدول التالي.

الشكل 5: الموافقات على مشروعات برنامج التعاون التقني في 2010-2011 بحسب الفئة

فئة المشروع	مجموع الميزانية (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات
الدعم المقدم للتنمية [1]	100.4	383
المساعدات في حالات الطوارئ	17.4	43
المجموع	**117.8**	**426**

ملاحظة: (1) تشمل 139 مشروعا من مشروعات مرفق برنامج التعاون التقني بمبلغ 19.6 مليون دولار أمريكي

الدعم المقدم للتنمية

221- ووفق في 2010–2011 على 383 مشروعا بمجموع قدره 100.4 مليون دولار أمريكي لدعم التنمية. ومن هذا العدد، بلغت مشروعات مرفق برنامج التعاون التقني 139 مشروعا (بمبلغ 19.6 مليون دولار أمريكي). ولم تلاحظ أية تغييرات كبيرة في استخدام المرفق بالمقارنة بالفترة 2008–2009 (143 مشروعا بما مجموعه 22.8 مليون دولار). وسيواصل استخدام المرفق لدعم صياغة أطر التخطيط القطري مع تخصيص مبلغ 000 907 دولار أمريكي لهذا الغرض في 2010–2011 مقابل 000 900 دولار أمريكي في 2008–2009.

مساعدات برنامج التعاون التقني في حالات الطوارئ

222- خلال الفترة 2010–2011 ووفق على 43 مشروعا في حالات الطوارئ بمبلغ إجمالي 17.4 مليون دولار أمريكي. ويقل ذلك عن الموافقات الشاملة في 2008–2009 البالغة 51.4 مليون دولار أمريكي للمساعدات في حالات الطوارئ، إلاّ أنه يتفق مع التخصيص الإشاري البالغ 15 في المائة من مخصصات برنامج التعاون التقني لمشروعات الطوارئ التي حددتها الأجهزة الرئاسية. وعلاوة على ذلك، خصص 35 مليون دولار أمريكي من مبلغ 51.4 مليون دولار أمريكي لمشروعات الطوارئ لدى برنامج التعاون التقني في إطار مبادرة المنظمة للارتفاع الشديد في أسعار الأغذية وخصص مبلغ 16.4 مليون دولار أمريكي لأنواع أخرى من الطوارئ. وعلى ذلك، زاد عدد مشروعات الطوارئ في 2010–2011 بالمقارنة بالمشروعات الأخرى غير المتعلقة بمبادرة المنظمة بشأن الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية التي ووفق عليها في 2008–2009. وبمقارنة مع الفترة 2008–2009 عندما كانت المساعدات تتركز على مشروعات مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وقد طلبت مشروعات مساعدة الطوارئ في 2010–2011 للاستجابة لطائفة عريضة من حالات الطوارئ مثل الفيضانات والجفاف والأمراض الحيوانية، فضلا عن توفير الدعم خلال أزمة القرن الأفريقي. فمن بين مشروعات الطوارئ البالغة 43 مشروعا، عالج 23 مشروعا حالات الطوارئ ذات الصلة بالإنتاج المحصولي بما مجموعه 10.5 مليون دولار أمريكي و14 مشروعا عالجت حالات الطوارئ ذات الصلة بالحيوانات بما مجموعه 5.2 مليون دولار أمريكي.

التسليم

223- بلغ التسليم خلال الفترة المالية 94.4 مليون دولار أمريكي مقابل 117.4 مليون دولار أمريكي خلال 2008–2009. وكان مستوى التسليم في 2008–2009 زائدا لسبب تأثير المشروعات على مبادرة الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية خلال هذه الفترة. غير أن هذا المستوى يمثل زيادة بأكثر من 52 في المائة من معدل التسليم بالمقارنة بالفترة 2006–2007.

الشكل 6: اتفاق برنامج التعاون التقني بحسب فئة المشروع في 2010-2011

فئة المشروع	بالمليون دولار	النسبة المئوية
الدعم المقدم للتنمية	59.1	62.6
المساعدات في حالات الطوارئ	16.6	17.6
مرفق برنامج التعاون التقني	18.7	19.8
المجموع	**94.4**	**100.0**

أنواع المشروعات الممولة وعلاقتها ببرامج المنظمة الرئيسية

224- جرى عقب الموافقة على الإطار الاستراتيجي، تنقيح معيار الموافقة رقم 2 لبرنامج التعاون التقني، *أهداف وأغراض مساعدات التنمية* لكي يصبح من الضروري أن يسهم كل مشروع إنمائي من مشروعات برنامج التعاون التقني بصورة مباشرة في تحقيق نتيجة واحدة على الأقل من النتائج التنظيمية لكي يحصل على الموافقة. وقد طبق ذلك على جميع المشروعات التي ووفق عليها مقابل مخصصات 2010-2011.

225- ويبين *الشكل 7* تسليم برنامج التعاون التقني للفترة 2010-2011 بحسب الهدف الاستراتيجي/الهدف الوظيفي. وكان "تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام" (الهدف الاستراتيجي ألف) "زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال" (الهدف الاستراتيجي طاء) و"التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن" (الهدف الوظيفي خاء) هي المجالات الرئيسية الثلاثة التي قدمت فيها مساعدات برنامج التعاون التقني في الفترة 2010-2011.

الشكل 7: مصروفات برنامج التعاون التقني بحسب الهدف الاستراتيجي/الوظيفي في الفترة 2010-2011 (بملايين الدولارات الأمريكية)

الهدف الاستراتيجي/الوظيفي		التسليم في 2010-2011	النسبة من مجموع التسليم
ألف-	تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	18.3	19.4
باء-	زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	7.9	8.4
جيم-	إدارة مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	9.1	9.7
دال-	تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	3.1	3.3
هاء-	الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	6.8	7.2
واو-	الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية والعالمية التي تحسن الأغذية والزراعة	5.7	6.1
زاي-	تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	5.6	5.9
حاء-	تحسين الأمن الغذائي والتغذية	7.7	8.2
طاء-	زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	11.1	11.7
كاف-	المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	1.2	1.2
لام-	زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	2.5	2.6
خاء-	التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	15.3	16.2
ذال-	الإدارة الكفؤة والفعالة	0.1	0.1
	المجموع	**94.4**	**100.0**

ملاحظة: (1) تمثل عناصر مرفق برنامج التعاون التقني.

ذهب أكثر من ثلث إنفاق برنامج التعاون التقني إلى الهدف الاستراتيجي ألف والهدف الاستراتيجي طاء والهدف الاستراتيجي خاء.

الدروس المستفادة وتحديات المستقبل

226- تشمل الدروس الرئيسية المستفادة من التجارب في الفترة المالية:

(أ) الرصد والإشراف المؤسسان يمثلان جزءا بالغ الأهمية من آلية شاملة لضمان الجودة لجميع جوانب البرنامج ولضمان تنفيذه في كافة أنحاء المكاتب الميدانية. وسيؤدي نظام الرصد الجديد إلى تحسين أداء المشروعات. وينبغي أن يقترن ذلك باستمرار تعزيز قدرات المكاتب الميدانية على تطبيق معايير برنامج التعاون التقني.

(ب) في حين تتواصل عملية مواكبة البيئة المتغيرة، يعتبر التقدم في عمليات الإصلاح المؤسسي فضلا عن التوصيات المقدمة من مختلف عمليات التقييم، التي لديها أداة لتقييم فائدة وفعالية واستدامة برنامج

التعاون التقني على مستويات المشروعات والبرامج، عنصرا أساسيا في التمكين من صنع القرار المستنير بشأن برنامج التعاون التقني. ويتوقع أن توفر المعلومات المقدمة من خلال تطبيق نظام رصد نتائج البرنامج في الفترة 2012–2013 أساسا متينا للمناقشات والتوصيات المقبلة عن برنامج التعاون التقني، بما في ذلك لتقييم البرنامج المقرر له عام 2013 ولقياس تأثير أي تغيير يكون قد نفذ.

(ج) يتعين لدى الاستجابة لطلب لجنة البرنامج بأن تتضمن مساعدات برنامج التعاون التقني بصورة أفضل الجوانب المتعلقة بالجنسانية، والتوافق بشكل أفضل مع إطار البرمجة القطرية، وضرورة تقييم الفعالية في عمليات بناء القدرات وتعزيزها، اتخاذ إجراءات لتحسين فهم معايير الموافقة على مشروعات البرنامج بشأن الجنسانية وبناء القدرات والتركيز الاستراتيجي والأولويات، والاستدامة، والتأثير التحفيزي. وستكون هذه الإجراءات جزءا من جهد شامل خلال عامي 2012 و2013 لتعزيز قدرات المكاتب الميدانية على تطبيق معايير مشروعات برنامج التعاون التقني.

ثالثا- الإدارة الحكيمة للموارد

ألف- الموارد

227- هذا القسم يتناول الآليات الإدارية والمالية التي تستخدمها المنظمة لإدارة الموارد الموضوعة تحت تصرفها خلال 2010-2011 لدعم تسلم برنامج عملها. ويغطي هذا القسم التقدم المحرز في تحقيق الإدارة الكفؤة والفعالة (الهدف الوظيفي ذال)، ويفحص الأداء الشامل لفترة السنتين وتكلفة دعم النشاطات الممولة من خارج الميزانية وتعبئة الموارد ومرافق المصروفات الرأسمالية والأمنية.

الهدف الوظيفي ذال: الإدارة الكفؤة والفعالة

- أصبح الأسلوب الذي اعتمدته المنظمة للمشتريات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها نموذجا يحتذي به في وكالات الأمم المتحدة التي ترغب في التعاون في قضايا أخرى.
- يكتسب المحرك نحو تحقيق قدر أكبر من الكفاءة الداخلية قوة دفع حيث أصبحت نسبة 77 في المائة من الوظائف المعنية يغطيها اتفاق مستوى الخدمة.
- بدأت الثقافة المستندة إلى النتائج تثبت جذورها في المنظمة.
- ساعدت إجراءات اختيار الموظفين الجديدة المنظمة في تحقيق أهدافها الخاصة بالتمثيل الجنساني والجغرافي.

228- يغطي الهدف الوظيفي ذال الأنشطة ذات المجالات المالية وإدارة الموارد البشرية والمشتريات وإدارة المرفق بهدف تحويل المنظمة إلى منظمة لخدمة العملاء تدير النتائج. وتشكل المشروعات الممولة من خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة جزءا رسميا من هذا الهدف الوظيفي. غير أن أهمية هذا الهدف ترد إنجازاته في القسم المعنون "خطة العمل الفورية".

229- وقد شهدت الفترة المالية السابقة عددا من التغييرات الهامة في مجال الإدارة. وأشار مسح أجري في نهاية عام 2011 إلى أن هذه التغييرات قد بدأت في تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها، إلاّ أنه ما زال هناك مجال لمزيد من التحسينات. وقد شمل المسح جميع المجالات البرامجية الإدارية وأظهر رضا 48 في المائة من موظفي المنظمة بالخدمات المؤسسية التي يقدمها إلاّ أن هذه النسبة تقل بصورة طفيفة عن الهدف البالغ 50 في المائة. وتشمل المجالات المعنية التي أحرزت فيها المنظمة تقدما خلال الفترة المالية إدارة الموارد البشرية، والنهوض بنظم دعم إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإجراءات المشتريات المنقحة.

إدارة الموارد البشرية

230– وتتوافق الفترة المالية 2010–2011 مع تطبيق الإطار الاستراتيجي وخطة العمل بشأن الموارد البشرية لتنظيم برنامج إدارة الموارد البشرية للمنظمة وتوفيق قدرات قوة العمل فيها لدعم تسليم الأهداف الإستراتيجية المؤسسية. وتشمل النواتج الرئيسية التي تحققت ما يلي:

(أ) منهجية جديدة لتقييم أداء الموظفين. ونظرا لأن هذه المنهجية تعتمد على اتفاق بين الموظفين والمشرفين بشأن الأهداف التي ينبغي أن تتحقق خلال العام القادم، فإنها تربط بين خطط عمل مختلفة من خلال الهيكل المؤسسي بالأهداف الشاملة للمنظمة ومن ثم يعزز ثقافة الإدارة بشأن الإدارة المعتمدة على النتائج.

(ب) صياغة إطار القدرات (الكفاءات) مما سيتيح إجراء تغيير تدريجي في إدارة الموارد البشرية في المنظمة وخاصة تصميم الأعمال والتعيين، وإدارة الأداء، والتعليم وتنمية القدرات. وسيجري خلال عام 2012 وما بعده تفعيل إطار القدرات من خلال تغلغله في جميع وظائف الموارد البشرية.

(ج) وضع وتنفيذ مجموعة من برامج الإدارة والقيادة لتعزيز قدرات الإدارة لدى كادر القيادة الحالي والناشئ في المنظمة. وقد استكمل في 2010–2011، ما يقرب من 30 في المائة من المدراء دورة واحدة على الأقل من البرامج.

(د) إجراءات جديدة للمشتريات مما أدى إلى منظمة أكثر توازنا من ناحية التمثيل الجغرافي والجنساني قبل نهاية الفترة المالية مع تحقيق أهداف كل من هذه المجالات. ويرد المزيد من التفاصيل عن ذلك في *الملحق الرابع*.

(هـ) تدعيم الممارسات الأخلاقية في المنظمة بإصدار السياسات المتعلقة بثلاثي تضارب المصالح لدى الموظفين، وحماية الرواد، وسياسة الذمة المالية للموظفين في المناصب الحساسة.

(و) تطبيق برنامج جديد للموظفين المهنيين الشبان تم في إطاره تعيين 18 موظفا.

(ز) إصدار نظام الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية (باعتبار ذلك الأول في نظام معلومات إدارة الموارد البشرية المؤسسية الذي يجري إعداده في الوقت الحاضر).

تحسين نظم تكنولوجيا المعلومات لأغراض إدارة الموارد

231– وتمثل المشروع الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة المالية في استكمال مرحلة التصميم المفصل للنظام العالمي لإدارة الموارد. فلأول مرة سيتوافر نظام متكامل واحد للإدارة لجميع المكاتب الميدانية في المنظمة. وسوف يسفر النظام الجديد عن تنفيذ عمليات إدارة موحدة في مختلف المواقع على نطاق المنظمة بأكملها التي تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتمثل هذه المعايير أفضل الممارسات في مجال الإبلاغ المالي للحكومات والمنظمات غير

الساعية للربح. ويتوقع أن يؤدي تطبيقها في المنظمة إلى تعزيز إطار المساءلة ويسهم في زيادة الشفافية وتحسين الإبلاغ المالي والنهوض بممارسات الإدارة المعتمدة على النتائج.

232- كذلك فإن الامتداد إلى المكاتب الميدانية للمنظمة سوف يزود الموظفين، حيثما تكون مواقعهم، بالوسائل اللازمة للاضطلاع بالوظائف التي أوكلت إليهم وبالبيانات الدقيقة وحسنة التوقيت اللازمة لصنع القرار. وسوف تضطلع، وفقا لذلك، بدور هام في تنفيذ نموذج الأعمال الجديد للمنظمة. ومن المقرر أن يبدأ النظام الجديد في العمل في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية يليه توسع تدريجي إلى المكاتب في كافة أنحاء العالم.

تحسين التوجه للعملاء

233- وبذل جهد كبير لتمويل الخدمات المؤسسية أكثر توافقا مع العملاء. وأعدت المنظمة، كخطوة أولى، اتفاقات لمستوى الخدمة لنسبة 77 في المائة من وظائف الخدمة ذات الصلة ونشرت النتائج. وقد حظي هذا الجهد بقبول جيد وطبقته بعض المكاتب الإقليمية.

234- وعلاوة على الوفورات المؤسسية الناجمة عن زيادة الكفاءة، شملت الأعمال المتعلقة بالترشيد والتحسين: تبسيط الشهادات الطبية للموارد غير البشرية، وإلغاء الحاجة إلى وجود موظف في الخدمة في المقر الرئيسي خلال عطلات نهاية الأسبوع والإجازات، الإسراع بالمدفوعات الميدانية من خلال القضاء على التدفقات الورقية، وتبسيط عملية تعيين الموظفين المهنيين وتحسين الاتصالات الداخلية.

المشتريات التي تحقق مردودية تكاليفها

235- وجددت المنظمة من سياساتها الخاصة بالمشتريات وخطابات الاتفاق. وغيرت هذه السياسات الجديدة من نموذج المشتريات في المنظمة من خلال إحداث تركيز أوضح على الفعالية التكاليفية. وقد تحقق ذلك من خلال تطبيق مبادئ كفاءة الأداء ولتقديم إرشادات أكثر اكتمالا لضمان النزاهة والشفافية والاقتصاد والفعالية وتوضيح المساءلة والأدوار والمسؤوليات.

236- وحسنت المنظمة كذلك من كفاءة واستجابة المشتريات للاحتياجات العملية. ففي مجال العمليات الميدانية، أقام ثلاثة موظفين دوليين للمشتريات في ثلاثة بلدان تتسم بمستويات توقع عالية للمشتريات وزيادة تفويضهم بالسلطة. وأنشأت المنظمة في المقر الرئيسي فريق المشتريات المشتركة لطرح العطاءات المشتركة في المقر الرئيسي مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها. وقد اعترف بالنموذج الذي استحدثته لمنظمة وشركاؤها في روما، في إطار الأمم الأمم المتحدة في مجال المشتريات.

التوقعات والإنجازات

237- حققت الفترة المالية بعض حالات النجاح في تحسين كفاءة وفعالية خدمات الدعم الإداري. غير أنه ما زال هناك مجال لتعزيز أدائها. وفي هذا الصدد، تشمل التحديات والأولويات المعنية التي حددت في هذا المجال خلال الفترة المالية ما يلي:

(أ) التوسع في الوقت المناسب في النظام العالمي لإدارة الموارد وتوفير فرص التدريب لدعم عملية توليد المعلومات التي يعتمد عليها ولا سيما للمكاتب القطرية للمنظمة.

(ب) إدراج الإدارة المعتمدة على النتائج والقيمة مقابل المبالغ بدرجة أكبر في ثقافة المنظمة.

(ج) تحقيق المزيد من التحسينات في الموارد البشرية وخاصة في مجالات التعيين والتمثيل الجغرافي والجنساني وتعميم إطار القدرات

الأداء المالي

- زاد مجموع الإنفاق بما يقرب من 547.5 مليون دولار أمريكي (25 في المائة) في 2010-2011 بالمقارنة بالفترة المالية 2008-2009، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة النشاط في المساهمات الطوعية لحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- أنفقت المنظمة 99.1 في المائة من صافي مخصصات الميزانية المعتمدة البالغة 000.5 1 مليون دولار أمريكي.
- بلغ مجموع البرامج الميدانية والدعم من خارج الميزانية لتسليم البرنامج العادي 706.8 1 مليون دولار أمريكي بزيادة بنسبة 39 في المائة عن الفترة 2008-2009.

استخدام الموارد

238- يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتعزيز تنفيذ البرامج في أنه يبلغ عن استخدام الموارد خلال الفترة المالية فيما يتعلق بتسليم المنتجات والخدمات. ويوجز هذا القسم تطور واستخدام الموارد المتاحة من الاشتراكات المقدرة والمساهمات الطوعية. ويشير التحليل إلى مجموع الإنفاق بالصيغة الواردة في الفترة المالية 2010-2011 مقدار 736.6 2 مليون دولار أمريكي أي بزيادة تبلغ 547.5 مليون دولار أمريكي (25 في المائة) عما كانت عليه في الفترة 2008-2009.

تطور الموارد الإجمالية

239- ترد أهم مصادر التمويل في *الشكل 8* في فئتين هي: *الحساب العام والحسابات ذات الصلة، وحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:*

(أ) *"الحساب العام والحسابات ذات الصلة"* الذي يشمل النشاطات الممولة من الاشتراكات المقدرة الناشئة عن مخصصات البرنامج العادي وما يتصل به من مصادر، بما في ذلك نشاطات دعم الاستثمار الممولة بصورة مشتركة، واسترداد تكاليف الدعم، وغير ذلك من البنود ذات الصلة؛

(ب) *"حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"* الذي يشمل النشاطات الممولة من مساهمات طوعية من خلال المشروعات.

الشكل 8: موجز عن الإنفاق بحسب مصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2009-2008	2011-2010	الفرق (بالدولارات)	نسبة الفرق
الحساب العام والحسابات ذات الصلة				
إنفاق البرنامج العادي (مقابل ميزانية 2010-2011 البالغة 1 000.5 مليون دولار أمريكي)	925.6	991.8	66.2	7%
أنشطة الاستثمار ذات التمويل المشترك	30	38.1	8.1	27%
المساهمات الطوعية والأموال المتحصلة بمقتضى ترتيبات مشتركة بين المنظمات	74.1	109.3	35.2	48%
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات المتنوعة	17.1	16.5	-0.6	-4%
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي	7.1	-18.3	-25.4	-358%
الفروق في العملات مقابل معدل الميزانية[1]	20.7	-12.6	-33.3	-161%
غير ذلك[2]	-20.8	-20.4	-0.4	-2%
المجموع الفرعي	***1,053.8***	***1,104.4***	***50.6***	***5%***
حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء مشاريع الطوارئ)	576.6	887.6	311	54%
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (عمليات الإغاثة الخاصة– مشاريع الطوارئ)	558.7	744.5	185.8	33%
المجموع الفرعي	***1,135.3***	***1,632.1***	***496.8***	***44%***
مجموع المصروفات	***2,189.1***	***2,736.6***	***547.5***	***25%***

ملاحظة: (1) تمثل الفروق في العملات الإنفاق الفعلي والإيرادات الأخرى الفعلية المعدلة بحيث تظهر المعاملات باليورو بسعر الصرف المطبق في الميزانية عوضا عن سعر الصرف المطبق في الأمم المتحدة الساري في تاريخ المعاملات..

(2) البند الرئيسي تحت البند غير ذلك يمثل مبلغ 21.7 مليون دولار أمريكي لأقساط التأمين الصحي المسجلة للخفض في التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض الإبلاغ المالي.[11]

[11] اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2007، ومع اتجاه المنظمة إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أدرجت المنظمة في كشوفاتها المالية القيمة الاكتوارية الكاملة لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. وبالتالي، بداية من 2008،أصبحت المنظمة تقيد أقساط التأمين الصحي نيابة عن الموظفين المتقاعدين في كشوف التقارير المالية بطريقة تختلف عنها في كشوف تقارير الميزانية. وبالنسبة للفترة المالية 2010–2011، قيد مبلغ 21.7 مليون دولار أمريكي مدفوعات أقساط التأمين الصحي لمصلحة الموظفين المتقاعدين كمصروفات من أجل كتابة تقارير عن الميزانية، ولكنها سجلت كتخفيض في استحقاقات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض التقارير المالية.

240- زادت المصروفات تحت *الحساب العام والحسابات ذات الصلة* بمقدار 50.6 مليون دولار أمريكي (5 في المائة) عن الفترة المالية السابقة وتشمل الجوانب البارزة التي تدعم هذا التغيير ما يلي:

(أ) أدت الزيادة في مخصصات البرنامج العادي المعتمدة للفترة 2010–2011 إلى زيادة في المصروفات بمبلغ 66.2 مليون دولار أمريكي (7 في المائة) عن الفترة المالية السابقة؛

(ب) زادت نشاطات الاستثمار الممولة بصورة مشتركة بمقدار 8.1 مليون دولار أمريكي (27 في المائة) وذلك بالدرجة الأولى نتيجة للزيادة في حافظة النشاطات مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

(ج) زادت المساهمات الطوعية والأموال المتحصلة والمنفقة في إطار الترتيبات المشتركة بين المنظمات من خلال *الحساب العام* بمقدار 35.2 مليون دولار أمريكي (48 في المائة) مواصلة بذلك الاتجاه الصعودي الذي زاد خلال الفترتين الماليتين السابقتين؛

(د) التعديلات ذات الصلة بالإيرادات المؤجلة لبرنامج التعاون التقني أو المصروفات الرأسمالية والأمنية: أسفرت المخصصات الحرة المؤجلة من الفترة المالية السابقة ناقصا الإيرادات المؤهلة للفترة 2010–2013 عن انخفاض صاف قدره 18.3 مليون دولار أمريكي مقابل زيادة صافية تبلغ 7.1 مليون دولار أمريكي خلال الفترة المالية 2008–2009 (ترد تفاصيل أخرى في *الشكل 9*)؛

(هـ) تعديل المصروفات بحسب معدل سعر الصرف الذي أعدت به الميزانية أسفر عن فروق نقدية سالبة تبلغ 12.6 مليون دولار أمريكي في 2010–2011، مقابل فروق إيجابية بلغت 20.7 مليون دولار أمريكي في 2008–2009.

241- زادت المصروفات ذات الصلة *"بالمساهمات الطوعية"* بمقدار 496.8 مليون دولار أمريكي (44 في المائة)، مما يمثل زيادة كبيرة عن الفترة 2008–2009. وزادت عمليات الطوارئ بمقدار 185.8 مليون دولار أمريكي (33 في المائة) تتعلق بمجالات مثل أنفلونزا الطيور شديدة الإمراض والمساعدات للمناطق المتضررة من الجفاف.

الشكل 9: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2009–2008	2011–2010	التغير
حولت اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بالفترة المالية السابقة إلى الفترة المالية الراهنة	69.9	54.2	(15.7)
اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة للفترة المالية التالية	(54.2)	(65.5)	(11.3)
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي في الفترة المالية السابقة المحولة إلى الفترة المالية الجارية	2.8	-	(2.8)
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	(7.4)	(6.1)	1.3
موارد الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى الفترة المالية الجارية	-	-	-
موارد مرفق الإنفاق الأمني المؤجلة إلى الفترة المالية التالية	(4.0)	(0.8)	3.2
المجموع	**7.1**	**(18.3)**	**(25.4)**

242- وكما يتبين من *الشكل 10*، كانت المصروفات من خارج الميزانية تشكل أكثر من نصف مجموع المصروفات بالمقارنة بالفترة 2008-2009، وانخفضت حصة البرنامج العادي من المصروفات من 48 في المائة إلى 42 في المائة. وفي إطار فئة من خارج الميزانية، شكلت مشروعات مساعدات الطوارئ أكبر نسبة (45 في المائة) يليها المشروعات الميدانية من غير الطوارئ (40 في المائة) ودعم من خارج الميزانية للبرنامج العادي (15 في المائة). وبالمقارنة بالفترة 2008-2009، حققت المشروعات الميدانية غير الطوارئ أكبر زيادة حيث زادت نسبتها من 35 في المائة إلى 40 في المائة، في حين ظلت نسبة دعم البرنامج العادي بموارد من خارج الميزانية عند 15 في المائة.

الشكل 10: مصروفات البرنامج العادي والمشاريع الممولة من خارج الميزانية بحسب نصيبها في المصروفات الإجمالية في الفترة المالية 2010-2011 وتفاصيل المصروفات من خارج الميزانية بحسب النوع

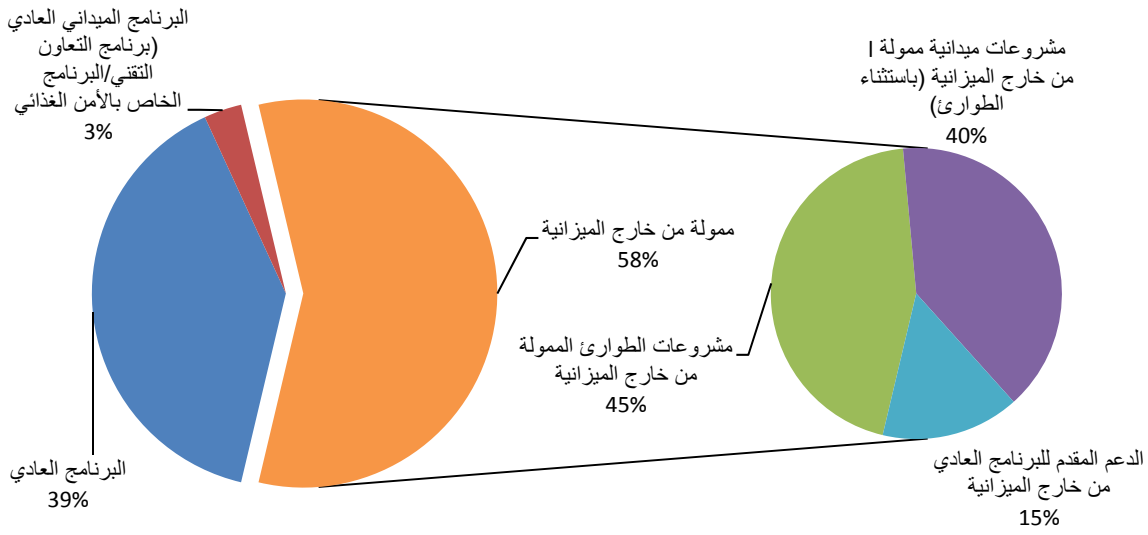

برنامج العمل – الأداء

243- حسب التفويض الممنوح من المؤتمر في إطار إصلاح البرمجة ووضع الميزانية بمقتضى خطة العمل الفورية، جرى تمويل برنامج العمل للفترة 2010-2011 من ميزانية الاشتراكات، وتقدير للتمويل من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق أهداف السنتين بمقتضى أطر النتائج للأهداف الإستراتيجية والوظيفية بجانب الاحتياجات ذات الصلة للمكاتب القطرية، وبرنامج التعاون التقني والمصروفات الرأسمالية والأمنية. ويقدم *الشكل 11* معلومات بحسب الهدف الاستراتيجي بشأن التنفيذ المقرر والفعلي للمخصصات الصافية والموارد من خارج الميزانية الموضوعة تحت تصرف المنظمة خلال 2010-2011.

244- ويختلف تنفيذ المخصصات الصافية للمنظمة بصورة لا يمكن تجنبها، من التنفيذ المقرر نتيجة لعوامل مثل التغير في الأولويات بما يجسد الاحتياجات الخارجية المتغيرة، والتدابير التي تتخذ للاستجابة لاحتياجات الأعضاء

الأكثر إلحاحا والتضخم غير المدرج في الميزانية، والتكاليف غير المنظورة وتأثير أسعار الصرف. ففي الفترة 2010–2011 أنفقت المنظمة 99.1 في المائة من المخصصات الصافية البالغة 1 000.5 مليون دولار أمريكي مما أسفر عن عجز في الإنفاق قدره 8.7 مليون دولار أمريكي. ويرحل هذا المبلغ إلى الفترة 2012–2013 على النحو الذي رخص به المؤتمر لتحقيق التنفيذ الكامل لخطة العمل الفورية[12]، ويشمل 0.5 مليون دولار أمريكي لتكاليف استثمارية مؤجلة لمرة واحدة في 2010–2011 في إطار خطة العمل الفورية ومبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي للإسهام في تحقيق المزيد من مكاسب الكفاءة ووفورات لمرة واحدة.

245– ووفقا للمادة 4–5(ب) من اللائحة المالية، قدم الأداء النهائي للجنة المالية خلال دورتها في مايو/أيار 2012 للاطلاع على النتائج الشاملة للميزانية للفترة 2010–2011 والموافقة على عمليات النقل فيما بين أبواب الميزانية[13]. وتحول أي أرصدة غير منفقة في برنامج التعاون التقني والمصروفات الرأسمالية والمصروفات الأمنية إلى الاستخدام في الفترة المالية التالية إعمالا للائحة المالية السارية للمنظمة، ولذا فإنها ترد في *الشكل 11* على أنها أنفقت بالكامل.

246– وفي إطار *التنفيذ من خارج الميزانية*[14]، كانت الميزانية المتاحة من خارج الميزانية والمصروفات أعلى بصفة عامة من الحسابات المخططة في برنامج العمل والميزانية. ويعزى ذلك إلى التوقعات الحكيمة لهذه الموارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، وخاصة في حالة تقديرات النشاطات الممولة من خارج الميزانية التي لم تكن نشطة تشغيليا وقت إعداد برنامج العمل والميزانية. وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجية تعبئة الموارد وإدارتها لم تكن وقتإعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 قد دخلت حيز النفاذ، وكانت الموارد من خارج الميزانية تعبأ بالكامل تقريبا على أساس مخصص دقيق مما كان يجعل عملية التنبؤ الدقيق بحسب الهدف الاستراتيجي أمرا حافلا بالمشكلات.

247– وعلاوة على ذلك، فإنه في حالة النشاطات من خارج الميزانية لأغراض غير الطوارئ، تحقق نحو 27 في المائة من التسليم من خلال المشروعات التي لم تكن قد ظهرت إلى الوجود بعد وقت إعداد برنامج العمل والميزانية في حين لم يتحقق تسليم سوى 28 في المائة فقط، في حالة مساعدات الطوارئ، من خلال المشروعات التي كانت جارية أو ووفق عليها في ذلك الوقت.

[12] الوثيقة CR 5/2011

[13] الوثيقة FC 143/7

[14] تتضمن المصروفات في عمود من خارج الميزانية نحو 200 مليون دولار أمريكي من عائدات الإيرادات قيدت في الحساب العام؛ وذلك تماشيا مع العرض الوارد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، حيث أدرجت عائدات الإيرادات كجزء من الموارد من خارج الميزانية.

الشكل 11: إدراج برنامج العمل والأداء 2010-2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	تنفيذ البرنامج العادي			التنفيذ من خارج الميزانية				مجموع التنفيذ			
الهدف الاستراتيجي/الوظيفي	صافي مخصصات برنامج العمل والميزانية	مصروفات صافي مخصصات الميزانية	المصروفات (بالزيادة)/النقص	الموارد المخططة من خارج الميزانية في برنامج العمل والميزانية	الميزانية المتاحة من خارج الميزانية	المصروفات من خارج الميزانية	الإنفاق مقابل الميزانية المتاحة بالزيادة/النقص	مجموع الميزانية المخططة	مجموع الميزانية المتاحة	مجموع المصروفات	الإنفاق مقابل الميزانية المتاحة بالزيادة/النقص
ألف	49,181	46,543	2,638	192,089	377,141	314,289	62,852	241,270	426,321	360,832	65,489
باء	31,637	28,578	3,059	154,991	273,004	195,174	77,830	186,629	304,641	223,752	80,889
جيم	55,626	54,164	1,462	87,685	91,887	81,901	9,986	143,311	147,513	136,065	11,448
دال	24,445	23,883	562	18,163	16,278	14,331	1,947	42,608	40,723	38,214	2,509
هاء	42,054	41,304	750	78,084	143,638	80,575	63,063	120,138	185,692	121,879	63,813
واو	53,192	54,650	(1,458)	84,837	169,007	135,039	33,968	138,030	222,200	189,689	32,511
زاي	40,878	37,659	3,219	51,582	66,702	49,575	17,127	92,460	107,580	87,234	20,346
حاء	58,454	60,056	(1,602)	89,887	193,639	164,251	29,388	148,340	252,093	224,307	27,786
طاء	7,311	7,987	(676)	372,217	601,531	584,279	17,252	379,527	608,841	592,266	16,575
كاف	9,838	11,105	(1,267)	12,703	18,147	15,384	2,763	22,540	27,985	26,488	1,497
لام	36,571	41,110	(4,539)	51,771	63,302	54,346	8,956	88,342	99,873	95,455	4,418
خاء	220,680	217,228	3,452	18,305	70,624	56,172	14,452	238,986	291,305	273,400	17,905
ذال	118,582	117,328	1,254	18,553	47,280	53,646	(6,366)	137,136	165,862	170,974	(5,112)
برنامج المكاتب القطرية	88,294	87,013	1,281	14,199	27,314	27,314	0	102,493	115,608	114,327	1,281
برنامج التعاون التقني	111,694	111,694	0	0	0	0	0	111,694	111,694	111,694	0
مصروفات غير منظورة	600	0	600	0	0	0	0	600	600	0	600
المصروفات الرأسمالية	26,803	26,803	0	0	0	0	0	26,803	26,803	26,803	0
مصروفات الأمن	24,686	24,686	0	789	209	209	0	25,475	24,895	24,895	0
المجموع	**1,000,526**	**991,791**	**8,735**	**1,245,856**	**2,159,705**	**1,826,484**	**333,221**	**2,246,381**	**3,160,230**	**2,818,275**	**341,955**

248- وعلى ذلك، فإن الزيادة التي تجاوزت ما كان مخططا لها في المصروفات تحت الهدف الاستراتيجي طاء *"زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال"* كانت تمثل أكثر انحراف عن التقديرات الواردة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 (37 في المائة من مجموع الفرق). ولم يكن بالوسع وضع توقعات بشأن معظم المشروعات الخاصة بالأمراض العابرة للحدود والعمليات في هايتي والقرن الأفريقي وقت إعداد برنامج العمل والميزانية. ولوحظ فرق كبير آخر تحت الهدف الاستراتيجي ألف *"تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام"* (21 في المائة من مجموع الفرق) ويعزى ذلك إلى نشاطات مساعدات الطوارئ غير المتوقعة في حالة المشروعات التي كانت تدعم، على سبيل المثال، المزارعين المستضعفين المتضررين من الفيضان في باكستان، وزيادة الإنتاج الزراعي في أفغانستان.

249- ويبين *الشكل 11* تفاصيل إنفاق المخصصات الصافية فيها بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. ويشكل المقر الرئيسي 68 في المائة من مجموع المصروفات، وهو ما يزيد بنسبة 2 في المائة عن الفترة 2008-2009. وبلغت مصروفات البرنامج الميداني المتعلقة ببرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي (اللذان يتم تمويلهما من البرنامج العادي) 8 في المائة في 2010-2011 مقارنة بنسبة 11 في المائة في 2008-2009 وكان التسليم في الفترة 2008-2009 مرتفعا وذلك بالدرجة الأولى إلى مبادرة مواجهة الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية خلال هذه الفترة. وفيما يتعلق بالمواقع الميدانية، ظلت حصص معظم المكاتب دون تغيير مع زيادة فقط في حصة المكاتب دون الإقليمية من 5 إلى 6 في المائة.

الشكل 12: المصروفات في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية في الفترة 2010-2011

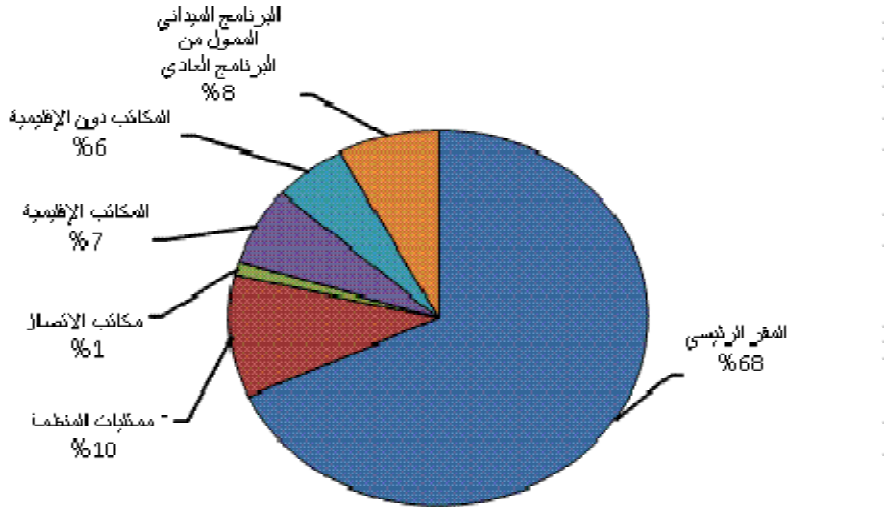

البرنامج الميداني للمنظمة والدعم من خارج الميزانية لتسليم البرنامج العادي

250- بلغ مجموع البرنامج الميداني للمنظمة والدعم المقدم من خارج الميزانية لتسليم البرنامج العادي 706.8 1 مليون دولار أمريكي أي بزيادة 39 في المائة عن الفترة 2008–2009 (*الشكل 13*). ويجسد ذلك زيادة التسليم بموجب مرفق الأغذية المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي، وبرنامج التعاون مع الحكومات، وحسابات الأمانة المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك ونشاطات الطوارئ وإعادة التأهيل.

الشكل 13: الدعم المقدم من برامج المنظمة الميدانية ومن خارج الميزانية إلى البرنامج العادي بحسب نوع المساهمة (بملايين الدولارات الأمريكية) [1]

الوصف	2009–2008	2011–2010
التنفيذ المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
مساعدات الطوارئ	-	9.8
نشاطات غير الطوارئ	8.2	3.3
مجموع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**8.2**	**13.1**
حسابات الأمانة		
حسابات الأمانة لغير حالات الطوارئ		
برنامج الشراكة بين المنظمة والجهات المانحة	319.9	401.6
مرفق الأغذية المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي	14.0	15.0
حساب أمانة أحادي	133.7	94.3
برنامج الشراكة بين المنظمة والجهات المانحة	9.1	14.5
مرفق الأغذية المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي	0.4	211.2
برنامج الأمم المتحدة المشترك	16.3	71.4
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	7.4	12.8
منظمات الأمم المتحدة الأخرى	6.3	2.2
تليفود	3.8	3.4
حسابات أمانة متعددة الأطراف	37.7	63.3
المجموع لغير حالات الطوارئ	**548.2**	**889.7**
حسابات الأمانة – المساعدة في حالات الطوارئ		
عمليات الإغاثة الخاصة – عام	558.7	673.1
برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات	-	30.4
برنامج الأمم المتحدة المشترك	-	5.5
حساب أمانة أحادي	-	6.6
المجموع – مساعدات الطوارئ	**558.7**	**715.6**
المجموع حسابات الأمانة	**1,106.9**	**1,605.3**
مجموع التمويل الخارجي	**1,115.1**	**1,618.4**
البرنامج العادي		
برنامج التعاون التقني	109.8	72.4
برنامج التعاون التقني (طوارئ)	-	15.8
البرنامج الخاص للأمن الغذائي	2.0	0.2
المجموع للبرنامج العادي	**111.8**	**88.4**
* **المجموع للبرامج الميدانية**	**1,226.9**	**1,706.8**

ملحوظة: (1) باستثناء تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي المقيدة كمبالغ مقيدة في الحساب العام وتكاليف عمليات الطوارئ المتكبدة في شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل.

251- وكان لا يعترف قبل الفترة 2010–2011 إلاّ بالمساعدات المقدمة بموجب عمليات الإغاثة الخاصة على أنها مساعدات في حالات الطوارئ. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج التعاون بين المنظمة والحكومات وغيرها من مصادر التمويل كانت تقدم في كثير من الأحيان مساعدات في حالات الطوارئ. ولذا يبين *الشكل 13* المساعدات في حالات الطوارئ بصرف النظر عن مصدر التمويل. وأرقام التسليم المتعلقة بالمساعدات في حالات الطوارئ في إطار هذه الفئات لا تتوافر للأسف عن الفترة 2008–2009.

252- وأظهر عدد من مجالات المساعدات لغير حالات الطوارئ زيادة كبيرة في الفترة المالية 2010–2011. وأطلق مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي عام 2009 لمساعدة البلدان النامية على تحقيق تقدم في مجال الأمن الغذائي الطويل الأجل. ووجه قسم كبير من هذه الأموال إلى أكثر من 210 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2010–2011، و28 بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أثرت في حياة أكثر من 9 ملايين شخص في المناطق الريفية.

253- وجرى توسيع برنامج الشراكة متعدد الجهات المانحة مع المنظمة ليشمل السويد وبلجيكا بالإضافة إلى هولندا. والأموال غير مخصصة وتستخدم في تحقيق النتائج التي اتفقت عليها الجهات المانحة في مجالات البرنامج الأساسي للمنظمة وأنشطتها الإستراتيجية. وتشمل البرامج في الميدان عددا كبيرا من عمليات أو برامج التنمية وتديرها الحكومات المعنية أو بواسطة شركاء آخرين في التنمية.

254- وزادت مصروفات حسابات الأمانة لأغراض المساعدات في حالات الطوارئ من 558.7 مليون دولار أمريكي إلى 715.6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة بنسبة 28 في المائة. وكانت الزيادة المقابلة في مساعدات الطوارئ من حسابات الأمانة، رغم كبرها، أقل من تلك الخاصة بالمساعدات لغير الطوارئ التي زادت بأكثر من 60 في المائة من 548.2 مليون دولار أمريكي إلى 889.7 مليون دولار أمريكي. وتعزى العوامل المساهمة الكبيرة في هذه الزيادة في المساعدات لغير حالات الطوارئ إلى زيادة التعاون مع الأعضاء بموجب برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات والتوسع في مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي/المنظمة وزيادة برامج إعادة التأهيل في أعقاب مساعدات الطوارئ. وزادت حصة المساعدات لغير حالات الطوارئ كنسبة مئوية من تسليم حسابات الأمانة من أقل من 50 في المائة في 2008–2009 إلى أكثر من 55 في المائة في 2010–2011.

255- وفي حين أن الزيادة في مساعدات الطوارئ كانت أقل مما كانت عليه في 2008–2009، فإن التسليم واصل توسعه في 2010–2011. وكانت البلدان المستفيدة الرئيسية من مساعدات الطوارئ من حسابات الأمانة هي باكستان والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وزمبابوي وإندونيسيا وهايتي، وهو ما يشكل 56 في المائة من جميع مصروفات الطوارئ في 2010–2011. وتشمل مجالات المساعدات في حالات الطوارئ: (1) المساعدة في حماية سبل المعيشة والأمن الغذائي من خلال توفير المدخلات من الحيوانات بالغة الأهمية في المناطق المتضررة من الفيضانات؛ (2) أنفلونزا الطيور من خلال البرنامج العالمي للوقاية من أنفلونزا الطيور شديدة الإمراض ومكافحتها؛ (3) التدخلات في إطار مبادرة مكافحة الارتفاع الشديد في أسعار الأغذية؛ (4) العمليات في كافة أنحاء القرن الأفريقي

والجنوب الأفريقي؛ (5) مواصلة تقديم الدعم للبلدان المتضررة من تسونامي المحيط الهندي، بما في ذلك العمليات في سري لانكا وإندونيسيا. وقدمت مساعدات الطوارئ في مجموعها إلى أكثر من 90 بلدا.

256– ترد مصادر التمويل الخارجي في الفترة 2010–2011 في *الشكل 14*. وقد أسهم ما مجموعه أكثر من 225 بلدا ومنظمة بموارد من خارج الميزانية للمنظمة خلال الفترة 2010–2011.

257– والمساهمات من الجماعة الأوروبية تستحق الإشارة بصورة خاصة حيث زادت من 189.7 مليون دولار إلى 414.2 مليون دولار (26 في المائة من مجموع التسليم) في 2010–2011، ويعزى ذلك بالدرجة إلى مرفق الأغذية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة. وضاعفت الولايات المتحدة تقريبا من مساهماتها الطوعية إلى 160 مليون دولار أمريكي وذلك في معظمه لدعم المساعدات في حالات الطوارئ. وانضمت أسبانيا إلى البلدان المانحة الثلاثة الكبرى لأول مرة منذ أن زادت مساهماتها بأكثر من الضعف في 2010–2011 إلى 142.7 مليون دولار أمريكي. وظل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المرتبة الخامسة من حيث أكثر مصدر لتمويل المنظمة لنشاطات الطوارئ وإعادة التأهيل من خلال صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ.

258– وخلال الفترة 2010–2011، كان هناك 27 مصدرا من مصادر التمويل الخارجي بمساهمات تزيد على 10 ملايين دولار أمريكي تعادل 87 في المائة من جميع التسليمات من خارج الميزانية وأكثر من 800 2 مشروع تتضمن مستوى معين من النشاط. واستمر تمويل الجهات المانحة المتعددة لبرامج نوعية أو مشروعات كبيرة يمثل عنصرا رئيسيا من التسليم. وكان هناك 170 برنامجا ومشروعا بمصروفات تبلغ 2 مليون دولار أمريكي تمثل 54 في المائة من مجموع التسليم.

الشكل 14: مصادر التمويل الخارجي بملايين الدولارات الأمريكية[1]

اسم الجهة	2009-2008	2011-2010
مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي	0.4	211.2
الاتحاد الأوروبي – أغراض أخرى	189.3	203.0
المجموع الفرعي: الاتحاد الأوروبي	***189.7***	***414.2***
الولايات المتحدة الأمريكية	81.4	160.0
أسبانيا	64.7	142.7
مساهمات متعددة الأطراف	116.3	135.7
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	63.4	86.6
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره البرنامج	56.6	69.0
إيطاليا	57.1	58.9
اليابان	24.8	46.8
بلجيكا	28.9	32.5
المملكة المتحدة	24.2	31.5
الحساب المشترك للأعمال الإنسانية في السودان والصومال	25.9	27.8
السويد	56.9	26.9
مرفق البيئة العالمية	7.2	27.4
ألمانيا	19.4	25.4
استراليا	10.2	22.8
كندا	10.1	21.7
المملكة العربية السعودية	19.9	21.6
النرويج	28.7	20.3
هولندا	33.4	20.1
البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية	12.2	18.3
أفغانستان	8.5	15.4
الخدمات والدعم لمكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/أمانة اللجنة التنفيذية/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	23.9	14.9
البرازيل	12.3	13.5
المجموع الفرعي	***975.7***	***1,454.0***
البلدان المانحة الأخرى	86.0	110.4
جهات مانحة أخرى	41.9	42.8
جهات مانحة أخرى من الأمم المتحدة	11.6	11.4
المجموع الفرعي	***139.5***	***164.6***
المجموع	***1,115.2***	***1,618.6***

ملحوظة: (1) مجموع المصروفات من خارج الميزانية لا يتضمن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كمبالغ معتمدة في الحساب العام وتكاليف عمليات الطوارئ المتكبدة في شعبة الطوارئ والتأهيل. ووفقا للسياسة المحاسبية للمنظمة، فإن مساهمات حساب الأمانة تحدد عندما يتم التكبد الفعلي للمصروفات.

تكلفة دعم البرامج الميدانية

259- يشكل تقديم المساعدات التقنية جزءا من اختصاصات المنظمة على النحو الوارد في المادة طاء-3(أ) من الدستور تنص على *"يكون من وظائف المنظمة أيضا تقديم المساعدات الفنية التي تطلبها الحكومات"*. ويمكن أن تقدم المساعدات الفنية من البرنامج العادي، وخاصة في إطار برنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي ومن موارد من خارج الميزانية في إطار برنامج التعاون بين المنظمة والحكومات، وحساب الأمانة الأحادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الترتيبات بشأن تقديم المساهمات الطوعية للبرامج الميدانية. وتشمل المساهمات الضرورية للمساعدات التقنية والدعم للنشاطات من خارج الميزانية: (1) خدمات الدعم التقني التي تقدم بصفة عامة بصورة مباشرة للأعضاء؛ (2) خدمات الدعم الإداري والتشغيلي لضمان التسليم الفعال للنشاطات التي تحدد من خلال المشروعات سواء أكانت ممولة من البرنامج العادي (مثل مشروعات برنامج التعاون التقني) أو من موارد من خارج الميزانية.

260- وبذلت المنظمة جهودا متساوقة لقياس تكاليف دعم البرامج الميدانية وغيرها من النشاطات الممولة من خارج الميزانية والإبلاغ عنها بطريقة تتسم بالشفافية. ويتحقق ذلك من خلال المسح السنوي لقياس العمل الذي يشتمل استكمال استبيان مفصل بواسطة الموظفين المعنيين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وقد استخدمت البيانات الناشئة عن ذلك بطرق متعددة:

(أ) في حالة خدمات الدعم التقني لتوفير تقديرات عن مدى الوقت الذي يخصصه الموظفون، وما يرتبط بذلك من تكاليف في إطار البرنامج العادي، لتقديم هذه الخدمات؛

(ب) في حالة خدمات الدعم الإداري والتشغيلي، لتوفير أساس واقعي لتحديد معدلات استرداد تكاليف خدمة المشروعات ولتيسير الإجراءات الرامية إلى الحد من هذه التكاليف أو تحسين وسائل استرجاع التكاليف

خدمات الدعم التقني

261- زاد مجموع تكاليف خدمات الدعم التقني[15] فيما بين 2008-2009 و2010-2011 من 88 مليون دولار أمريكي إلى 104.8 مليون دولار أمريكي (انظر *الشكل 15* أدناه). ويرجع ذلك إلى الزيادة بنسبة 39 في المائة من تسليم المشروعات من خارج الميزانية وغيرها من المشروعات، في حين انخفضت تكاليف خدمات الدعم التقني كنسبة مئوية من مجموع التسليم من 7.2 في المائة إلى 6.1 في المائة.

[15] تعرف خدمات الدعم التقني بأنها تصميم المشروع وصياغته؛ وخدمات تقييم المشروع، ورصد المشروع، والدعم التقني في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية والمكاتب القطرية، وخدمات تقييم المشروع ومراجعته والإبلاغ عن المشروع، والاجتماعات المتعلقة بالمشروع والاستعراضات الثلاثية.

الشكل 15: خدمات الدعم التقني

	2009–2008 (بملايين الدولارات)	**2011–2010 (بملايين الدولارات)**
مجموع التسليم من خارج الميزانية وبرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي	1 226.9	1 706.8
مجموع تكاليف خدمات الدعم التقني	88.0	104.8
المجموع كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق	**7.2%**	**6.1%**

ملاحظة: تتضمن الأرقام آثار التقلبات في تكاليف الموظفين لكي تعكس التكاليف الفعلية بسعر الصرف الذي وضعت به الميزانية فيما بين اليورو والدولار الأمريكي.

262– وتمثل تكاليف خدمات الدعم التقني البالغة 104.8 مليون دولار أمريكي التكاليف التقديرية لوقت الموظفين في إطار البرنامج العادي الذي خصص لتوفير هذه الخدمات. ومن هذا المبلغ جرى استرداد 29.7 مليون دولار أمريكي في 2010–2011 (24.2 مليون دولار في 2008 و2009) من المشروعات في شكل استرداد التكاليف. وتعزى الزيادة الطفيفة في نسبة معدل الاسترداد من 27.5 في المائة في 2008–2009 إلى 28.3 في المائة في 2010–2011 بالدرجة الأولى إلى زيادة الدقة في وضع الميزانية الخاصة بخدمات الدعم التقني في ميزانيات المشروعات.

263– وخصصت في المتوسط نسبة تبلغ 26 في المائة من وقت الموظفين الفنيين في الشعب التقنية في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية لتوفير هذه الخدمات في 2010–2011 (*انظر الشكل 16*) وهو ما يقل بصورة طفيفة عن الفئة البالغة 28 في المائة التي سجلت في 2008–2009. وعلاوة على ذلك، قضى الموظفون في المكاتب دون الإقليمية والإقليمية نسبة من وقتهم (35 في المائة و31 في المائة على التوالي) في هذه الخدمات تزيد عن تلك الخاصة بالموظفين في المقر الرئيسي (24 في المائة) أو في برنامج المكاتب القطرية (23 في المائة). وكانت الأهداف الإستراتيجية الثلاثة التي حصلت على أعلى نسبة من وقت الموظفين ترتبط بخدمات الدعم التقني هي:

(أ) الهدف الاستراتيجي لام، زيادة الحجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية (39 في المائة)؛

(ب) الهدف الاستراتيجي واو، الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة (35 في المائة)؛

(ج) الهدف الاستراتيجي ألف، تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام (33 في المائة).

الشكل 16: نسبة وقت الموظفين المهنيين في الإدارات التقنية في المقر الرئيسي أو المكاتب الميدانية المخصص لخدمات الدعم التقني في 2010–2011

الهدف الاستراتيجي/الوظيفي	المقر الرئيسي (النسبة المئوية)	المكاتب الإقليمية (النسبة المئوية)	المكاتب دون الإقليمية (النسبة المئوية)	المجموع (النسبة المئوية)
ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	27	51	45	33
باء – زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	23	38	32	27
جيم – إدارة موارد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها بشكل مستدام	24	48	32	27
دال – تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية	14	48	46	20
هاء – الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	23	34	41	27
واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة	31	40	48	35
زاي – تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	25	45	41	28
حاء – تحسين الأمن الغذائي والتغذية	26	30	34	27
طاء– زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال	28	56	43	29
كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية	12	34	45	15
لام– زيادة الحجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية	21	39	65	39
خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء أصحاب الشأن	8	19	25	18
ذال– الإدارة الكفؤة والفعالة	0	3	6	4
المتوسط	**24**	**31**	**35**	**26**

ملاحظة: لم تجمع البيانات في 2010–2011 لتبين تخصيص وقت الموظفين في برنامج المكاتب القطرية مقابل الأهداف الإستراتيجية والوظيفية. غير أنهم أنفقوا، عموما 23 في المائة من وقتهم في توفير خدمات الدعم التقني.

264– **غير أنه يتبين بعد مراعاة الأعداد النسبية للموظفين في كل موقع، أن الموظفين في المقر الرئيسي قدموا أعلى نسبة من وقتهم في توفير خدمات الدعم التقني (55 في المائة من المجموع – *انظر الشكل 17*) يليه المكاتب دون الإقليمية (18 في المائة) والمكاتب الإقليمية (17 في المائة) والمكاتب القطرية (10 في المائة).**

الشكل 17: توفير خدمات الدعم التقني من جانب الموظفين المهنيين 2010-2011

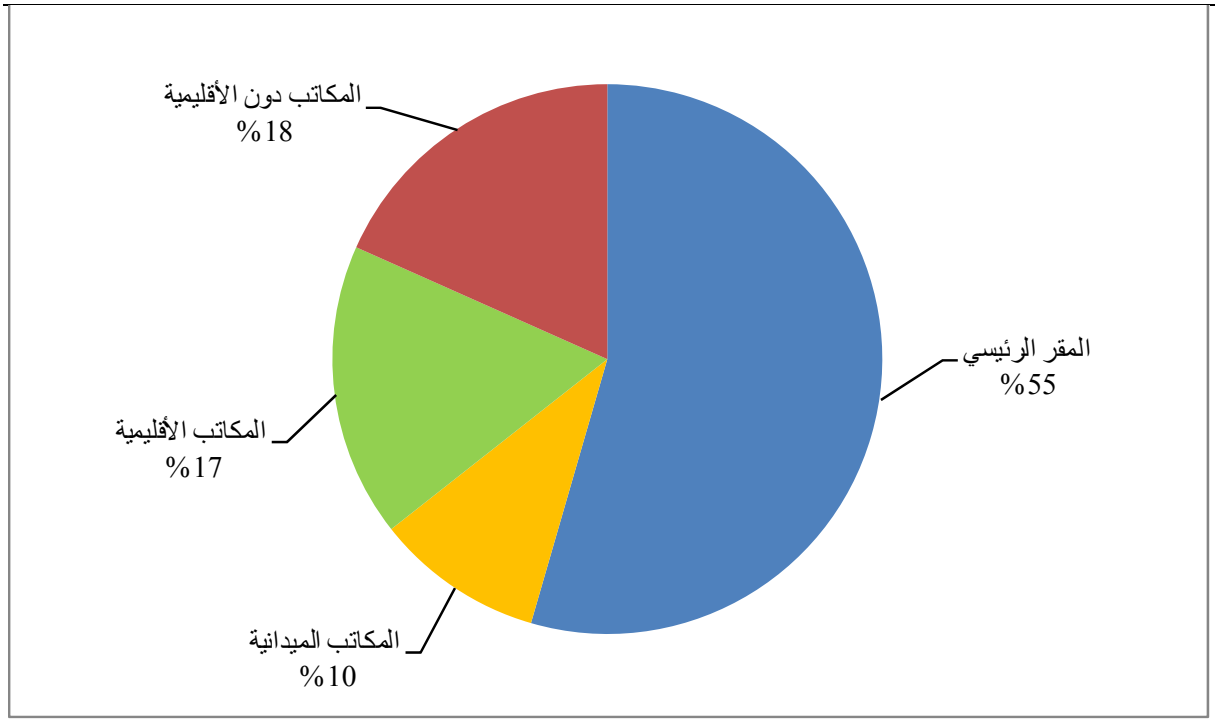

265- ويبين *الشكل 18* التوزيع الإقليمي. وكانت أعلى نسبة لوقت الموظفين (أكثر من 35 في المائة) في المكاتب دون الإقليمية في أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. غير أن جميع المكاتب الميدانية باستثناء مكتب شمال أفريقيا خصصت أكثر من 25 في المائة من وقت موظفيها المهنيين في توفير خدمات الدعم التقني في 2010-2011.

الشكل 18: نسبة وقت الموظفين المهنيين المخصص لدعم البرامج الميدانية في 2010-2011

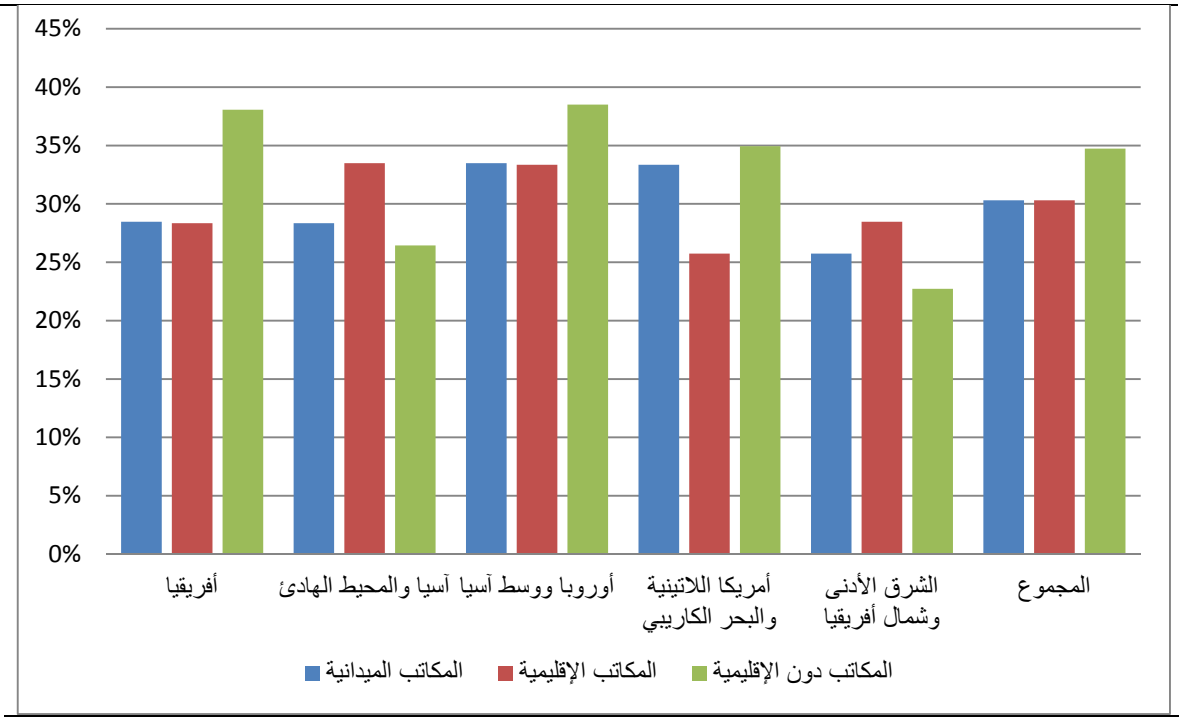

خدمات الدعم الإداري والتشغيلي

266- تمثل تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي تكاليف غير مباشرة مختلفة تتكبد في إطار البرنامج العادي وترتبط بعملية تسليم المشروعات[16]. وقد تواصلت التحسينات في الاتجاهات في إدارة هذه التكاليف فزاد معدل استرداد هذه التكاليف من ميزانيات المشروعات، وأصبحت تشكل نسبة متضائلة من مجموع تكاليف المشروع. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التوقعات إيجابية، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل لزيادة نسبة بكل التكاليف التي تسترد من ميزانيات المشروعات.

267- وبلغ مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي خلال الفترة 2010-2011 مقدار 163.2 مليون دولار أمريكي أي بزيادة قدرها 19.1 مليون دولار أمريكي من الفترة 2008-2009 (انظر *الشكل 19*). وقد جرى استرداد 84.4 في المائة من هذه التكاليف من ميزانيات المشروعات في الفترة 2010-2011، أي بزيادة قدرها 20 في المائة من 2006-2007.

[16] تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي تشمل مدخلات المشروع المباشرة: تعيين موظفي المشروع وعقد جلسات إعلامية لهم وتوفير الخدمات لهم، وتسكين الزمالات وتوفير الخدمات وصياغة خطط الدراسة، واختيار الإمدادات والمعدات وشرائها، وإعداد وصياغة العقود وإعداد الميزانيات ومراقبتها وتعديلها، وتنظيم مصروفات المشروعات وتحصيل الأموال والاحتفاظ بها وإنفاقها، وسلف حسابات المشروع، والإبلاغ الحالي وتوفير الدعم للمراجعة الخارجية والداخلية وتحديد مواقع الموظفين المؤهلين وتوصياتهم والتنسيق والإشراف على تنفيذ المشروعات (الوثيقة FC 93/4)

الشكل 19: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي وحجم استرداد التكاليف من ميزانيات المشروعات (البرامج الميدانية والأنشطة الأخرى من خارج الميزانية)

	2007–2006 (بملايين الدولارات)	2009–2008 (بملايين الدولارات)	2011–2010 (بملايين الدولارات)
تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	122.9	144.1	163.2
المبالغ المستردة[1]	78.9	106.9	137.8
تكاليف الدعم قيد الاسترداد	**44.0**	**37.2**	**25.4**
النسبة الصافية للتكاليف المستردة	**64.2%**	**74.2%**	**84.4%**

ملاحظة: (1) تتضمن تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي بوصفها تكاليف مباشرة مستردة.

268– وعلاوة على ذلك، ففي حين أن التكاليف المطلقة للدعم الإداري والتشغيلي قد زادت خلال الفترة المالية، استمرت نسبة تكاليفها إلى القيمة الإجمالية لمصروفات المشروع في الانخفاض (انظر *الشكل 20*). فقد كانت تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي تعادل 13.7 في المائة من التسليم الصافي للمشروع في 2006–2007، إلاّ أن هذه النسبة انخفضت في 2010–2011 إلى 9.6 في المائة.

الشكل 20: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي مقابل إنفاق المشروع

	2007–2006 (بملايين الدولارات)	2009–2008 (بملايين الدولارات)	2011–2010 (بملايين الدولارات)
مجموع تسليم المشروعات من خارج الميزانية والخاصة ببرنامج التعاون التقني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي	898.3	1 226.9	1 706.8
تكاليف التشغيل في حالات الطوارئ	21.4	29.1	32.0
جميع التكاليف الأخرى للدعم الإداري والتشغيلي	101.5	115.0	131.2
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي	122.9	144.1	163.2
مجموع تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من تسليم المشروع	**13.7%**	**11.8%**	**9.6%**

ملاحظة: تشتمل الأرقام تأثير الفروق في تكاليف الموظفين على عكس التكاليف الفعلية على أساس سعر الصرف الذي أعدت على أساسه الميزانية فيما بين اليورو والدولار الأمريكي. وقد أعيد تحديد التكاليف لتشمل التكاليف غير المباشرة الإضافية.

269– ثمة ثلاثة عوامل أسهمت في هذه الاتجاهات: اقتصاديات الحجم الناشئة عن الزيادات في إنفاق المشروعات، وتحسين كفاءة العمليات الداخلية، وزيادة الوعي بالتكاليف بين الموظفين والمدراء.

تعبئة الموارد

- وقعت خلال الفترة المالية اتفاقات للتمويل من خارج الميزانية بمقدار 1.65 مليار دولار أمريكي، وهو ما يزيد عن المتوسط منذ 2006.
- وضعت إستراتيجية جديدة للتصدي لتحديات التوقعات الصعبة لتعبئة الموارد.
- إعداد التدريب والوسائل الأخرى لتعزيز قدر موظفي المنظمة على ضمان التمويل وخاصة في الميدان.

270- تعتمد المنظمة اعتمادا كبيرا في تسليم برنامج عملها على ضمان التمويل بالإضافة إلى الاشتراكات المقدرة. غير أن المصدر الرئيسي لهذه الأموال الذي كان خلال الفترة المالية الماضية، الاقتصادات المتقدمة التي تعاني من كساد النمو. وقد حذرت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها من أن القيود المالية والمصاعب الاقتصادية في العالم المتقدم قد يكون لها انعكاسات خطيرة على مكافحة الجوع وسوء التغذية.

271- ومع ذلك، وقعت المنظمة خلال الفترة المالية 2010-2011 اتفاقات (أي عبأت) لأموال من خارج الميزانية بمقدار 1 648 مليون دولار أمريكي. ويتجاوز ذلك المستوى المتوسط للأموال التي جرى تطبيقها منذ 2006 (انظر *الشكل 21* أدناه)، على الرغم من أن المتوسط قد تأثر بشدة بالتمويل المرتفع غير المسبوق من المفوضية الأوروبية عن طريق مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي في 2009.

الشكل 21: قيمة الاتفاقات التي وقعت في الفترة 2006-2011 في ديسمبر/كانون الأول 2011 والتوقعات لعام 2012

الموارد التي جرت تعبئتها في 2011 تزيد عن المتوسط في المدى المتوسط.

272- وتناقصت قيمة المساهمات من خارج الميزانية من سنة إلى أخرى منذ عام 2009. ويبرز الاتجاه الهبوطي العام اعتماد المنظمة على شركاء الموارد التقليديين. وفي حين أن مصادر المساهمات من خارج الميزانية متنوعة (تعتمد المنظمة على 120 مصدرا مختلفا من مصادر التمويل)، فإن نسبة كبيرة من التمويل ما زالت تأتي من عدد من الشركاء التقليديين مثل أستراليا وأوروبا واليابان، وأمريكا الشمالية والصناديق المتعددة الأطراف. وقد أسهمت أكبر مصادر التمويل العشرين بنسبة 89 في المائة وأكبر أربعة مصادر بنسبة 38 في المائة من جميع المساهمات الطوعية.

273– وخلال الفترة المالية الماضية، أكد الشركاء بصورة متزايدة حاجة المنظمة لإظهار كفاءة الأداء وتحقيق نتائج ملموسة على المستوى القطري. وبنفس الوقت، يزيد شركاء الموارد قرارات التمويل على أسس لا مركزية على المستوى القطري. وسوف تعتمد قدرة المنظمة على الوصول إلى هذه الموارد على المشاركة من خلال أطر البرامج القطرية.

274– وعلى ذلك، فإن تدعيم ومواصلة توسيع نطاق المساهمات الطوعية التي يقدمها شركاء الموارد التقليديين سوف يتطلب قيادة قوية تحقق نواتج التنمية. كذلك فإن المنظمة تحتاج إلى ضمان وتوثيق القرائن التي تؤكد أن النواتج العالمية تنطوي على آثار إيجابية على المستوى القطري.

275– وأخيرا، فإن نسبة كبيرة من المساهمات الطوعية تظل بمنأى عن التنبؤ. فنحو خمسين في المائة من المساهمات الطوعية هي لحالات الطوارئ التي يثار الجدل حول عمل التنبؤ بها بدقة. كذلك فإن التنبؤ بالمساهمات الطوعية، مع الاتجاه إلى تطبيق اللامركزية على قرارات التمويل إلى المستوى القطري، سيزداد صعوبة في المستقبل.

الشكل 22: أكبر عشرين من شركاء الموارد خلال الفترة ما بين 2008 و2009 (بآلاف الدولارات الأمريكية) في ديسمبر/كانون الأول 2011

شركاء الموارد	2008 (بآلاف الدولارات)	2009 (بآلاف الدولارات)	المجموع في 2008-2009 (بآلاف الدولارات)	2010 (بآلاف الدولارات)	2011 (بآلاف الدولارات)	المجموع في 2010-2011 (بآلاف الدولارات)
الاتحاد الأوروبي	104,215	408,940	**513,155**	114,072	147,552	**261,624**
(من بين صرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي)	**0**	**293,437**	**293,437**	**20,999**	**15,413**	**36,412**
الولايات المتحدة الأمريكية	71,655	49,507	**121,162**	109,707	66,669	**176,376**
أسبانيا	60,063	131,786	**191,849**	73,514	21,732	**95,246**
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية	45,505	31,855	**77,360**	54,411	39,284	**93,695**
إيطاليا	40,525	41,160	**81,685**	32,664	22,798	**55,462**
حساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	36,193	27,274	**63,467**	31,764	37,678	**69,442**
اليابان	9,462	12,524	**21,986**	48,931	37,684	**86,615**
بلجيكا	15,043	22,264	**37,307**	26,697	19,720	**46,417**
السويد	37,406	12,651	**50,057**	19,241	12,027	**31,268**
كندا	7,344	1,005	**8,349**	7,612	59,820	**67,432**
مرفق البيئة العالمية	4,100	15,867	**19,967**	18,018	31,492	**49,510**
ألمانيا	9,833	14,718	**24,551**	20,868	6,999	**27,867**
النرويج	16,217	21,345	**37,562**	13,019	1,396	**14,415**
الصندوق المشترك للعمل الإنساني في السودان	16,958	10,276	**27,234**	17,483	7,020	**24,503**
المملكة المتحدة	10,845	2,630	**13,475**	23,522	13,885	**37,407**
هولندا	15,409	17,674	**33,083**	8,640	3,017	**11,657**
أستراليا	1,057	6,672	**7,729**	9,595	14,034	**23,629**
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	7,015	11,114	**18,129**	5,838	6,325	**12,163**
جهات متعددة	213,034	39,158	**252,192**	71,601	50,379	**121,980**
(منها ممول من آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في المنظمة)	**0**	**0**	**0**	**23,739**	**1,253**	**24,992**
مشروعات حسابات الأمانة الإفرادية	59,464	55,394	**114,858**	49,282	108,022	**157,304**
شركاء الموارد الآخرون	71,548	121,140	**192,688**	78,659	105,645	**184,304**
مجموع الموافقات	**852,892**	**1,054,956**	**1,907,848**	**835,137**	**813,179**	**1,648,316**

جمعت المنظمة 1.6 مليار دولار في 2010-2011. وكما حدث في الفترات المالية السابقة، كان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا أكبر الجهات المانحة.

إستراتيجية المنظمة لمعالجة هذه الاتجاهات

276- اتخذت المنظمة في مواجهة هذه الأوقات التي تسودها الشكوك وبيئة الموارد الصعبة، عددا من الخطوات في الفترة 2010-2011. فأصدرت إستراتيجية جديدة لتعبئة الموارد وإدارتها، وتدعيم الشراكات مع الجهات المانحة

التقليدية، والبحث عن شركاء جدد، وإطلاق مبادرة مجالات التركيز المؤثرة للربط بين العمل على ***المستوى العالمي والمستوى القطري، وتنمية القدرة*** على تعبئة الموارد في كافة أنحاء المنظمة مع التركيز على المكاتب الميدانية.

وضع إستراتيجية المنظمة لتعبئة الموارد وإدارتها

277– وافقت الأجهزة الرئاسية للمنظمة في أكتوبر/تشرين الأول 2011، على إستراتيجية جديدة لتعبئة الموارد وإدارتها. وتركز هذه الإستراتيجية على إقامة الشراكات المعنية بالموارد التي تركز على الثقة والمساءلة المتبادلة. وتهدف إلى تحقيق مساهمات طوعية كافية ويمكن التنبؤ بها تدعم بالكامل تحقيق المنظمة لأهدافها. وعلى وجه الخصوص، ستعمل هذه الإستراتيجية صوب تدعيم وتنويع الشراكات المعنية بالموارد وتوسيع نطاقها، واستثارة وعي واسع النطاق بمجالات الأولوية لدى المنظمة واحتياجاتها من الموارد والترويج للقدرات المعززة على تعبئة الموارد في كافة أنحاء المنظمة، وضمان إدارة الموارد إدارة فعالة لتحقيق النتائج التي تبلغ للأجهزة الرئاسية والشركاء الخارجيين.

تدعيم الشراكات مع الجهات المانحة التقليدية وتوسيع قاعدة الموارد

278– يأتي معظم التمويل من خارج الميزانية من قاعدة ضيقة من الشركاء التقليديين. وبغية تحقيق المزيد من التعاون الاستراتيجي وتدفقات التمويل التي يمكن التنبؤ بها مع هؤلاء الشركاء، أطلقت المنظمة آلية متعددة الشركاء لدعم البرامج. ولم تعد المساهمات الطوعية التي تقدم من خلال هذه الآلية مربوطة ببرنامج أو مشروع معين بل تسهم في ميزانية المنظمة المتكاملة. وبحسب شريك الموارد، لا تخصص الموارد بصورة كاملة أو ترتبط بصورة مرنة بأهداف إستراتيجية أو وظيفية. وكانت السويد وهولندا أول شركاء الموارد اللتين قدمتا أموالا لهذه الآلية حيث قدمتا نحو 26 مليون دولار أمريكي توزع حتى عام 2013.

279– وفي نفس الوقت، اتخذت المنظمة خطوات لتنويع قاعدة الموارد. وأقامت المنظمة شراكات جديدة مع البرازيل والصين واستونيا ورومانيا وروسيا وتركيا. وسعت المنظمة كذلك إلى توسيع مشاركتها مع حسابات الأمانة الأحادية[17]، والصناديق المتعددة الأطراف، وبرامج الأمم المتحدة المشتركة وطرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وحققت نتائج في هذه المجالات. فمن حيث حسابات الأمانة الأحادية، شملت جهات المساهمة الرئيسية أفغانستان (ما يقرب من 33 مليون دولار أمريكي) والبرازيل (12 مليون دولار أمريكي) وهندوراس (11 مليون دولار أمريكي)، وليبيا (9 ملايين دولار أمريكي).

[17] كانت مشروعات المساعدات التقنية تمولها البلدان المستفيدة ذاتها من مواردها الوطنية الخاصة أو من القروض والائتمانات والمنح التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية.

إطلاق مجالات التركيز المؤثرة

280- أدخلت مجالات التركيز المؤثرة في الخطة المتوسطة الأجل المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 باعتبارها أداة للاتصالات المؤسسية لدعم تعبئة الموارد. ويتمثل الهدف في مساعدة البلدان في أن تطبق على المستويات الوطنية والإقليمية الدروس والتوصيات والممارسات الجيدة التي حددها العمل المعياري الذي تضطلع به المنظمة ومن ثم تحسين الأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وقد عبأت المنظمة حتى الآن أكثر من 40 مليون دولار أمريكي في إطار هذه المبادرة على الصعيد العالمي.

التنمية المعززة للقدرات للمكاتب الميدانية في مجال تعبئة الموارد

281- أدى تطبيق اللامركزية على قرارات التمويل إلى المستوى القطري إلى تحميل المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة بأعباء جديدة. فمن المتوقع الآن من المكاتب الميدانية الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في تعبئة الموارد وفي إدارة الأنشطة. واستجابة لذلك، تقوم المنظمة بوضع استراتيجيات للمكاتب الإقليمية ودون الإقليمية تحدد تفاصيل الكيفية التي تعبأ بها الموارد على المستوى المحلي والطريقة التي يمكن بها مساعدة المكاتب القطرية في إدارة تلك الموارد بأكبر قدر من الفعالية. ويمثل هذا التدريب أسلوبا متكاملا لتحديد الأولويات على المستوى القطري، ووضع خطة العمل القطرية وإدارة المشروعات وعملية تعبئة الموارد.

282- وعلاوة على ذلك، وضعت المنظمة دليلا للموظفين بشأن تعبئة الموارد وأعدت نماذج تدريبية بشأن كيفية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي والصناديق الاستئمانية الأحادية؛ وأطلقت موقع شبكي لتعبئة الموارد المؤسسية لتيسير تبادل المعلومات، وأطلقت أداة رسم خرائط مساعدات التنمية الزراعية. وتستخدم هذه الأداة معلومات مستقاة من قاعدة بيانات لجنة المساعدات الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمساعدة المستعملين على تحديد الميزة النسبية للمنظمة ومضاهاة الأولويات وصياغة استراتيجيات تعبئة الموارد.

تعبئة الموارد قيد العمل: أداة رسم خرائط مساعدات التنمية الزراعية

أتاحت بداية إدارة رسم خرائط مساعدات التنمية الزراعية خلال الفترة المالية السابقة منبرا شاملا للموظفين لتقييم شركاء الموارد لأول مرة على الإطلاق. وتقوم هذه الأداة بمضاهاة البيانات الواردة من مصادر خارجية مثل قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إنفاق شركاء الموارد بقواعد بيانات المنظمة بشأن أولويات المنظمة الموافق عليها من قبل الحكومات وأولويات شركاء الموارد مع المنظمة.

وقد أتاحت البيانات الناشئة عن ذلك للمستعملين تحديد الشركاء المحتملين في مجالات الأولوية التي توجد بها ثغرات في التمويل. ففي غامبيا، مثلا، استخدم موظفو المنظمة هذه الأداة في تحديد الشركاء المحتملين الذين لم يكونوا على علم بنشاطهم في البلد. وسيتيح ذلك للمنظمة تدعيم التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبرامج عملها في البلد خلال السنوات القادمة. وأظهر النظراء في الوزارة في غامبيا تقديرهم للأداة حيث كانوا يسعون للحصول على تمويل للبرنامج الوطني للاستثمار الزراعي البالغ 300 مليون دولار أمريكي.

التوقعات والدروس المستفادة

283- يشير التحليل الداخلي والمناقشات مع شركاء الموارد التقليديين إلى تقديرات متحفظة بأن المنظمة سوف تعبئ نحو 750 مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات طوعية في 2012، ومبلغ 500 1 مليون دولار أمريكي للفترة المالية بأسرها. ومع ذلك، فإن هذه التقديرات قد يتبين أنها متفائلة بالنظر إلى أنها شديدة التعرض للاضطرابات والشكوك الاقتصادية المتواصلة على مستوى السوق العالمي، والتأثير الذي قد يكون لهذه القوى على توافر مساعدات التنمية.

284- وستتطلب مواجهة هذه التحديات أن تكون المنظمة أولا أكثر تركيزا وأكثر توافقا مع توقعات أصحاب المصلحة بشأن طريقة أدائها من حيث إنجازاتها وعمليات الإدارة وخاصة القيمة مقابل المال، والإبلاغ عن النتائج المؤسسية والتنسيق على المستويات العالمية والإقليمية، وتبادل المعلومات. ويتعين على المنظمة ثانيا، أن تركز على ما حققته من نجاحات في استراتيجياتها لتعبئة الموارد وإدارتها خلال الفترة المالية وخاصة من خلال:

(أ) التكيف مع البيئة المتغيرة لشركاء الموارد، وزيادة المشاركة مع الشركاء الجدد والاستثمار في توسيع نطاق الشراكات الحالية مع القطاع الخاص والمؤسسات؛

(ب) تحسين الإدارة الداخلية لتعبئة الموارد من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات، ووضع عمليات شفافة وقوية وإعداد برنامج متكامل وميزانية تغطي جميع الأنشطة بصرف النظر عن مصدر التمويل.

المصروفات الرأسمالية

285- أنشأ قرار المؤتمر 2003/10 مرفق المصروفات الرأسمالية لدمج التخطيط للمصروفات الرأسمالية في وضع الميزانية والإطار المالي للمنظمة. وقد وردت تفاصيل الاحتياجات من الموارد بشأن سبعة مجالات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 هي: (أ) البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الأساسية؛ (ب) التطبيقات الإدارية المؤسسية؛ (ج) التطبيقات التقنية المؤسسية؛ (د) نظم إدارة المحتوى الإلكتروني والوثائق؛ (هـ) المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما في ذلك نظام المحاسبة الميدانية)؛ (و) نظم معلومات الإدارة؛ (ز) إطار إدارة دعم الموارد البشرية.

التقدم المحرز في التنفيذ

البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

286- استفاد ثمانية وخمسون مكتبا ميدانيا من وحدات التشغيل الجديدة للملفات والبريد الإلكتروني، مما يوفر قدرا أكبر من الموثوقية، وتحسين تخزين الملفات وزيادة قدرات التخزين للملفات والبريد الإلكتروني. وجرى بنجاح إدخال

بيئة مضيفة لوحدات التشغيل الافتراضية المعتمدة على مفاهيم المحاسبة الإلكترونية المرنة. وجرى نقل أكثر من 100 نظام إلى منصة جديدة توفر استضافة أكثر كفاءة وفعالية للمنظمة بأسرها.

287– وفي المقر الرئيسي، تم نقل جميع حسابات البريد الإلكتروني وجميع وحدات الملفات والطباعة إلى خدمة مركزية متوافرة بدرجة عالية تمكن جميع الإدارات من زيادة أحجام صناديق بريدها، ويمكنها الوصول إلى ضعف حجم مساحة التخزين للملفات. وجرى الارتقاء ببنية تسيير البريد الإلكتروني الأساسي، بما في ذلك إدخال نظام جديد مضاد للرسائل المزيفة يمنع دخول نحو 000 750 رسالة مزيفة يوميا من الوصول إلى موظفي المنظمة. ونفذ بنجاح نظام للعرض الشبكي الداخلي يوفر خدمات متدفقة للموظفين بلغات متعددة. وجرى تعزيز قدرات الاسترجاع في حالات الكوارث المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

التطبيقات الإدارية المؤسسية

288– استمرت التحسينات في مختلف النظم التي تشكل جزءا من نظام تخطيط موارد المنظمة خلال الفترة المالية مع إجراء عدد كبير من التعديلات والتعزيزات التي نفذت لضمان الاضطلاع بعمليات الأعمال في المنظمة بكفاءة وفعالية من خلال استخدام حافظة النظام المدمج المحدث. ويشمل ذلك الوظيفة الإضافية اللازمة لاستكمال دورة إدارة الأداء فضلا عن إطلاق التعيين عن طريق الإنترنت.

289– وخلال هذه الفترة، نفذت أنشطة أيضا لتحقيق التقدم في البيئة المؤسسية لتخطيط موارد المنظمة وإنشاء بنية لخط الأساس بالنظر إلى مشروع النظام العالمي لإدارة الموارد الذي يتضمن إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستبدال نظام المحاسبة الميدانية نظام أطلس للسفريات.

التطبيقات المؤسسية التقنية

290– وزعت بنية أساسية كبيرة للأجهزة لدعم احتياجات المستودع المؤسسي التقني ومخزن البيانات الإحصائية. وتتوافر بوابة "وقفة شراء واحدة"، وبيانات المنظمة للاستعراض الداخلي وسوف تتاح للجمهوري في أوائل 2012. وأسهمت معظم الإدارات التقنية في مجموعات البيانات التي تضم الآن 356 مليون حقيقة إحصائية ويتيح البيانات في مكان واحد الفرصة لزيادة التركيز على تجانس البيانات وجودتها. وفي نفس الوقت، أعد نظام العمل الإحصائي معايير إحصائية، وطرق عددية ومخططات تدفق العمل وخطوط توجيهية – حيث تتطلب الأعمال الأساسية تنفيذ نظام للعمل الإحصائي لأغراض الإنتاج الزراعي وموازنات الأغذية في 2012–2013.

النظم الإلكترونية لإدارة المحتوى والوثائق

291- يهدف مشروع نظام إدارة المحتوى إلى إدراج النشر الشبكي في خدمة نشر شبكية واحدة في المنظمة. وتحقق تقدم جيد: ففيما بين 2010 و2011، زادت نسبة مناولة الاطلاع على شبكة الإنترنت www.fao.org عن طريق هذه الخدمة من 23 في المائة إلى 59 في المائة. ويوشك المشروع على إبطال نظام إدارة المواقع الشبكية الموزعة المتزايد في المنظمة لإحلال بيئة نشر شبكية ومن ثم التقليل من الازدواجية.

292- وجرى توسيع نطاق إدارة الوثائق ومخططات سير العمل للاستخدام بواسطة مكاتب إضافية بما يتيح التعاون والتواصل الكفؤ والفعال من حيث صلتها بمختلف أنواع الوثائق والمحتوى. وجرى بنجاح تحديث إطار التكنولوجيا الخاص بالنظام مما يتيح استخدام إطار موحد حديث للتكنولوجيا لجميع تطبيقات إدارة الوثائق بما في ذلك النظام الجديد لإدارة السجلات المؤسسية.

النظام العالمي لإدارة الموارد

293- جرى خلال 2010، تجميع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يتضمن استبدال نظام المحاسبة الميدانية، والارتقاء بنظم تخطيط موارد المنظمة لدى أوراكل من خلال إصدار 12، وتطبيق السفريات الجديد لإلغاء نظام أطلس، في برنامج واحد للاستفادة من التآزر بين مختلف الأنشطة (الإدارة والتصميم والإعداد والاختبار والاتصالات والتدريب). وقد أتاح هذا النهج الجديد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الاستفادة من الوظيفة الجديدة المتاحة في الإصدار 12 من أوراكل في نفس الوقت الذي ضمن فيه عدم حاجة المنظمة في المستقبل إلى الاعتماد على نسخة غير مدعمة من نظام تخطيط موارد المنظمة في 2013. كما ساعد النهج البرامجي في إعادة التركيز على فوائد الأعمال وإدخال تحسينات على العملية بطريقة أكثر شمولا ولا سيما تحسين نظام البرنامج ليشمل جميع العمليات التي تغطيها الوظائف المعيارية مثل المشتريات وعمليات الموارد البشرية من غير الموظفين في جميع مواقع المنظمة.

294- وفيما يتعلق بإدارة وهيكل التسليم، طبق البرنامج نهجا أكثر تجانسا. وطبق البرنامج نهجا أكثر تجانسا. وأنشئ مكتب إدارة البرنامج للاستفادة من عمليات التآزر، ودخل مرحلة التشغيل الكامل خلال 2011. ويخدم المكتب جميع عمليات الإدارة ورصد الميزانية، وإدارة أماكن المكاتب، والتعيين والمشتريات. وشكل فريق لضمان الجودة لتنسيق ودعم أنشطة الاختبار خلال الفترة 2012-2013.

295- وعلى جانب التسليم، أعيدت هيكلة البرنامج ليشمل الأفرقة المركزة على المخرجات الفنية والإدراج والبنية الأساسية ونظم معلومات الإدارة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام غير المزودة بنظام، والميدان، والمشتريات، وحسابات الدفع،وحسابات القبض، وإدارة النقدية، والأصول الثابتة، ودفتر الأستاذ العام، وتعيينات الموارد البشرية، وإدارة الوظائف، وتوزيع الموظفين ونظام تقييم وإدارة الأداء وخدمة الموظفين وغير الموظفين، وكشوف المرتبات.

نظام معلومات الإدارة

296- شهدت الفترة المالية 2010-2011 الخطوات الأولى صوب إنشاء نظام متكامل لمعلومات الإدارة للمنظمة. ووضع المشروع طائفة عريضة من المخرجات للاستخدام من جانب المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية لتمكينها من أداء عملها بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. ويشمل ذلك تقارير الموارد البشرية وتحليلها، والتقارير المالية التي يجري تسليمها بصورة تلقائية للمكاتب الميدانية والخاصة بالمشروعات، وقدرات رصد مساهمات البرنامج العادي، وإدارة المشتريات، وآليات الرصد لخطة العمل الفورية.

إطار دعم إدارة الموارد البشرية

297- نفذ الكثير من التعزيزات والتغييرات في تطبيقات أوراكل المعنية بالموارد البشرية في المنظمة، بما في ذلك التعيينات عن طريق الإنترنت، وإدارة التعلم، وإدارة الوظائف، وإدارة الأداء. وشرع في أنشطة إضافية ومشروعات صغيرة لتحليل وتصميم واختيار الحلول لتسوية المسائل المتعلقة بالدمج ولتعزيز تفاعلات المستعملين مع تطبيقات مجلس إدارة وتقييم الأداء في المنظمة والحد من جولات العمل المكثفة يدويا. واستكملت في 2010 الأنشطة المتعلقة بتصميم القوائم وتطويرها واختبارها. ووزعت إدارة البحث في القائمة عن طريق الإنترنت خلال الربع الأخير من 2011 بالاقتران مع التدريب على التعيينات عن طريق الإنترنت.

مرفق الإنفاق الأمني

298- وافق مؤتمر المنظمة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2005 على مرفق الإنفاق الأمني. وترد ميزانية ومصروفات حماية الموظفين والأرصدة في المقر الرئيسي والميدان تحت الباب 18 المعني بالأغراض الخاصة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011: الإنفاق الأمني وتتولى إدارته دائرة الأمن.

299- تعتبر المنظمة جزءا من نهج موحد يشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها يهدف إلى تحديد وتفعيل السياسات والخدمات الأمنية. ويصادق مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق على طرائق إدارة المخاطر الأمنية، وهي الميزانية التي يجري بعد ذلك تقاسمها فيما بين منظمات منظومة الأمم المتحدة. ويقوم مستشارو الأمن على الصعيد الإقليمي والمستوى القطري بدعم كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بخفض المخاطر المحددة وبشأن تدابير التخفيف من وطأتها.

300- وخلال الفترة المالية، واصل المدير العام العمل كمسؤول معين لأمن الأمم المتحدة في إيطاليا ورأس فريق إدارة الأمن وفقا لترتيبات ثنائية محددة اتفق عليها مع إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وفي هذا الصدد، سعت المنظمة إلى ضمان إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات مكاتبها الميدانية من جانب مستشاري الأمن في الأمم المتحدة، وشاركت

بنشاط في تصميم وتنفيذ السياسات الأمنية للأمم المتحدة من خلال مشاركتها في العديد من آليات الاتصال المشتركة فيما بين الوكالات.

أمن المقر الرئيسي

301- تتألف الأعمال الروتينية بفحص نحو 250 شخصا يوميا والسماح لهم بالدخول، وتجهيز أكثر من 000 60 بطاقة مرور سنويا. وعلاوة على الاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى بمشاركة الوزراء، قدمت الخدمات لمناسبتين رئيسيتين نظمتا بمشاركة العديد من رؤساء الدول والحكومات في 2010–2011.

302- وحسنت دائرة الأمن من نظم الإنذار بالحرائق ونظم الإنذار المضادة للاقتحام وكاميرات التليفزيون بالدوائر المغلقة، وركبت أجهزة تسجيل وإذاعة رقمية جديدة. ووضعت في الفترة 2008–2009 سياسات جديدة لمراقبة دخول الأفراد والسيارات، ويجري تنفيذها بإطراد في 2010–2011 (بما في ذلك إقامة جناح الدخول الأمني).

الأمن الميداني

303- ارتفع معدل امتثال المكاتب الميدانية للمنظمة لمعايير الأمم المتحدة للأمن من 75 في المائة في 2008–2009 إلى أكثر من 85 في المائة في 2010–2011. وحقق ذلك من خلال تحسين التنسيق والخدمات الاستشارية مع الميدان وعن طريق تمويل شراء معدات وخدمات الأمن ووضع دائرة الأمن في المنظمة، بالتعاون مع موظفي الأمن المعارين من الأمم المتحدة خريطة للمخاطر على المكاتب الميدانية للمنظمة، وحددت تدابير التخفيف التي تنفرد بها مكاتب المنظمة وموظفيها.

304- وفيما يتعلق بالنسبة المتبقية من المكاتب والبالغة 15 في المائة، ستكون عملية الامتثال لمعايير الأمم المتحدة للأمن مسألة معقدة ومرتفعة التكاليف. وسوف تتطلب، في معظمها، إعادة النقل إلى أماكن مكاتب جديدة. وتعتمد المنظمة في ذلك إلى حد كبير على تعاون سلطات الحكومة المضيفة. وأشرفت دائرة الأمن في المنظمة كذلك على إعادة تسكين موظفي المنظمة في أربعة مواقع ثلاثة منها في شمال أفريقيا وواحد في آسيا نتيجة لتزايد الاضطرابات المدنية أو الكوارث الطبيعية.

305- وتمتثل المنظمة بالكامل لمبدأ نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة القائل "كيف تبقى" مقابل "متى تغادر" في توجيه سياساتها في البيئات غير الآمنة أو غير المستقرة. وقد أصدرت المنظمة منذ قليل سياسة جديدة للأمن الميداني لتوضيح مشروعات جميع أصحاب المصلحة، وستعد خطوط توجيهية لكي يمكن تطبيق هذا المبدأ بأمان في الواقع العملي.

306- وقامت المنظمة أيضا بنشر موظفين فنيين للأمن في المكاتب الميدانية لتوفير المساعدات المباشرة وتقديم المشورة للمديرين في المنظمة والاتصال مع المنظمة وموظفي الأمن في الأمم المتحدة واستعراض امتثال مرافق المنظمة للمعايير الأمنية للأمم المتحدة. وفي 2011، قامت المنظمة بتعيين موظف أمن دولي في إسلام أباد يغطي كلا من باكستان وأفغانستان، وموظف أمن وطني للصومال يوجد مقره في كينيا. ويعمل هذا الموظفان الأمنيان في تعاون وثيق مع برامج المنظمة لتعزيز المساعدات الأمنية ومن ثم ضمان ارتفاع مستوى الكفاءة. وأدى ذلك إلى تنفيذ تدابير وقائية من بينها القدرة على الاستجابة السريعة للطلبات الأمنية من ممثليات المنظمة، وتوفير المتابعة للتوصيات المصاغة لزيادة مستوى الامتثال لمعايير الأمم المتحدة.

التوقعات والدروس المستفادة

307- وتعزز المنظمة من تعاونها مع البلدان المضيفة وخبراء إدارة شؤون السلامة والأمن وتتوسع بصورة طفيفة في حضور موظفي الأمن الدوليين في البلدان شديدة المخاطر. سوف تواصل المنظمة في الفترة 2012–2013 تنفيذ *خطة العمل لتحسين الأمن والسلامة وأنشطة إدارة الأزمات في المنظمة*. ويتمثل الهدف في مواصلة تعميم إدارة المخاطر الأمنية ودعمها في جميع الأنشطة البرامجية والتشغيلية للمنظمة. وفي هذا المجال، سوف يضطلع التدريب بدور رئيسي للموظفين عموما ولأخصائيي الأمن مع اهتمام خاص بالتوعية الأمنية، وإعداد الملامح، والسلامة من الحرائق ومراقبة الدخول وتلبية احتياجات الميدان.

الشكل 23: الإنفاق الأمني في 2010–2011

Q01: أمن المقر الرئيسي للبرنامج العادي	**بآلاف الدولارات**
المخصص الصافي	13,994
الإيرادات (المؤجلة)	(70)
برنامج العمل المعدل	14,064
الإنفاق بسعر الصرف الذي أعدت به الميزانية	**13,843**
الفروق في الإنفاق (التجاوز) الأقل	221
مجموع الموارد	14,064

Q02: أمن الميدان للبرنامج العادي	**بآلاف الدولارات**
المخصص الصافي	9,498
الإيرادات (المؤجلة)	(4,021)
برنامج العمل المعدل	13,519
الإنفاق بسعر الصرف الذي أعدت به الميزانية	**8,112**
الفروق في الإنفاق (التجاوز) الأقل	1,386
مجموع الموارد	**13,519**

باء- *التزام بالتحسين*

308- منظمة الأغذية والزراعة منظمة للتعلم. وتحتاج لكي تحقق فعاليتها، إلى أن تتكيف بصورة مستمرة مع البيئة التي تتزايد فيها الشكوك، وتنمية القدرات للتعامل مع التغييرات في المستقبل. وتشكل الكفاءة والفعالية والقيمة مقابل المال عنصر متزايد الأهمية في الطريقة التي تسعى بها المنظمة لتنفيذ برامجها وأنشطتها. ويتناول هذا القسم من التقرير المبادرات الشاملة التي تهدف إلى ضمان أن تتمكن المنظمة من التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين:

- خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة؛
- الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة؛
- الصندوق المتعدد التخصصات؛
- الاخضرار المؤسسي.

خطة العمل الفورية

- تحتوي خطة العمل الفورية على 274 إجراء لتجديد المنظمة. وقد استكمل العمل في نهاية الفترة المالية من 221 إجراء (81 في المائة).
- الأولوية الرئيسية القائمة هي في تحديد الفوائد والإبلاغ عنها.

309- شهدت الفترة 2010–2011 اشتراك المنظمة بالكامل في تنفيذ خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. وتمثل خطة العمل هذه حزمة شاملة وطموحة من الإصلاحات الرامية إلى أن تصبح المنظمة سليمة ومستجيبة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

310- وكان الهدف الجامع لخطة العمل الفورية خلال 2010–2011 يتمثل في مواصلة تحويل المنظمة إلى منظمة تدير النتائج بدعم من المجالات الرئيسية للعمل "كمنظمة واحدة" وإصلاح الموارد البشرية وإصلاح نظم التنظيم والإدارة مع دعم هذه الأنشطة من برنامج لتغيير الثقافة وإصلاح الحوكمة والإشراف.

التقدم الكمي وحالة إجراءات خطة العمل الفورية خلال 2010–2011

311- تبين الأرقام الواردة أدناه التقدم الكمي الذي حدث في تنفيذ خطة العمل الفورية خلال الفترة المالية. وباختصار، فإن من بين إجراءات الخطة البالغة 274، انتهى العمل من 118 إجراء في 2009، و25 إجراء في 2010، و78 إجراء في 2011، بما يصل إلى مجموع عدد الإجراءات التي استكملت بمقدار 221. ويبلغ عدد الإجراءات التي

رحلت إلى 2012–2013 مقدار 53 إجراء[18]. وفي حين أن من السابق لأوانه تحقيق الفوائد الكاملة من الكثير من الإصلاحات، بدأت بعض الفوائد الملموسة الرئيسية في الظهور مع تقدم العمل في تنفيذ الخطة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أبلغت المنظمة الرؤية والفوائد المتوقعة للمجلس في الوثيقة CL143/10.

الشكل 24: التقدم الكمي وحالات خطة العمل الفورية خلال الفترة 2010–2011

الحالة	حتى 2009/12/31	حتى 2010/12/31	حتى 2011/12/31
استكمل في 2009	118	118	118
استكمل في 2010	-	25	25
استكمل في 2011	-	-	78
برنامج خطة العمل الفورية في 2010–2011	154	-	-
جاري العمل	-	102	41
تأخيرات طفيفة	-	15	1
تأخيرات طويلة	-	0	9
غير ذلك	-	12	0 [19]
مقترح إلغاؤها	-	-	2
المجموع	**272**	**272**	**274** [20]

الجوانب المالية لخطة العمل الفورية

312– بلغت الميزانية الإجمالية لبرنامج خطة العمل الفورية في الفترة 2010–2011 مقدار 44.91 مليون دولار أمريكي. وفي نهاية ديسمبر/كانون الأول 2011 بلغت المصروفات الصافية للخطة في 2010–2011 مقدار 40.43 مليون دولار أمريكي مما يترك رصيدا حرا للخطة قدره 4.476 مليون دولار أمريكي. ويتضمن الجدول التالي معلومات مفصلة عن ميزانية ومصروفات الخطة لكل مشروع في 2010–201 1.

313– وحسب التفويض بمقتضى قرار المؤتمر 2011/5 (C 2011/REP)، فإن الرصيد الحر الكامل من مخصصات الفترة 2010–2011 البالغ 4.476 مليون دولار سوف يستخدم في التنفيذ الكامل للخطة، بما في ذلك تكاليف الاستثمار لمرة واحدة التي ستتكبد خلال الفترة المالية 2012–2013. وسوف يضاف مبلغ 1.028 مليون دولار تكاليف الاستثمار لمرة واحدة في 2012. وسوف يعادل المبلغ المتبقي وقدره 3.448 مليون دولار تكاليف الخطة المتكررة المدرجة

[18] قدمت الوثيقة CL 143/10، ملحق الويب لدورة المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 توضيحا موجزا للأسباب الكامنة وراء التأخيرات الطويلة المبلغة بالنسبة لستة إجراءات.

[19] وضعت الإدارة خلال 2011 مجموعة منقحة من حالات خطة العمل الفورية لتحسين تعريف "جاري العمل" و"تأخيرات طفيفة" و"تأخيرات طويلة" وأعادت وفقا لذلك التصنيف 12 إجراء في فئة "غير ذلك" اعتبارا من 2010/12/31.

[20] كما أبلغ المجلس في الوثيقة CL 143/10، ملحق الويب خلال 2011، أدخلت الإدارة إجراءين جديدين للخطة هي الاتصالات في خدمة الإصلاح مع الموظفين والأعضاء مما أدى إلى زيادة إجراءات الخطة من 272 إلى 274.

في ميزانية 2012–2013 والذي سوف يستخدم بعد ذلك في شكل مساهمة في الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة في 2012–2013.

الشكل 25: ميزانية ومصروفات خطة العمل الفورية في 2010-2011 (بملايين الدولارات)

	الميزانية الأصلية	مجموع الإنفاق	الرصيد
المشروع 1: إصلاح الأجهزة الرئاسية	3,350	3,109	0,241
المشروع 2: المراجعة	0,300	0,244	0,056
المشروع 3: التقييم	1,100	1,046	0,054
المشروع 4: المبادئ الأخلاقية	1,000	0,906	0,094
المشروع 5: إصلاح البرمجة ووضع الميزانية والإدارة المعتمدة على النتائج	0,900	0,365	0,535
المشروع 6: النشر بجميع لغات المنظمة	0,380	0,395	-0,015
المشروع 7: تعبئة الموارد وإدارتها	1,434	1,179	0,255
المشروع 8: برنامج التعاون التقني	0,280	0,153	0,127
المشروع 9: اللامركزية	0,390	0,360	0,030
المشروع 10: هيكل المقر الرئيسي	0,630	0,637	-0,007
المشروع 12: الشراكات	1,380	1,204	0,176
المشروع 13: المشتريات	3,185	3,008	0,177
المشروع 14: السفريات	0,300	0,124	0,176
المشروع 15: الترجمة والطباعة	0,200	0,153	0,047
المشروع 16: السجل	2,400	2,530	-0,130
المشروع 19: تحسين الاتصالات البعيدة	5,145	4,695	0,450
المشروع 20: إصدار 12 من أوراكل	2,350	2,381	-0,031
المشروع 21: إجراءات أخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات	3,570	2,946	0,624
المشروع 22: إدارة مخاطر المنظمة	0,700	0,477	0,223
المشروع 23: تغيير الثقافة	2,300	1,642	0,658
المشروع 24: نظم تقييم وإدارة الأداء	1,400	1,285	0,115
المشروع 25: إطار القدرات (الكفاءات)	2,143	2,057	0,086
المشروع 26: التنقل	1,650	2,200	-0,550
المشروع 27: إجراءات الموارد البشرية الأخرى	5,270	4,429	0,841
المشروع 28: متابعة الإدارة	2,853	2,721	0,132
المشروع 29: الاتصالات في خدمة خطة العمل الفورية	0,300	0,188	0,112
المجموع	**44,910**	**40,434**	**4,476**

اتجاه خطة العمل الفورية اعتبارا من 2012

314- وسوف تتخذ الإدارة خلال 2012 إجراءات في ثلاثة مجالات هي:

(أ) مبادرة تحقيق الفوائد التي ستطلق لتحديد الفوائد المتحققة والتي تتحقق من تنفيذ برنامج خطة العمل الفورية والإبلاغ عنها؛

(ب) سيجري تعميم إجراءات الخطة في عمل شعب المنظمة وإدارتها؛

(ج) الإسراع لاستكمال إجراءات الخطة المفتوحة خلال 2012 لاستكمال أكبر قدر ممكن منها في 2012.

الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة

- مواصلة الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة خلال الفترة المالية والبالغ مجموعها 37.5 مليون دولار أمريكي مما يحقق الهدف المحدد. وجاء ما يقرب من نصف الوفورات من خفض الوظائف برتبة مدير.
- تحقق الهدف البالغ 10.4 مليون دولار أمريكي للوفورات لمرة واحدة.

315- وافق قرار المؤتمر 2009/3 على مخصصات ميزانية 2010–2011 البالغة 1000.5 مليون دولار أمريكي تتضمن خفضا بمبلغ 12.4 مليون دولار أمريكي لمكاسب غير محددة من الكفاءة و10.4 مليون دولار لوفورات لمرة واحدة. وهذه المبالغ بالإضافة إلى 19.6 مليون دولار أمريكي عن حالات زيادة في الكفاءة كانت مقررة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011، و5.3 مليون دولار أمريكي في شكل وفورات تتحقق في إطار خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة. وطلب المؤتمر إلى المدير العام إبلاغ لجنة المالية بالتعديلات الجارية في برنامج العمل بالنسبة لمزيد من مكاسب الكفاءة غير المحددة والوفورات لمرة واحدة التي لم تظهر في هيكل الأبواب في ذلك الوقت.

316- واعترفت لجنة المالية في دورتها الثانية والثلاثين بعد المائة في أبريل/نيسان 2010، بأهمية متابعة الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة سواء من خلال المبادرات القطاعية بواسطة شعب المنظمة "من خلال الوفورات المؤسسية. ودعت الأمانة إلى أن لا تغيب عنها المحافظة على جودة وكفاءة الخدمات التي تقدم للدول الأعضاء تمشيا مع التعريف المعتمد للوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة[21]. واستعرضت اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 التوزيع التقريبي للمكاسب الناشئة عن زيادة الكفاءة المقررة والوفورات لمرة واحدة في كافة أبواب الميزانية. وإدراج تقرير مرحلي في التقرير التجميعي منتصف المدة[22].

[21] الفقرة 24 من الوثيقة CL 110/REP

[22] الفقرات من 36–43 من الوثيقة FC 138/6 – PC 106/7.

317- وحققت المنظمة ما يقرب من 37.5 مليون دولار أمريكي من الوفورات المتكررة في الفترة المالية 2010–2011، بما في ذلك وفورات لفترة مالية تبلغ 5.3 مليون دولار أمريكي من خلال إجراءات خطة العمل الفورية، وهو ما يتماشى بالكامل مع المبلغ المتكرر المتوقع في الميزانية البالغ 37.3 مليون دولار أمريكي. وقد تحققت هذه الوفورات من خلال تدابير وضعت في خمس فئات مؤسسية من حالات الكفاءة.

318- **تحقيق خفض في تكاليف المدخلات** (تقدر مكاسب الكفاءة بمبلغ 7.1 مليون دولار أمريكي). ويشمل ذلك الوفورات خفض الخبرات الاستشارية، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات والسفريات والتكاليف الطبية. فعلى سبيل المثال، تحقق في مجال السفريات خفض في التكاليف من خلال استخدام عقود الخدمات الأكثر مردودية للتكاليف وترتيبات السفر المبكرة، وحجز التذاكر مقدما فضلا عن زيادة استخدام رحلات الطيران المنخفضة التكاليف، وشراء التذاكر عن طريق الإنترنت. وتحققت وفورات أخرى من خلال الترويج للمبادرات الخضراء مثل ترشيد استخدام أجهزة الطباعة. ونشأت الوفورات في تكاليف الاتصالات عن الاستثمار في الموصلية، والسعي بقوة إلى استخدام موردي الاتصالات البعيدة بأقل التكاليف، وزيادة استخدام المؤتمرات عن بعد وبالفيديو.

319- **تبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي** (تقدر مكاسب الكفاءة بمبلغ 6.7 مليون دولار أمريكي). اتخذت المنظمة العديد من المبادرات في هذا المجال بما في ذلك نظام جديد لإدارة السجلات، وخفض تكاليف الترجمة التحريرية والفورية، والنهوض باستخدام الويب والنسخ الإلكترونية من التقارير والنهوض باستهداف متلقي الوثائق. ومع تعديل سياسة المشتريات المؤسسية الذي بدأ تنفيذه في يناير/كانون الثاني 2010، أتاح التعاون بين وكالات الأمم المتحدة الأخرى للمنظمة تحقيق وفر في 23 اتفاقا إطاريا مع الأمم المتحدة من خلال تجنب عمليات العطاءات المزدوجة والاستعراضات القانونية. وأنشئ فريق مشترك للمشتريات للعطاءات المشتركة في المقر الرئيسي بواسطة الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها مما أدى إلى تحقيق وفورات نتيجة لزيادة القوة في السوق.

320- **الخفض الانتقائي للوظائف على مستوى المدير** في المقر الرئيسي أسفر عن وفورات تقدر بنحو 18.5 مليون دولار أمريكي في 2010–2011. وقد تضمن الخفض عموما خفض 40 وظيفة من مستوى المدير في المقر الرئيسي منذ 2008، فضلا عن عدد من وظائف الخدمات العامة المرتبطة بها والتي إما ألغيت أو خفضت رتبتها أو تعديل مهامها بما حقق وفورات للفترة المالية قدرها 23.4 مليون دولار أمريكي سيتحقق المبلغ الأخير منها وقدره 2.5 مليون دولار أمريكي في 2012–2013.

321- **التعديل المطرد في مزيج مدخلات الموارد البشرية** (تقدر مكاسب الكفاءة بنحو 3.1 مليون دولار أمريكي) ويشمل خفض مستوى بعض الوظائف مثل تلك التي كان يشغلها المتقاعدون والتشجيع على زيادة استخدام الموظفين الفنيين الشبان. ويسند الاهتمام المناسب لإدارة هذه التعديلات بعناية لضمان فرص الترقي للموظفين، وأفضل مزيج للموارد البشرية من الموظفين وغير الموظفين اللازمة لتسليم الخدمات ولضمان المحافظة على المعارف والقدرات التقنية

المؤسسية البالغة الأهمية. وطبقت المنظمة كذلك في 2010 تجميد لأتعاب عقود الاستشاريين الجديدة وخفض أتعاب متقاعدي الأمم المتحدة.

322- **زيادة قاعدة التمويل لبرنامج العمل من خلال المزيد من الموارد من خارج الميزانية** (تقدر مكاسب الكفاءة بمبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي). وقد تم استرداد تكاليف المنظمة من: (1) الاستردادات من برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مقابل الخدمات التي قدمتها لهما المنظمة من خلال وحدة تأشيرات السفر؛ (2) تحسن القدرة على استرداد الإيرادات المتحققة من تكاليف الرعاية والاستخدام؛ (3) تقاسم تمويل الوظائف التي أسهمت فيها الموارد من خارج الميزانية بصورة مبادرة في برنامج العمل؛ (4) استعراض وتحسين سياسة استرداد التكاليف بما في ذلك رصد الإيرادات المتحققة واستردادها في الوقت المناسب؛ (5) زيادة كفاءة استرداد التكاليف مقابل خدمات الدعم التقني التي تقدم لمشروعات برنامج التعاون التقني وحسابات الأمانة؛ (6) الجهود التعاونية مع الوكالات الأخرى بشأن تعبئة الموارد من خارج الميزانية.

الوفورات لمرة واحدة

323- أوضح المؤتمر أن من الضروري أن تشمل الوفورات لمرة واحدة البالغة 10.4 مليون دولار المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الوفورات التي تحدث بصورة عرضية لمرة واحدة فقط في الفترة المالية 2010–2011. فمن ناحية، خضعت الوظائف الشاغرة لإدارة استثنائية من خلال استخدام العاملين لفترات قصيرة بصورة مؤقتة مما حقق وفورات لمرة واحدة دون الإضرار بالتسليمات اللازمة في إطار برنامج العمل. وتحققت وفورات أخرى لمرة واحدة من خلال خفض السفريات وخفض نطاق أو إلغاء الاجتماعات والوثائق المقررة وإرجاء مصروفات تشغيلية تقديرية أخرى مثل شراء المعدات.

حساب الابتكارات

- قدم الدعم لعدد 23 مشروعا مبتكرا.
- حققت المشروعات التي حصلت على الدعم من الحساب وفورات كفاءة وحسنت من الممارسات غير الضارة للبيئة.

324- أنشئ حساب الابتكارات في المنظمة للتشجيع على تقديم المقترحات المبتكرة وتوفير أموال أساسية لوضع وتطبيق أفكار جديدة واعدة يمكن أن تزيد من كفاءة المنظمة وفعاليتها. وكان من المتوخي من الحساب أن يستخدم كأموال أساسية للاستثمار حيثما يكون ضروريا لتحقيق وفورات وزيادة الفعالية، فضلا عن تقديم الحوافز والمكافآت للوحدات التي تقدم مقترحات مقنعة ومبتكرة. وقد خصصت المنظمة مبلغ 1.4 مليون دولار أمريكي لهذا الحساب في الفترة 2010–2011.

325- ويعرف حساب الابتكار الابتكارات بأنها وسائل عمل جديدة وأفضل:

(أ) تسفر عن **وفورات ناشئة عن زيادة الكفاءة** من خلال خفض تكاليف المدخلات، وتبسيط عمليات الدعم الإداري والتشغيلي، وتعديل مزيج الموارد البشرية، وتحسين استرداد التكاليف أو خفض مستوى الوظائف؛ و/أو

(ب) **زيادة الفعالية** التي تسلم بها مخرجات البرنامج فضلا عن خفض تكاليف مدخلات البرنامج.

326- ويجري تقييم المقترحات واختيارها من خلال عملية طلبات تنافسية، ويتوقع أن تظهر الابتكارات نتائج وآثار تقاس في ضوء خطوط أساسية مع مؤشرات كمية ونوعية.

استخدام حساب الابتكار في 2010-2011: حقائق وأرقام

327- ووصل في الفترة 2010-2011 أكثر من 40 مقترحا. وبعد استعراض دقيق، جرى تمويل 23 مقترحا أقيم 8 منها في المكاتب الميدانية. وكانت المقترحات المختارة تدعم نهج مبتكرة تحقق خفضا في التكاليف إزاء تدفقات العمل الميداني، وتعبئة الموارد وجمع التبرعات وتسليم وظائف المنظمة الأساسية، والارتقاء بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتيسير الشراكات المشتركة بين التخصصات والشاملة للإدارات، وتعزيز وظيفة الموارد البشرية في المنظمة.

328- وفي عام 2011، حددت المجموعة الاستشارية لحساب الابتكار عددا من النتائج الناجحة بصورة خاصة والتي أوصت بزيادة عرضها في كافة أنحاء المنظمة. وسوف توضع في 2012 إستراتيجية موجهة للاتصال لضمان نشر الدروس المستفادة والتشجيع على تكرارها، ونقل هذه المبادرات على نطاق المنظمة إلى المكاتب والإدارات الأخرى.

329- وتشتمل الأمثلة على الابتكارات الناجحة أن هناك مجالا لتكرارها في الفترة 2012-2013 وما بعدها ما يلي:

- **نظام للمكاتب صديق للبيئة** صممه ونفذه مكتب المنظمة القطري في بيرو. ونفذ هذا المشروع خطة "المكتب الأخضر" التي تتألف من برنامج لإعادة التدوير، واستخدامات المياه والكهرباء بقدر أكبر من الكفاءة، وحملة توعية لتحقيق تخفيضات طويلة الأجل في تكاليف الطاقة وتعزيز عمليات حماية البيئة. وأظهرت ممثلية المنظمة في بيرو، باستثمار زهيد يبلغ 500 8 دولار أمريكي أن بالإمكان تحقيق وفورات كبيرة متكررة من حيث تكاليف الكهرباء (10 في المائة) والمياه (30 في المائة) والورق (15 في المائة) وما يتصل بذلك من تكاليف.
- **أتمتة تنمية التعلم بالوسائل الإلكترونية في البلدان الأعضاء في المنظمة** وذلك بقيادة مكتب تبادل المعرفة والبحوث والإرشاد. واستحدث المشروع نظاما مؤتمتا لإقامة دورات تفاعلية للتعلم بالوسائل الإلكترونية يخدم حاليا أكثر من 000 160 مستعمل على الصعيد العالمي ويعطي طائفة من القضايا تشتمل الأمن الغذائي

والدستور الغذائي، والحق في الغذاء وتقييم الآثار والموارد الوراثية النباتية. ويتوقع أن يخفض النظام الجديد من الوقت اللازم لإعداد الموارد التفاعلية بنسبة 50 في المائة وخفض التكاليف بمقدار 000 75 دولار أمريكي سنويا. وقد تتزايد هذه الوفورات بمرور الوقت بالنظر إلى تنامي الطلب على التعلم بالوسائل الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، يحتوي المشروع على مستودع لهدف التعلم لإدارة المحتويات التي وضعت بالفعل. وتتوقع المنظمة أن يخفض هذا المستودع من الوقت الذي تستغرقه عملية إدارة المحتويات بنسبة 10 في المائة مما يؤدي إلى تحقيق وفورات إضافية تبلغ 000 15 دولار أمريكي.

- **تحقيق تقدم في استراتيجيات المنظمة للاتصالات والتسويق وجمع التبرعات باستخدام تكنولوجيا الجوال.** وقد وضعت ذلك إدارة الغابات في المنظمة. فقد وضعت إدارة الغابات في وقت يتوافق مع السنة الدولية للغابات استخداما للجوال للوصول بعمل المنظمة في مجال الغابات إلى جيل متنامي من مستخدمي تكنولوجيا الجوال. ويوفر هذا الاستخدام للجوال للمستعملين خيار التبرع بصورة مباشرة لمشروعات برنامج تليفود الخاصة بالغابات على المستوى القطري. وقد تمكنت إدارة الغابات بفضل هذا الاستخدام للجوال من إمكانية الوصول إلى 120 مليون مستعمل إضافي. وتتمتع استخدامات الجوال، بفضل تبسيطه وتطبيق اللامركزية على عملية التبرع بقدرة تحقيق زيادة كبيرة في المساهمات الطوعية من الجمهور العام. وتشير التقديرات إلى أن التسويق المباشر من خلال استخدام الجوال مقابل جلسات المعلومات المباشرة التقليدية سوف يحقق أكثر من 000 10 دولار أمريكي سنويا من وفورات الإدارة.

الحساب المتعدد الجوانب

330- كان الحساب المتعدد التخصصات مبادرة جديدة في إطار الخطة المتوسطة الأجل الحالية تهدف إلى تعزيز التعاون عبر خطوط التخصصات والإدارات من خلال تقديم المنح لتحقيق التقدم في العمل التعاوني والشامل في المنظمة.

331- وخصصت المنظمة 3.1 مليون دولار أمريكي للحساب في الفترة الحالية 2010-2011، وهو المبلغ الذي استخدم في دعم سبعة مقترحات: تغير المناخ، والجنسانية والأمن الغذائي وتحسين توافر وجودة الإحصاءات، وتقييم وإدارة مخاطر الأمن الحيوي ذات الأولوية، وتعزيز عمل السياسات على المستوى القطري بشأن الاستثمارات الزراعية، وتقاسم المعرفة، وتنمية القدرات والأسواق كوسائل لتحسين سبل العيش والتنمية الريفية.

332- وتشير المعلومات المسترجعة النوعية إلى أن الحساب المتعدد التخصصات قد حقق نجاحا في الترويج لمجالات العمل الشاملة وكوسيلة لتطبيق المهام الأساسية على عمل المنظمة. وجرى إبراز تحسين التعاون، وتقاسم المعرفة والعمل كفريق باعتبارها نتائج رئيسية للمنح بالإضافة إلى الإنجازات التقنية. وأبلغ الحاصلون على هذه المنح عن إنجازات كبيرة مثل تحسين جودة الإحصاءات نتيجة لزيادة التعاون المشترك بين الإدارات في حين أبرز آخرون أن الحساب ساعد على تقاسم المعرفة وتحسين مبادرات تعميم الجنسانية.

333- وتشمل الأمثلة عل نوع العمل الذي وفر له الحساب الدعم ما يلي:

(أ) **الإحصاءات العالية الجودة من خلال تعزيز التنسيق عبر الوحدات التقنية والإحصائية**. يمكن تحسين العمل المشترك بين الإدارات سواء من حيث نطاق الإحصاءات المتحققة أو القيمة التي تضيفها. وعلى ذلك، فإن المنحة المقدمة من الحساب المتعدد التخصصات وفر الدعم للعمل الشامل الذى أدى الى أن تقوم المنظمة بتحديث قواعد البيانات المتعلقة بطول الأطفال وتحسين البيانات عن التقزم وسوء التغذية وإدراج المعارف المتخصصة عن الثروة الحيوانية وتغذية الحيوانات في إحصاءات الإنتاج وموازين الأغذية في المنظمة. ووفرت الدعم لإنشاء سجل موحد لتبادل البيانات الوصفية لمصايد الأسماك.

(ب) **تعميم الجنسانية في عمل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**. وفرت منحة من الحساب المنعدد التخصصات الدعم لإقامة حلقة عمل خاصة بشأن الاتجاهات المستقبلية للجنسانية في عمل تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والبحوث والتنمية عقدت في شنغهاي الصين وذلك مباشرة عقب الندوة الدراسية العالمية المعنية بالجنسانية في قطاعي تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. وقد شارك في حلقة العمل هذه خبراء في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والجنسانية من آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأفريقيا، كان الكثير منهم من المشاركين في الندوة الدراسية العالمية. وأسفرت حلقة العمل عن خطة متفق عليها للعمل وتعزيز وتوسيع نطاق شبكات الجنسانية الحالية في أعمال تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك التي تشمل المنظمة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. كما قدمت الدعم لعملية تقييم وتخطيط داخلية بشأن تعميم الجنسانية في عمل المنظمة في مجال إدارة وتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

تخضير المؤسسة

- وضع إستراتيجية لخفض الانبعاثات للفترة 2012-2014 يتوقع أن تخفض نصيب الفرد من الانبعاثات بنسبة 4.8 في المائة.
- انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنظمة خلال الفترة الفترة المالية بمقدار 388 1 طنا متريا وهو ما يعادل الناتج السنوي لعدد 270 سيارة أسرية.

334- مستويات انبعاثات الكربون من عمليات المنظمة ليست غير عادية بالنظر إلى عملها ومسؤولياتها. غير أن خفض أثر الكربون في المنظمة يزيد من فرص النجاح في مكافحة تغير المناخ، وتنمية الزراعة المستدامة. وأخيرا تسعى المنظمة إلى إدراج ممارسات أكثر استدامة في العمليات اليومية سعيا إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف، وتعزيز فعالية المنظمة. وقد ساعدت هذه الجهود المنظمة حتى الآن لكي تصبح أكثر كفاءة للطاقة وأفضل إدارة للموارد بما في ذلك المخلفات.

335- وتضطلع المنظمة بدور نشط في التحول صوب منظومة متعادلة من الناحية المناخية[23]، ومصممة على تحقيق ممارسات الاستدامة المنشودة في كافة أنحاء المنظمة.

336- وتتزامن عملية خفض الانبعاثات من خلال الاستخدام الكفء للموارد عادة مع خفض التكاليف بمرور الوقت. وعلى ذلك فإن جهود التخضير تسير جنبا إلى جنب مع تحقيق مكاسب الكفاءة وتحسين النواتج التنظيمية. والواقع أن المنظمة قد عكفت منذ عدة سنوات على تنفيذ أنشطة داخلية لتحقيق الاستدامة وذلك بالدرجة الأولى في المقر الرئيسي.

337- وخلال الفترة 2010–2011 حققت المنظمة المزيد من النجاح وتشتمل بعض النقاط البارزة ما يلي:

(أ) تقييم أثر الكربون على نطاق المنظمة – أو حصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

(ب) استكملت إستراتيجية لخفض الانبعاثات لتغطية السنوات 2012–2014 (يتوقع خفض 4.8 في المائة من نصيب الفرد في 2014).

(ج) خفض المشتريات من زجاجات المياه البلاستيكية بنسبة 60 في المائة اعتبارا من عام 2008.

(د) اتخذت العديد من تدابير الاقتصاد في الطاقة في المقر الرئيسي للمنظمة، بما في ذلك تحسين كفاءة التدفئة والتبريد وتحسين الإضاءة، ونوعية الموظفين (خفض الانبعاثات بمقدار 100 1 طن متري من معادل ثاني أكسيد الكربون).

(هـ) وعلاوة على الجهود اليومية لتحقيق الاستدامة، اتخذت المنظمة عدد من المبادرات سواء جارية أو مقررة للفترة 2012–2013. وما زالت مجالات العمل الرئيسية متمثلة في كفاءة الطاقة والنفايات:

(و) الارتفاع بماكينات المصاعد والضوابط في المنظمة (3.3 من العائد السنوي من الاستثمارات وخفض بمقدار 288 طنا متريا من ثاني أكسيد الكربون سنويا – وامتصاص الكربون بما يعادل 400 7 شتلة أشجار غرست لمدة عشر سنوات)؛

(ز) تحسين ممارسات إعادة التدوير وخفض النفايات الشاملة؛

(ح) زيادة التعاون مع المكاتب الميدانية في مجال تبادل المعارف وممارسات الاستدامة؛

(ط) تشجيع الموظفين على فصل النفايات وأن تكون أكثر وعيا باستخدام الطاقة (تسجيل الترموستات وإغلاق الأضواء).

[23] الأمم المتحدة (2011، 331) بون كي مون يرحب بالتقرير الجديد عن جهود تخضير الأمم المتحدة. وقد استردت الأمم المتحدة 331، 2011 من تخضير الأزرق: http://www.greeningtheblue.org/sites/default/files/climate%20neutral%20UN%202011_web_0.pdf

الملحق الأول: مصادر معلومات الأداء

1- أكدت الاستعراضات التي أجريت خلال الفترة المالية بواسطة الإدارة والوظائف المستقلة مثل مكتب المفتش العام والشركاء الخارجيين أن النهج الذي اتبعته المنظمة إزاء إدارة النتائج قد عززت من الرقابة المؤسسية إلاّ أن بعض المجالات تحتاج إلى مزيد من التطوير. والتحسينات التي أجريت في أعقاب هذه الاستعراضات تشمل:

(أ) إدخال عملية ضمان الجودة لبيانات الأداء المبلغة توضيحات موثقة عن الأهداف الناقصة والدروس المستفادة؛

(ب) إعادة تحديد العناصر في سلسلة النتائج للترويج لزيادة العمل المشترك بين التخصصات؛

(ج) إعادة صياغة بعض الأهداف والمؤشرات للفترة المالية 2012–2013؛

2- جمعت معلومات الأداء لهذا التقرير باستخدام نهج من أربع مراحل:

(أ) قام الموظفون المسؤولون عن الأنشطة ذات الصلة بكل مجموعة من المؤشرات بتجميع وتوثيق بيانات الأداء ذات الصلة بالإضافة إلى استكشاف سردي لسياق الامتيازات والعقبات والدروس المستفادة/ وعوامل النجاح والإجراءات المتخذة لإجراء التحسينات؛

(ب) استعرضت هذه المعلومات أولا من جانب المشرف المباشر على الموظف ثم بواسطة الموظف المسؤول عن المستوى التالي في سلسلة النتائج؛

(ج) ولدى تجميع هذا التقرير، جرى تقييم البيانات بصورة مستقلة لتحقيق التجانس والاتساق الداخليين، وجرت مراجعة عينة من المؤشرات لتأكيد وجود وثائق دعم مستفيضة وكافية؛

(د) وأجريت مراجعة نهائية مقابل مصادر البيانات قبل النشر.

3- ويعتمد اثنان من مؤشرات الأداء المبلغة في *الملحق الرابع* على بيانات من مصادر خارجية.

(أ) النتيجة التنظيمية 1 من الهدف الاستراتيجي لام: نسبة المساعدات الإنمائية الخارجية المخصصة للأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية (المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛

(ب) النتيجة التنظيمية 1 من الهدف الاستراتيجي لام: تضيف جودة الاستثمار في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية بواسطة مؤسسات التمويل الدولية الشريكة (المصدر: نظام تصنيف الجودة في البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

4– أثبتت التحسينات الأخرى أنها أكثر هيكلية، ولا سيما قوة العلاقات السببية بين مختلف مستويات المؤشرات والأهداف، ولذا سوف تعالج خلال صياغة الخطة المتوسطة الأجل القادمة للفترة 2014–2017.

5– وعلاوة على ذلك، تعرفت عملية تجميع هذا التقرير على المزيد من البيانات بشأن خطوط الأساس، ووضوح المؤشرات والأهداف وقابليتها للقياس، وتغطية المؤشرات والأداء المبلغ في ضوئها (مثل أن المؤشرات تغطي جميع الإنجازات المادية للبرنامج الميداني الممولة من خارج الميزانية). وسوف تعالج هذه المسائل خلال الفترة المالية 2012–2013.

الملحق الثاني: الأبعاد الإقليمية

مقدمة

1- يقدم هذا القسم، معالم برامجية بارزة خاصة بكل إقليم متعلق بأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى. وتيسيرا للنظر، وضعت كلها بصورة عامة أمام خلفية من الخطط المتوخاة على النحو المبين في القسم الإقليمي المقابل في برنامج العمل العمل والميزانية للفترة 2010–2011 (الملحق الأول من الوثيقة C 2009/15).

إقليم أفريقيا

2- ما زالت الزراعة في أفريقيا تواجه معوقات كبيرة. فعلى سبيل المثال، فإن معظم الأراضي الصالحة للزراعة تعتمد على هطول الأمطار الذي يصعب التنبؤ به مع استخدام ما لا يتجاوز 4 في المائة من الموارد المائية المتوافرة في الري. وتعاني البنى الأساسية الريفية للنقل والتخزين والتعبئة من النقص في كثير من الأحيان مما يجعل السلع الزراعية الأفريقية تعاني من عدم القدرة على المنافسة بالمقارنة بالواردات. ويواجه الإقليم أيضا تهديدات شديدة من الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتي تتطلب قدرة استجابة قوية من جانب خدمات الصحة النباتية والبيطرية. وعلى الرغم من التزام رؤساء الدول والحكومات فيها بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة والتنمية الريفية، فإن الإقليم مازال يتسم بمستويات غير كافية بشدة من الاستثمارات في قطاع الزراعة.

عناصر استجابة المنظمة في الفترة المالية 2010–2011

تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

3- وقد تحول الاهتمام الخاص الذي انصب على الترويج للممارسات الزراعية الجيدة لتحقيق جملة أمور من بينها الحد من استخدام المبيدات مع زيادة الغلات في النظم المحصولية للأرز والقطن والخضر، إلى حصول نحو 500 من المرشدين الجدد و000 55 مزارع في سبعة بلدان على التدريب ومهارات التسويق من خلال مدارس المزارعين الحقلية. وجرى أيضا تعزيز عمليات التأهب لمكافحة صدأ القمح، والمراقبة والمكافحة لأمراض الكسافا، في العديد من البلدان. وعقدت حلقات العمل الإقليمية بشأن الوقاية من الآفات النباتية الطارئة وإدارتها (بما في ذلك الأعشاب الضارة)، وهي الحلقات التي غطت 35 بلدا ووصلت ذروتها في وضع استراتيجيات لإدارة الأنواع النباتية الغازية. وجرى من خلال تدريب نحو 50 من موظفي وقاية النباتات، تعزيز قدرات الاستجابة لحالات انتشار الآفات الطارئة في أربعة بلدان في اتحاد نهر مانو.

الثروة الحيوانية

4- وتضمنت الإجراءات النوعية، التي اتخذت في سياق تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية، تعيين جهة اتصال دون إقليمية جديدة للإقليم الفرعي لغرب ووسط أفريقيا، واعتماد البلدان في الإقليم الفرعي "إعلان ليبرفيل" بشأن هذا الموضوع. وقدمت المشورة التقنية وتنمية القدرات للعديد من البلدان في منطقة جماعة التنمية للجنوب الأفريقي بشأن إدارة الموارد الوراثية الحيوانية وما يتصل بذلك من مسك سجلات. وجرى تدريب المراسلين الوطنيين ضمن الشبكة التعاونية المعنية بالتنوع الحيواني وخاصة في غرب ووسط أفريقيا، ويعكف العديد من البلدان على إجراء مراجعة لقواعدها.

مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية

5- تواصل تقديم الدعم النشط للمؤسسات الإقليمية الرئيسية مثل لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، وهيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي ولجانهما الفرعية العلمية، ولجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية لأفريقيا، ومجموعة العمل المخصصة التابعة لها بشأن إقامة شبكات تربية الأحياء المائية. وقد أتاحت المساعدات التي قدمت للبرنامج الخاص لتنمية تربية الأحياء المائية في أفريقيا لأن تتبنى هذه القارة عنصرا رئيسيا في مبادرات تنمية تربية الأحياء المائية في القارة مع اعتماد 10 بلدان عناصر المنهجيات النموذجية للبرنامج.

الغابات

6- صدرت خلال الفترة المالية الخطوط التوجيهية المستعملة عن الإدارة المستدامة للغابات والأشجار لدعم عملية إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الغابات المعتمدة على المجتمع المحلي وتنفيذها بفعالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأعدت المنظمة الفصل المتعلق بالغابات في التقرير الرابع للتنمية المستدامة عن أفريقيا (تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا) الذي يعرض تفاصيل الظروف الطبيعية للغابات وإبراز التحديات التي تواجه القطاع. وتمت أيضا صياغة مشروع إستراتيجية إقليمية عن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في 2011 وهي الإستراتيجية التي سيتواصل أيضا تنقيحها على أساس دون إقليمي وإتاحتها للأعضاء في المستقبل.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واستخدامها

7- تركزت المساعدات التقنية على المشكلات التي تواجه إدارة المياه في الزراعة في أوضاع الندرة الشديدة. وعملت المنظمة بنشاط في الجنوب الأفريقي في تعزيز الزراعة المحافظة على الموارد ومن ثم الإسهام في الإدارة المستدامة للأراضي وتيسير تدابير التكيف مع تغير المناخ. ومثلما حدث بالنسبة لشراكة أرض أفريقيا (TerrAfrica) (التي تتعامل مع

الأراضي)، جرى إحياء شراكة المياه في الزراعة لأفريقيا في 2011 بهدف زيادة الاستثمارات في إدارة المياه في الزراعة مع وضع الأمانة في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا (أديس أبابا).

تنمية الأعمال التجارية الزراعية

8- أطلقت مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، بمشاركة الشركاء الرئيسيين. وفي مارس/آذار 2010، وافق مؤتمر رفيع المستوى عقد في نيجيريا على إعلان لدعم هذه المبادرة التي يجري تجريبها على المستوى العرضي في 11 بلدا. وتشمل الأمثلة على النشاطات الترويجية متنزهات للصناعات الزراعية، وضيع صغيرة للأعمال الزراعية أنشئت في مناطق تجريبية لتعزيز الطابع التجاري. وأجريت في العديد من البلدان عمليات تقييم للسياسات والاحتياجات الإنمائية ولتحقيق الأداء الجيد للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الأعمال التجارية الزراعية.

الأمن الغذائي والتغذية

9- وقد أفاد التدريب الذي قدم بشأن تحليل المخاطر البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ونفذت نشاطات تكميلية أيضا لبناء القدرات، ومعالجة تصميم البرامج الوطنية للرقابة على الأغذية المعتمدة على المخاطر ونظم التفتيش على الأغذية. وأجري استعراض لإمكانيات إقامة صلات رسمية بين بائعي أغذية الشوارع والمؤسسات العامة والخاصة في العديد من بلدان غرب أفريقيا، تتوافر نتائجه الآن للنشر على نطاق واسع والاستخدام في وضع المشروعات. وفي مجال الإحصاءات حيث ما زالت هناك جوانب قصور كبيرة في الإقليم، جرت متابعة زيادة حصول المشتغلين على البيانات والمعلومات الزراعية من خلال قواعد بيانات المنظمة مثل قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة وقاعدة بيانات الإحصاءات القطرية (التي خضعت لمزيد من التطوير) في حين شملت نشاطات بناء القدرات صياغة وتنفيذ التعدادات والمسوحات الزراعية. وكان العمل في شرق أفريقيا يهدف إلى حماية أسواق تصدير الحيوانات في الإقليم، والحد من انخفاض حصول السكان المعرضين على الألبان واللحوم ومنتجاتها نتيجة للصراعات الدائرة. وشمل ذلك وضع خطوط توجيهية ومعايير لمواجهة طوارئ الثروة الحيوانية وما يتصل بذلك من نشاطات مما أدى إلى استفادة 000 125 أسرة في الصومال و200 من المرشدين العاملين في مجال صحة الحيوان في المجتمع المحلي و000 10 من العاملين في الزراعة والرعي في السودان.

إقليم أفريقيا أثناء العمل: من فترة ما بعد الصراع إلى الازدهار

تولى مشروع للمنظمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفير الدعم لنحو 111 رابطة زراعية لإعادة توطين 311 2 من المحاربين السابقين و596 من العائدين في كافة أنحاء البلد. وقد قامت هذه الروابط بدور مزدوج في توفير الدخل لأعضائها وزيادة الإمدادات الزراعية في الأسواق المحلية.

وقدم المشروع نشاطات لإدرار الدخل في البلد حيث يعتمد 70 في المائة من السكان على الزراعة ومصايد الأسماك. كما أتاح للمحاربين السابقين العيش جنبا إلى جنب مع جيرانهم. وأتاح التعايش السلمي إعادة إدراجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في حين ساعدهم التدريب الذي قدمته المنظمة في تحسين المهارات التي مكنتهم من الانتقال في نهاية المطاف إلى سبل معيشة متنوعة وتدعيم عملية حفظ السلام في البلد.

وبمساعدة المنظمة، استطاعت إحدى الرابطات الزراعية التي يدعمها المشروع من تزويد السوق بكمية كبيرة تصل إلى 900 16 كيلوغرام من الذرة. فبوسع أفراد أسر رابطات الأغذية استهلال الأغذية التي يزرعونها وبيع الباقي في الأسواق. ويتخذ أعضاء الرابطات قراراتهم بأنفسهم بشأن ما يفعلونه بالأرباح، وإعادة استثمار الدخل في شراء المعدات الجديدة وتكوين الأموال التي تقدم منها القروض بفوائد للأعضاء. ويستطيع الأعضاء مع تراكم أموالهم بناء منازلهم وسداد مصاريف المدارس والمصروفات الطبية وشراء رقع من الأراضي لإقامة الحدائق للأسواق.

الاستثمار

10- شملت عمليات دعم الاستثمار، إصدار مذكرات المفاهيم وجلسات التوعية لأصحاب المصلحة بشأن آليات التمويل المبتكرة والتي كان من نتائجها انضمام المنظمة إلى المجموعة القيادية للتمويل المبتكر في سبتمبر/أيلول 2010. وتواصل تقديم الدعم للعمليات القطرية تحت إشراف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا من خلال جملة أمور من بينها مراجعة وثائق الموائد المستديرة والمواثيق، وتنظيم الموائد المستديرة واجتماعات الأعمال وتوفير تنمية القدرات في فترة ما بعد بعد الميثاق. وبدأ العمل في 2010 في ثلاثة مشروعات إقليمية بتمويل من مرفق البيئة العالمية. وبحلول نهاية عام 2011، كانت المنظمة تدعم شراكات قطرية لتصميم أكثر من عشرة مشروعات إضافية يمولها مرفق البيئة العالمية في الإقليم.

التطورات والقضايا الأخرى

11- وثمة تطور بارز حدث في المكتب الإقليمي يتمثل في إنشاء دائرة إقليمية لتنسيق البرامج لتيسير إشراف المدير العام المساعد/الممثل الإقليمي، وتغطي تدخلات كل من البرنامج العادي ومن خارج الميزانية. وستتولى الدائرة أيضا رصد عملية تطبيق اللامركزية في الإقليم. وتعمل الآن أربعة جهات اتصال لبرنامج التعاون التقني في كل إقليم فرعي للنهوض بعمليات التنسيق في إدارة المخصصات الإقليمية للبرنامج. وقدم التدريب لموظفي الشؤون الإدارية والتشغيلية في مكاتب المنظمة القطرية.

12- وتظل هناك من بين القضايا الفنية التي ينبغي أن تظل عالقة في الأذهان في برامج العمل في المستقبل، الحاجة إلى الاشتراك بصورة أكثر استباقية مع مختلف الشركاء الإقليميين في الترويج للتفاعلات المثمرة بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة موارد من خارج الميزانية فضلا عن التعاون مع القطاع الخاص على المستويات الصغيرة والمتوسطة والواسعة النطاق. ويتعين توجيه تدخلات المنظمة على هذه المستويات بصورة ملائمة.

إقليم آسيا والمحيط الهادئ

13- وافق المؤتمر الإقليمي الثلاثون للمنظمة في آسيا والمحيط الهادئ في 2010 على إطار للأولويات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ مع خمس أولويات للعمل ترد أيضا في برامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 وهي: تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وتدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية وتعزيز إدارة واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وعادلة ومثمرة، وتحسين القدرة على الاستجابة لأخطار وطوارئ الأغذية وتأثير تغير المناخ على الأغذية والزراعة.

عناصر استجابة المنظمة في الفترة المالية 2010–2011

تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي

14- أجرت المنظمة دراسات تحليلية وحوارات سياساتية لوضع خيارات لنظام عالمي أكثر استقرارا للتجارة بالأغذية متضمنا حوافز كافية للمنتجين. ونظم العديد من المشاورات لتدعيم قدرة البلدان والمنظمات الإقليمية على تحليل وصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج الأمن الغذائي، وما يتصل بذلك من أبعاد تجارية. وسوف تدرج النتائج والتوصيات في ملف مجمع عن الخبرات ودروس السياسات المستمدة من الإقليم في التعامل مع الأزمات الغذائية والمالية العالمية. وعقدت المنظمة مشاورتين على مستوى رفيع بشأن السياسات والإجراءات البرامجية لمعالجة ارتفاع أسعار الأغذية (تايلند وفيجي في 2011). وخلال المتابعة، أضيف منتديان إلكترونيان إقليميان عن نفس هذا الموضوع الرئيسي.

تدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية

15- تعاونت المنظمة مع البلدان لزيادة إنتاجية المحاصيل ذات الأهمية الخاصة للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، ووضع التكنولوجيات الملائمة لتكثيف المحاصيل، والتعاون فيما بين البلدان. وجرى من خلال مشروعات برنامج التعاون التقني وحسابات الأمانة بالدرجة الأولى تعزيز بناء القدرات في ستة بلدان لمحاصيل مثل الأرز والفاكهة والخضر والزيوت والبقول. واستخدمت هذه المشروعات توليفة من التدريب والدعم التقني وتوفير المدخلات الزراعية الرئيسية وإسداء المشورة بشأن التدابير المؤسسية وتنمية البنى الأساسية.

16- وعالج اجتماع إقليمي، عقد بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث الأرز، زيادة إنتاجية الأرز في المناطق التي لا تستغل بالقدر الكافي في بلدان أعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وجرى تحديد احتياجات البلدان وصياغة مقترحات مشروعات. ونفذت أعمال تحضيرية لعقد مشاورة إقليمية بشأن تحسين إنتاجية القمح في الإقليم بالتعاون مع رابطة لمؤسسات البحوث الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ وشركاء آخرين.

17- ويجري دعم القدرات القطرية على الإسراع بإطلاق الأصناف المحصولية الجديدة، والاختيار التشاركي للأصناف وإنتاج البذور في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي ميانمار من خلال مشروع لبرنامج التعاون التقني.

18- وقامت المنظمة بتيسير إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البحوث والإرشاد والتسويق والتدابير الفعالة لسلامة الأغذية والصحة النباتية. وشملت النشاطات الملموسة في المجالين الأولين عقد مشاورة خبراء إقليمية لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير الخدمات الموجهة نحو السوق، ودراسة إقليمية عن الممارسات الجيدة في تصميم وتسليم الخدمات الاستشارية الموجهة نحو السوق للمزارعين والمتعهدين الريفيين بما في ذلك مبادرات القطاع الخاص المؤدية إلى إصدار مطبوع وتنظيم دورة تدريبية (بمشاركين من تسعة بلدان) لتدعيم سلسلة القيمة وتحسين الصلات السوقية بين المنتجين والسوق، وحلقة عمل إقليمية لمنظمات المنتجين للربط بسلاسل القيمة الحرفية ودورة تدريبية بشأن تمويل سلسلة القيمة.

19- ويسعى مشروعان لحسابات الأمانة، نظما بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق المشترك للسلع الأساسية، إلى تعزيز القدرة التنافسية للأسر الريفية في مجال الزراعة في بلدان الإقليم الفرعي للميكونغ الكبرى من خلال الترويج لسلسلة الإمدادات بالسلع البستانية وغيرها من السلع الزراعية. ويسعى مشروع آخر لحسابات الأمانة إلى تدعيم قدرات الصحة النباتية على المستوى الوطني والإقليمي لتيسير التجارة الإقليمية والدولية في عشرة بلدان آسيوية.

20- وفيما يتعلق بنظم سلامة الأغذية والرقابة عليها، تمثلت الإنجازات الرئيسية فيما يلي: تنظيم حلقة عمل بشأن النهج العلمي والقائم على المخاطر إزاء وضع المواصفات ونظم الرقابة على الأغذية، وحلقة عمل لبلدان جنوب آسيا بشأن اتفاقات التكافؤ والاعتراف لتيسير التجارة بالأغذية المأمونة والرفيعة الجودة، والمواد والدورات التدريبية لتحسين نظم إدارة سلامة الأغذية، وحلقة عمل تقنية مشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لبلدان جزر المحيط الهادئ بشأن أحكام الدستور الغذائي المتعلقة بالتوسيم وخاصة اشتراطات وضع التواريخ، ولتحديد سبل استخدام عملية الدستور الغذائي في نفس بلدان جزر المحيط الهادئ لتعزيز قدرات جهات الاتصال الوطنية للدستور.

21- وزادت المنظمة من استخدام التنوع المحلي والزراعة المحافظة على الموارد، والإدارة المتكاملة للآفات، والإدارة المتكاملة للمغذيات النباتية، وإدارة المياه. وتشتمل الأمثلة على ما نفذ من نشاطات ما يلي: حلقة عمل إقليمية عن الميكنة الزراعية المستدامة، وبناء القدرات من خلال المشروعات المتعلقة بالتوحيد التنظيمي للمبيدات، والتدريب المعتمد

على المجتمع المحلي على خفض مخاطر المبيدات، والإدارة الفعالة لذباب الفاكهة من خلال الإدارة المتكاملة للآفات والمكافحة البيولوجية لبق الكسافا الدقيقي، ودراسات حالة ومطبوعات فضلا عن المؤتمرات الإقليمية وحلقات العمل للترويج للاستخدام المستدام لموارد المياه في الزراعة، ودراسات حالة عن سياسات واستراتيجيات الإدارة المستدامة لخصوبة التربة واستخدام الأسمدة ونشر تقرير عن الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه في مستجمعات المياه في المناطق الريفية، ومشروع ممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن تدخلات المياه لتحسين أساليب زراعة صغار الحائزين وسبل المعيشة في المناطق الريفية.

تعزيز إدارة واستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة وعادلة ومثمرة

22- قدمت المنظمة الدعم للبلدان بشأن إصلاح الأراضي والغابات المتدهورة. وقامت المنظمة بالترويج لتأهيل الغابات وإصلاحها في أربعة بلدان في جنوب شرق آسيا في أعقاب نجاح مشروع برنامج التعاون التقني بشأن التجديد الطبيعي المعان في الفلبين. ويسعى هذا المشروع إلى استعادة إنتاجية الغابات والتنوع البيولوجي والعمليات الإيكولوجية باستخدام تكنولوجيات بسيطة وفعالة من الناحية التكاليفية وسهلة التنفيذ. وتشمل النتائج الرئيسية: إقامة مواقع نموذجية ووضع حوافز مشاركة المجتمع المحلي في مشروع التجديد الطبيعي المعان، وتدعيم القدرات التقنية، وتوثيق المدفوعات والقروض المعتمدة على هذا المشروع، والتعاون الإقليمي وتبادل المعلومات والتطبيقات وإدراج مبادئ التجديد الطبيعي المعان في الخطط الوطنية لإدارة الغابات.

إقليم آسيا والمحيط الهادئ أثناء العمل: دعم عملية إلغاء تجميع الأراضي في الصين

تساعد مراكز المنظمة للتجارة في الصين تعاونيات المزارعين المكنة حديثا على إعادة المساحات الشاسعة من الغابات في البلد إلى أصول مرحلة ومدارة بصورة مستدامة ومن ثم تدعيم التنمية الريفية.

فعندما بدأت الصين في السماح للمزارعين المحليين بالملكية الخاصة لغاباتها الجماعية كجزء من الإصلاح الزراعي الوطني، كان ذلك مهمة ضخمة. فنظرا لأن هناك العديد من الأسر المشاركة في الإصلاح، فإن الرقع التي حصل عليها الملاك الجدد كانت صغيرة. ولذا، ساعدت المنظمة في بناء قدرات هؤلاء المزارعين لإنشاء تعاونيات وإدارتها. ويقوم مشروع حيازة الغابات بنقل مفاهيم إدارة الغابات للمزارعين في ست مقاطعات تجريبية والوصول إلى 16 قرية تجريبية ونحو 300 000 مزارع.

وتتيح الخطة للملاك الجدد شراء أو بيع الأراضي في المزادات مع شاشات عرض كبيرة تقدم معلومات سوقية في الوقت الحقيقي عن الذين قاموا بشراء الأراضي والذين قاموا ببيعها وأحدث الأسعار التي دفعت.

وقدمت المنظمة، بالاقتران مع ذلك، تدريب موظفي الغابات المحليين على توفير الإرشادات للتعاونيات في وضع النشاطات مثل تجهيز الأخشاب والتسويق. كما نظمت التدريب القانوني والمؤسسي لأكثر من 1 000 من موظفي الغابات وقادة تعاونيات المزارعين الحرجية والمزارعين.

التعامل مع آثار تغير المناخ على الأغذية والزراعة

23- قدمت المنظمة المساعدة للبلدان لجمع وتحليل البيانات والمعلومات عن أثار تغير المناخ، وعلى تعميم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك التعاون الإقليمي. وبدئ في إطار حساب أمانة للمانحين لمدة خمس سنوات في مشروع تجريبي بعنوان "التخفيف من آثار تغير المناخ في برنامج الزراعة" في فييت نام لاختبار تقنيات التخفيف في سياق صغار الحائزين وإنشاء دوائر الممارسة. ويستكشف البرنامج أيضا سبل التوسع أيضا في نظم لإدارة الطاقة الغذائية.

24- وقدمت المنظمة الدعم أيضا للبلدان من خلال: صياغة إستراتيجية إقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في القطاعات الفرعية للمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك والأراضي والمياه ووضع خطوط توجيهية بشأن صياغة الاستراتيجيات الوطنية وإقامة شبكة للتعاون الإقليمي ذي الصلة.

25- وأسدت المنظمة المشورة بشأن تعديل وتجانس السياسات والبرامج والمؤسسات التي تتعامل مع تغير المناخ ونشر الإدارة والمنهجيات العملية الصديقة للمستعمل. وفحصت حلقة عمل (بمشاركين من 19 بلدا) تأثيرات تغير المناخ على النظم البحرية والساحلية والخاصة بالمياه العذبة، والانعكاسات على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وسبل المعيشة والاقتصاد. وقامت بصياغة توصيات لوضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للتكيف والتخفيف. وقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية في خمسة بلدان في جنوب شرق آسيا للربط بأسواق الكربون الطوعية المعتمدة على الغابات، وتحديد الثغرات في قدرتها على الحصول على الفرص. وتم بالتعاون مع مبادرة "غابات المنغروف من أجل المستقبل"، تقييم معدلات امتصاص الكربون في غابات المنغروف، ويجري وضع المنهجيات والمعايير والبروتوكولات الخاصة بتسويق الكربون.

26- ونظمت حلقة عمل إقليمية عن تغير المناخ والأمن الغذائي في مارس/آذار 2011 حددت خلالها خيارات للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بما في ذلك آليات للتعاون الإقليمي في ثلاثة بلدان من رابطة جنوب شرق آسيا. ودعما لقمة بوتان لتغير المناخ لعام 2011، وضعت خرائط طريق وطنية ودون الإقليمية بشأن التكيف مع تغير المناخ لأغراض الأمن الغذائي في كل من بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال تغطي السنوات العشر القادمة.

27- ومنذ انعقاد المؤتمر الإقليمي الثلاثين للمنظمة لآسيا والمحيط الهادئ، انضمت ثلاثة بلدان أخرى في الإقليم إلى برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية مما يصل بالمجموع إلى عشرة بلدان. وحتى نهاية عام 2011، خصص البرنامج نحو 18.6 مليون دولار أمريكي للبرامج القطرية في الإقليم. ومن هذا المبلغ وجه نحو 10 ملايين دولار أمريكي من خلال المنظمة التي تقدم المساعدة بنشاط وللنظم الوطنية الرامية إلى قياس انبعاثات الكربون من إزالة الغابات وتدهور الغابات والإبلاغ عنها والتحقق منها ورصدها.

التطورات والقضايا الأخرى

28- شهدت الفترة المالية زيادة صحية في البرامج الميدانية في الإقليم. وجرى تيسير التسليم بفضل الهيكل التنظيمي الجديد للمكتب الإقليمي وإشراك الأفرقة المتعددة التخصصات في ثلاثة مجالات أساسية هي: نظم الإنتاج الزراعية؛ والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية والسياساتية؛ (ج) الموارد الطبيعية والبيئة.

إقليم أوروبا وآسيا الوسطى

29- يضم الإقليم بعضا من أكثر البلدان إثراء وبعضا من أشدها فقرا في العالم. وفي هذا السياق، يتعين على المنظمة أن تلبي توقعات 53 بلدا ومنظمة عضو واحدة ما زال يحتاج منها نحو 20 بلدا في غربي البلقان ورابطة الدول المستقلة لمساعدات تقنية. ويتعين أن يوفر برنامج المنظمة بأكمله استجابات متباينة للإبقاء على شعور قوي بالملكية من جانب الأعضاء وضمان التمويل للنشاطات الميدانية. وهناك أربع قضايا رئيسية تؤثر بشدة في العمل المتعلق بإقليم أوروبا وآسيا الوسطى هي: الفقر في المناطق الريفية وسياسات الانضمام والاندماج في الاتحاد الأوروبي، والإرث المتخلف من النظم الاشتراكية السابقة ونقص المنافع العامة الريفية الكافية.

عناصر استجابة المنظمة في الفترة المالية 2010-2011

تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

30- يتمثل أحد الإنجازات البارزة في مشاركة بلدان رابطة الدول المستقلة المعززة في الاتفاقات المعنية بتدابير الصحة النباتية من خلال حلقات العمل الناجحة التي نظمتها المنظمة والمتعلقة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. ومن هنا، فإن مساحات هذه البلدان أدرجت في الاستعراض الخاص بالمواصفات الدولية لتدابير الصحة النباتية مما سيزيد من فعالية تنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإن بلدين من الإقليم صادقا، بفضل أعمال التوعية التي تقوم بها المنظمة، على الاتفاقية الدولية لوقاية النباتية. كما أسفرت عملية تنمية القدرات فيما يتعلق باتفاقية روتردام عن تصديق أربعة بلدان. وسيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة استخدام مبيدات الآفات باطراد، والتركيز بشدة على التخلص من المبيدات بصورة آمنة. وتمت صياغة الإستراتيجية الوطنية المتصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة مع حكومتين لبلدين. وجرى أيضا وضع البرنامج الوطني لنظم إنتاج بذور الحبوب بمشورة من المنظمة ويجري تنفيذه حاليا.

زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

31- حصل العديد من البلدان في الإقليم، خلال الفترة 2010-2011 على إرشادات بشأن ممارسات الإنتاج الحيواني المقدمة والأكثر ملاءمة. وأعيد تنظيم قضايا التغذية الملائمة (وخاصة في الشتاء) وإدارة المراعي باعتبارها تنطوي على عقبة رئيسية أمام كفاءة رعاية الحيوان. وجرى تكييف التشريعات البيطرية في بلدين لتتواءم مع المواصفات

الدولية. وأسفرت الإرشادات التقنية وبناء القدرات في الخدمات البيطرية الحكومية والخاصة في مجالات التشخيص المختبري والرقابة على مكافحة أفضل للأمراض الحيوانية الرئيسية العابرة للحدود مثل الحمى القلاعية، وطاعون المجترات الصغيرة وحمى الخنازير الأفريقية. وجرى الترويج للتعاون عبر الحدود بين الخدمات البيطرية الحكومية عن طريق أول منبر ينظم رؤساء الموظفين البيطريين في جنوبي وشرقي أوروبا. وحصل العديد من البلدان على مساعدات لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية تماشيا مع خطة العمل العالمية.

إدارة واستخدام مصايد الأسماك وموارد تربية الأحياء المائية بصورة مستدامة

32- عقب عدد من النشاطات التحضيرية الرفيعة المستوى، أنشئت الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لآسيا الوسطى والقوقاز عام 2010 مع توفير المكتب دون الإقليمي لآسيا الوسطى وظائف الأمانة. وحقق التعاون في منطقة البحر الأسود تقدما عندما تولى المكتب الإقليمي لأوروبا قيادة مشروع أسماك البحر الأسود وأوفد أول بعثة استكشافية في ديسمبر/كانون الأول 2010. وقدمت خدمات الأمانة والمساعدات التقنية فيما يتعلق بالأجهزة أو المشروعات الأخرى مثل الهيئة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية، وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في وسط وشرق أوروبا، والمجلس الدولي لاستكشاف سبل التعاون البحري والعلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي. وعولجت المشكلات الخطيرة المتعلقة بدخول الأسماك وتنقلها في حلقة عمل عقدت في اسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني 2010: فقد أخذ خبراء وطنيون من 12 بلدا من ذلك الوقت بجمع المعلومات والاشتراك مع المكتب دون الإقليمي لآسيا الوسطى في إعداد استراتيجية إقليمية بشأن طريقة التعامل بصورة رشيدة مع دخول وانتقال الأسماك.

33- واستجابت المنظمة بنشاط لطلبات تقييم الإمكانيات القطرية الخاصة بمصايد الأسماك وخصوصا إنتاج تربية الأحياء المائية، وأصدرت العديد من المطبوعات والخطوط التوجيهية عن عدد مختار من القضايا. وعلاوة على ذلك، أقيم عدد كبير من حلقات العمل والنشاطات التدريبية الأخرى لدعم تنمية وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة مستدامة في الإقليم الفرعي لآسيا الوسطى. كما أعد المكتب دون الإقليمي مطبوعين عن: "النهوض بممارسات الإدارة لإنتاج الشبوط في وسط وشرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى" و"*جدوى تزويد مصايد الأسماك بالزريعة واعتمادها على الاستزراع في آسيا الوسطى*".

تحسين جودة وسلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

34- عقد العديد من الاجتماعات بمشاركة صانعي السياسات على المستوى الرفيع والسلطات الوطنية المعنية بالرقابة على الأغذية للترويج لسياسات سلامة الأغذية بما في ذلك النهج المعتمدة على المخاطر إزاء السلسلة الغذائية بالاستناد إلى التنسيق فيما بين الوزارات والوكالات المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة. وقدم المكتب الإقليمي لأوروبا الدعم للبلدان لاستعراض وتحديد الانعكاسات القانونية لنظم سلامة الأغذية المتفق عليها دوليا.

35- وهناك بصفة عامة، تقدير متنام في الإقليم للدور الذي تضطلع به المنظمة في الترويج لنظم سلامة الأغذية. ولهذه النظم تأثير إيجابي قوي على الأسواق المحلية والدولية والمستهلكين المحليين، ومستهلكي البلدان المستوردة. وتتمتع بعض البلدان في الإقليم منذ فترة قليلة نسبيا بحالة العضوية في هيئة الدستور الغذائي مما أدى إلى ظهور احتياجات واسعة النطاق لتنمية القدرات: عقدت ثماني حلقات عمل تدريبية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية. وعززت هذه الأحداث من تطبيق منهجية تحليل المخاطر على المستوى القطري فضلا عن البرامج الوقائية التي تستند إلى الممارسات الجيدة ومبادئ نقطة تحليل المخاطر عن النقاط الحرجة في إدارة مخاطر سلامة الأغذية. وعقدت لأول مرة دورة تدريبية مشتركة، بدعم من حساب الأمانة الخاص بالدستور الغذائي المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، لخمسة بلدان في آسيا الوسطى بشأن مواصفات وتوصيات الدستور الغذائي بما في ذلك إدارة مخاطر سلامة الأغذية. وزادت التوعية بمختلف جوانب الجودة الخاصة والإشارات الجغرافية للأغذية (التشريعات وشهادات الاعتماد والتسجيل والحماية وغير ذلك)، من خلال موقع شبكي إقليمي مخصص.

الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

36- أتاحت حلقة عمل عن "تغير المناخ – الآثار على إدارة الغابات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى" للمشاركين من الإقليم الفرعي تبادل الخبرات وتحليل البحوث الجارية عن استخدام الأراضي الحرجية وتغير المناخ، وتحديد مجالات التعاون المحتملة. وتناولت حلقة عمل أخرى موضوع "تعزيز عمليات سياسات الغابات" واستخدمت النشاطات الأخرى (حلقات العمل والخطوط التوجيهية) في تمهيد الطريق أمام الاستثمارات في الحراجة والميادين ذات الصلة ومراعاة الصلات بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى فضلا عن تعزيز قطاع الغابات الخاص (في إقليم يضم 25 مليون من صغار الحائزين) ومساهمتها في التنمية المستدامة.

الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة

37- بغية تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بالبحوث الزراعية والخدمات الإرشادية والتكنولوجيات الحيوية وخاصة المتعلقة منها بإدارة الموارد الطبيعية وتقاسم هذه المعارف، أجريت دراسات شاملة لمعالجة الثغرات الوطنية والإقليمية. وأدت هذه الدراسات إلى صياغة مشروعات نوعية أو تدابير سياساتية في البلدان.

38- وتفتقر معظم البلدان التي تمر بمرحلة تحول إلى السياسات المؤسسية والقدرات القانونية والبشرية للتعامل مع مخاطر التكنولوجيا الحيوية. وتتمثل النشاطات الإقليمية الهامة في هذا السياق فيما يلي: بلورة واعتماد خطة عمل إقليمية بشأن التكنولوجيات الحيوية الزراعية والسلامة الإحيائية؛ وتقديم الدعم الفني للبلدان؛ ومقترحات المشروعات بشأن تنمية القدرات في مجال التكنولوجيات الحيوية الزراعية والسلامة الإحيائية لبلدان آسيا الوسطى. وأعدت وثيقة

سياسات إقليمية بشأن التكنولوجيات الحيوية والسلامة الإحيائية اعتمادا على نهج تشاركي مبتكر مع مراعاة مختلف العوامل البيئية والاجتماعية.

39- وشملت الشراكات الموسعة على جميع المستويات ما يلي: مجموعة نقاش بشأن خيارات السياسات إزاء التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (نظمت أثناء منتدى النقاش الزراعي خلال الأسبوع الأخضر، برلين، 2010)؛ والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية بما في ذلك ورقة مشتركة مع رابطة التكنولوجيا الحيوية في البحر الأسود؛ ومدخلات في العملية التحضيرية لمؤتمر ريو+20؛ وقصص النجاح عن السلامة الإحيائية التي قدمت إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وقدمت المساعدة لعدد 18 شبكة مواضيعية تعتمد على الإنترنت في مجال البحوث الزراعية مما يتيح بأقل التكاليف حدوث تفاعلات معززة بين الباحثين والمتعهدين والمزارعين والمنظمات الحكومية في الإقليم.

40- ونظرا للتغيرات الكبيرة في هياكل الملكية العقارية في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، تمثل قضايا الأراضي اهتمامات ذات أولوية متقدمة للإقليم. وعالجت المنظمة الكثير من النشاطات الإرشادية والميدانية هذه المسألة فضلا عن المطبوعات التقنية ("مثل المصارف العقارية والأموال – وسائل لتحقيق التنمية الريفية")، وحلقات العمل. وعقدت ثلاث حلقات عمل تتعلق بحيازة الأراضي كانت تهدف إلى الترويج "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" (براغ، يونيو/حزيران 2010، بودابست، نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ويونيو/حزيران 2011)

البيئة المكنة للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

41- تتطلب الهياكل الزراعية الجديدة (وخاصة في بلدان رابطة الدول المستقلة) خدمات دعم تتوافق والظروف السائدة: التسويق والإمداد بالمدخلات، والآلات، والخدمات الإرشادية. وقدمت دراسة تجميعية عن "القضايا والتحديات أمام تنويع المزارع والمنشآت، وإدراج صغار المزارعين في سلاسل القيمة" تستند إلى أعمال تحليلية عامة وخمس عمليات تقييم قطرية نوعية لمشاورة بشأن "البيئة المكنة للصلات بين المنتجين والأعمال التجارية الزراعية". وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في تحديد مجالات المساعدات الخارجية المحتملة فضلا عن المواضيع التي ستعالج في السياسات المقبلة. وشمل عدد من الدراسات والمشروعات الأخرى فرص التنويع أمام الاقتصاديات الريفية.

تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية

42- تحقق أحد الإنجازات الرئيسية في إطار البرنامج الميداني ضمن إطار البرامج المشتركة للأمم المتحدة وهو مشروع "الحد من سوء التغذية لدى الأطفال" في ألبانيا. وساعدت المنظمة على وجه الخصوص في تخطيط وتنفيذ مسح خط

أساس لتحديد أسباب سوء التغذية. وتشمل مخرجات المنظمة الأخرى في إطار نفس المشروع الدراسات النوعية بشأن قضايا الجنسانية وبشأن تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية على الأمن الغذائي الأسري.

43– وساعدت المنظمة أيضا في التعدادات الزراعية التي أجريت في العديد من البلدان. وعقدت حلقات عمل بشأن البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس في براغ وأنقرة. وعقدت حلقة عمل إقليمية لقاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة في بودابست في مايو/أيار 2011 واستفاد منها 30 مشاركا من 16 بلدا.

44– ومن بين الأبعاد الأخرى، عولجت انعكاسات السياسات التجارية على الأمن الغذائي في موائد مستديرة وحلقات عمل ومناقشات ثنائية مع السلطات الحكومية، ووضعت توصيات مشتركة. ونشرت تحليلات لتأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي والفقر الأسري في المناطق الريفية في أوروبا وآسيا الوسطى، واسترعى اهتمام صانعي السياسات إلى هذه التحليلات. كما صدرت ثلاث أوراق عمل عن تنويع المحاصيل وتنمية الثروة الحيوانية وتنويع الزراعة في الإقليم.

45– وفيما يتعلق بنشاطات المعلومات، تعرض وضع العديد من بوابات المواقع الشبكية التي تخدم الشبكات ذات الأهمية في الإقليم لتطوير كبير بما في ذلك وحدة خدمة جديدة في المقر الرئيسي مخصصة لهذا الغرض. وتواصل تجميع المعلومات عن الأمن الغذائي في البلدان وتحليلها في حين أنشئت صفحة للمكتب الإقليمي على شبكة الإنترنت عن الاقتصاديات الزراعية والأمن الغذائي والتجارة.

تحسين التأهب لأخطار وحالات طوارئ الأغذية والزراعة والاستجابة الفعالة لها

46– في حين لم تشهد الفترة المالية 2010–2011 كوارث كبيرة في الإقليم، تواصل تعزيز عمليات رصد المحاصيل والقدرات الوطنية على التقييم في قطاع الزراعة من خلال حلقتي عمل تدريبيتين. وشاركت المنظمة أيضا بنشاط في دراسات منبر الحد من المخاطر في آسيا الوسطى الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأدرجت توصيات المنظمة في خريطة الطريق التالية لعام 2011. وأخيرا، عملت المنظمة مع البلدان الأخرى لتعزيز تأهب الإقليم لحالات انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

إقليم أوروبا وآسيا الوسطى أثناء العمل: التأهب لمواجهة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود

تعرضت أوروبا لحالات انتشار متكررة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في السنوات الأخيرة. ولذا تفاوضت المنظمة مع 14 بلدا لوضع خطة إقليمية للتقليل من وتيرة حالات الانتشار هذه وأن تستكمل بوسائل لتفعيل هذه الخطة. وفي حين أن المبادرة ما زالت في مهدها، فإن تدابير الرقابة قد أسفرت بالفعل عن إنذارات مبكرة بالأوبئة الجديدة. كما أنها حفزت على إقامة مرفق مهام وطنية لرصد التقدم الداخلي في تحسين الحوار وصنع القرار بشأن إدارة حملات التحصين ومخاطر تنقل الحيوانات.

ويوجد في البلدان الأوروآسيوية البالغة 14 بلدا التي تشارك في خطة الطريق المعنية بالحمى القلاعية في غرب أوراسيا أكثر من 100 مليون رأس من الأبقار و200 مليون رأس من المجترات الصغيرة يمكن أن يهاجم نصفها المرض خلال فترة حياتها. ونظرا لوجود ثغرات في البنية الأساسية البيطرية في بعض المناطق، وتركز الحيوانات على طول الطرق التجارية المحددة، يمكن أن تقع الأوبئة الحيوانية بصورة متكررة وأن تنتشر بسرعة.

غير أن البلدان المعنية تمكنت، بفضل تكاتفها، من وضع هدف مشترك وهو أنهم سوف يكونون بحلول عام 2020 قد حققوا تقدما صوب الوصول إلى مرحلة تصبح فيها الحمى القلاعية مرضا غير متكرر وأن بالوسع احتواء أي حالة انتشار له بسرعة.

المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرار في المناطق الريفية

47- جرى تعميم اعتبارات الجنسانية في أربعة مشروعات تتراوح بين سياسة البذور والغابات والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ووضع مشروع إقليمي لإطار إحصاءات الجنسانية والزراعة في آسيا الوسطى وتم الحصول على التمويل. وأعدت ورقتان تقنيتان بشأن مؤشرات الجنسانية وحالة النساء والرجال في المناطق الريفية في الإقليم.

إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

48- للتقلبات الحالية في أسعار الأغذية والأزمة الاقتصادية انعكاسات كبيرة على الإقليم الذي يعتمد بشدة على التجارة الزراعية حيث أنه من الأقاليم المصدرة الصافية الكبيرة. وفي نفس الوقت، فإنه على الرغم من التقدم الملحوظ بصورة عامة، ما زال الإقليم يعاني من مشكلات عويصة من الفقر وسوء التغذية في كثير من المناطق. ومازال تأثير تغير المناخ ملموسا بصورة مطردة مع تحول شح المياه إلى مشكلة في بعض المناطق، والوتيرة المتزايدة لظواهر الطقس المتطرف. ويواجه إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أيضا آفات وأمراض نباتية وحيوانية خطيرة مما يتطلب قدرات وطنية لمكافحتها. وفي الوقت الذي لا يغيب فيه عن الذهن التنوع الكبير في النظم الزراعية والغذائية فيما بين البلدان وداخلها، يولي صانعو السياسات والمنتديات الإقليمية المتخصصة اهتماما خاصا لدعم قطاع المزارع الصغيرة الذي يمكن أن يسهم في استئصال الفقر وزيادة الأمن الغذائي.

49- وحدد المؤتمر الإقليمي الحادي والثلاثين للمنظمة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لعام 2010 أربعة مجالات للعمل ذي الأولوية للإقليم: الأمن الغذائي والتغذوي، وتغير المناخ والاستدامة البيئية والآفات والأمراض العابرة للحدود والترويج للزراعة الصغيرة النطاق والزراعة الأسرية.

عناصر استجابة المنظمة في الفترة المالية 2010-2011

الأمن الغذائي والتغذوي

50- تحقق تقدم في منح اعتبارات الحق في الغذاء الأهمية الواجبة في الخطط السياسية في كافة أنحاء الإقليم: مثل عن طريق تأسيس مجموعات برلمانية مؤيدة في تسعة بلدان، واتخاذ إجراءات محددة والموافقة عليها في البرلمان، وإدراج هذا الحق في التشريعات أو النصوص الدستورية في ثمانية بلدان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 200 عضو منتخب يعملون بنشاط وبصورة شخصية على تشجيع المناقشات والإجراءات ذات الطابع القانوني المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذوي.

51- وأسهمت المنظمة في صياغة سياسات وبرامج للأمن الغذائي أكثر فعالية على مختلف المستويات، بما في ذلك المستوى دون الإقليمي مع إشراك مؤسسات حكومية دولية مثل المجموعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى ومجموعة الأنديز واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وقد حظي هذا الجهد أيضا بدعم من خلال طائفة من الوسائل من بينها: التدريب الموجه لصانعي القرارات وحلقات العمل على المستويين الوطني والإقليمي لمناقشة مقترحات محددة وخيارات سياساتية تتعامل مع قضايا مثل الحد من الفقر في الريف، وأسواق العمل في المناطق الريفية، ودور النساء في هذه الأسواق، وحيازة الأراضي، وإنشاء ودعم اللجان الوطنية للأمن الغذائي ودراسات الحالة والمطبوعات، وتقييم الممارسات الجيدة في تصميم برامج الاتصال والتوعية التغذوية استنادا إلى عمليات التقييم في 17 بلدا. وحظي سياق تقلبات الأسعار المرتفعة وما يصاحبها من مشكلات وتدابير علاجية اهتماما خاصا في حوار السياسات الجاري مع السلطات الحكومية وفي نشر المعلومات.

52- وأسند اهتمام خاص للمشاركة النشطة لقادة المؤسسات ورابطات المجتمع المدني الرئيسية في صياغة السياسات مثل ما حدث في المبادرات القاعدية التي تشمل تبادل الخبرات فيما بين مجموعات المزارعين في أعقاب المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد عام 2006 في بورتو اليجر، البرازيل. وقد نوقشت نتائج هذه المبادرات بواسطة ممثلين عن منظمات المزارعين الرائدة في اجتماع عقد في شيلي في يوليو/تموز 2011.

تغير المناخ والاستدامة البيئية لنظم الزراعة

53- قدمت المساعدات لصياغة استراتيجيات للتعامل مع الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ بما في ذلك قدرات التأهب والاستجابة الكافية في البلدان المختلفة. وقامت المنظمة أيضا بحملات توعية نشطة لتعميق الوعي لدى الرأي العام وصانعي القرارات في الإقليم عن المخاطر الناشئة عن زيادة التعرض لتغير المناخ. وعالجت أيضا المنهجيات وعمليات بناء القدرات اللازمة لتقييم هذه المخاطر وآثارها المحتملة.

54- وبصفة عامة، كانت الاستدامة تدرج بصورة منتظمة في المشورة التقنية التي تقدمها المنظمة، بما في ذلك من خلال المشروعات الميدانية النوعية بشأن وضع نظم للإنتاج الحيواني والمحصولي، فضلا عن النظم الخاصة بالغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالاستفادة من بعض المناسبات مثل السنة الدولية للغابات أو اجتماعات الأجهزة أو الهيئات التقنية. وجرى تجميع الخبرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات في بلدان معينة وتقييمها وإدراج النتائج في المطبوعات الرئيسية المتعلقة بالموضوع.

55- وساعدت المنظمة في صياغة خطط العمل الوطنية لتحسين الاستدامة والقدرة التنافسية لقطاع منتجات الألبان في العديد من البلدان، بما في ذلك إجراء مشاورات دقيقة مع أصحاب المصلحة على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع. وأنشئ مرصد إقليمي لقطاع منتجات الألبان في الإقليم بالتعاون مع اتحاد منتجي الألبان للبلدان الأمريكية بهدف رصد وتحليل التطورات وتيسير صنع القرار للاستفادة من الفرص المتاحة.

56- وعملت المنظمة أيضا بنشاط في دعم عدد من مشروعات التنمية الزراعية الحضرية وشبه الحضرية في الإقليم (مثل لإنتاج الخضر) مع إسناد الاهتمام في نفس الوقت للعوامل البيئية والاستدامة الاقتصادية والسعي إلى الارتكاز على الفرص الجديدة لربط التقدم الاقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية. وشملت المساعدات توفير المدخلات الصغيرة، والأدوات والتقنيات المبتكرة، فضلا عن التدريب.

الآفات والأمراض العابرة للحدود

57- تتعلق الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال الفترة المالية بمرضين رئيسيين: مرض الحمى القلاعية وحمى الخنازير الأفريقية. ففي الحالة الأولى، أتاح مشروع نفذ في الإقليم الفرعي للإنديز تدعيم برامج المكافحة الوطنية وتحسين التنسيق في إطار اللجنة الاستشارية التقنية بشأن صحة الحيوان في منطقة الإنديز. وشمل المشروع تدريب عدد كبير من موظفي صحة الحيوان والتقنيين وتوفير المعدات للمختبرات الوطنية. وشرع بلدان، بيرو وبوليفيا، في عملية لإعلان الخلو من من المرض. وفيما يتعلق بحمى الخنازير الأفريقية، تابعت المنظمة التنسيق النشط لتنفيذ الخطة القارية لاستئصال المرض بحلول عام 2020 مع تحقيق تقدم كبير في الحد من الإصابة وهو ما حدث في العديد من البلدان المتأثرة.

الترويج للزراعة الصغيرة النطاق والزراعة الأسرية

58- تتطلب عملية الترويج للزراعة الصغيرة النطاق والزراعة الأسرية على وجه الخصوص تكييف العديد من التكنولوجيات لتناسب الاحتياجات الخاصة لصغار المزارعين وإيجاد وسائل فعالة لنقل هذه المعرفة إلى المجتمعات المحلية والفئات التي تعاني عموما من الضعف في النواحي التنظيمية والاقتصادية. ويتعين أيضا أن تراعي نظم توزيع المدخلات هذه الظروف الخاصة مثل تلك المتعلقة بالبذور الجيدة أو إدارة وتحديث شبكات الري الصغيرة النطاق. كذلك فإن الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية لهذه الفئات الضعيفة اقتصاديا يحتاج إلى تنفيذ سياسات نوعية وتدابير داعمة. وعملت المنظمة بنشاط في إسداء المشورة للحكومات فيما يتعلق بهذه الأبعاد الرئيسية على أن لا يغيب عن البال جوانب التنوع على المستوى المحلي. وأجريت أيضا دراسات حالة لبيان الخيارات العملية والمنافع. وأجريت دراسات على وجه الخصوص في منطقة السوق المشتركة الجنوبية (في أمريكا اللاتينية) للنهوض بعملية إدراج قطاع الزراعة الأسرية في الأسواق المحلية والدولية الآخذة في التوسع.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أثناء العمل: تكون الخبرات في مجال التلقيح

أشارت التقديرات إلى أن مساهمة الملقحات في الزراعة العالمية تبلغ أكثر من 200 مليار دولار أمريكي سنويا. ومع تناقص عدد الملقحات عالية الجودة، يساعد مشروع المنظمة العالمي للتلقيح المزارعين المشاركين في البرازيل في تحسين الإنتاج المحصولي بنسبة تصل إلى 10 في المائة مع تحسين جودة المحاصيل عن طريق تحسين صون وإدارة خدمات التلقيح.

ويركز مشروع المنظمة العالمي للتلقيح على تحديد الخطوات اللازمة لإعادة الملقحات البرية إلى حقول الزراعة. وفي البرازيل، تستخدم المنظمة القواعد الصارمة لمنع إزالة الغابات لتوضيح فوائد الموائل الطبيعية للملقحات للمزارعين حيث أنها تزيد بدورها من إنتاج محاصيل مثل الكانولا. وكانت الزيادة في الإنتاجية باهرة لدرجة أصبح معها مجهزو بذور الكانولا من القطاع الخاص يعملون مع موظفي مشروع المنظمة في تدريب الفنيين التابعين له ومزارعي الكانولا.

ويتقاسم مشروع المنظمة العالمي للتلقيح النتائج التي يتوصل إليها في كافة أنحاء العالم مما يتيح حصول المزارعين المتزايدين بإطراد على المعارف عن أهمية التلقيح – وهي معارف سوف تقدم في نهاية المطاف المعلومات للسياسات لضمان حماية الملقحات وأن تواصل ما تقوم به من عمل.

التطورات والقضايا الأخرى

59- اهتم المكتب الإقليمي والمكاتب الأخرى في الإقليم، ضمن الأولويات الشاملة المشار إليها أعلاه، باعتبارات الجنسانية والمشكلات التي تواجه الشباب في المناطق الريفية في سياق التغيير السريع والهجرة الخارجية الضخمة.

60- وإن تقدما كبيرا قد أحرز في الإقليم فيما يتعلق بإعداد أطر البرامج القطرية مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومات المعنية في نحو نصف البلدان. وقد أصبحت هذه الأطر وسيلة لتوجيه عمل المنظمة في ضوء الاحتياجات التي

أبديت بصورة ملموسة. وأحرز تقدم أيضا في تعبئة الأموال لدعم مختلف أنواع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ثم تيسير التنسيق وتبادل المعلومات بشأن القضايا المشتركة.

إقليم الشرق الأدنى

61- أظهر إقليم الشرق الأدنى تباينا كبيرا فيما بين البلدان وخاصة من حيث ما يتوافر من موارد طبيعية، ومستوى التنمية والدخل ودور القطاع الزراعي في الاقتصاد. ويمثل الأمن الغذائي تحديا كبيرا بالنظر إلى التوافر الكبير في الواردات. وعلى الرغم من القيود التي يفرضها شح المياه في معظم المناطق والتعرض لتغير المناخ فضلا عن الأخطار الناجمة عن مختلف الآفات والأمراض النباتية والحيوانية، ينبغي أن يظل القطاع الزراعي محركا هاما للنمو، وجعل صياغة السياسات والتعاون المشترك بين البلدان عوامل ضرورية.

62- وقد وافق المؤتمر الإقليمي للمنظمة للشرق الأدنى أثناء دورته الثلاثين في 2010 على إطار للأولويات الإقليمية لتوجيه عمل المنظمة. ومن المتوقع أن يعمل الإطار أيضا كأداة لتعبئة الموارد ووضع البرامج التعاونية، وإشراك الجهات المانحة من الإقليم ومن خارجه. واتساقا مع الإطار الاستراتيجي المؤسسي، جرى تحديد خمسة مجالات ذات أولوية هي: (1) تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛ (2) تدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل المعيشة؛ (3) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ (4) الاستجابة لآثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف؛ (5) التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية والزراعة والاستجابة لها.

عناصر استجابة المنظمة في الفترة المالية 2010–2011

تعزيز الأمن الغذائي والتغذية

63- أسهمت المنظمة إسهاما نشطا، في وضع إستراتيجية إقليمية للتغذية للفترة 2010–2019. كما نفذت العديد من مبادرات تنمية القدرات، واجتماعات التنسيق المشترك بين الوكالات، والمناقشات السياساتية وحلقات العمل لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وقد استفاد العديد من هذه الأحداث من التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ضمن إطار مجموعة العمل المواضيعية الإقليمية بشأن الأمن الغذائي. وقدمت المساعدات التقنية التي تتواءم مع الظروف السائدة للبلدان في صياغة الاستراتيجيات الزراعية وسياسات الأمن الغذائي، ونظم الأغذية ورصد أسعار السوق والتكيف مع تغير المناخ. وشملت المعلومات الداعمة أو المواد التحليلية: التقارير الربع سنوية عن الأمن الغذائي، وتقارير حلقات العمل المعنية بالسياسات الإقليمية بشأن تقلبات الأسعار، ورابطات الحالة القطرية عن آثار أسعار الأغذية على صغار المزارعين والاتجاهات الجديدة في الاستثمار في الزراعة، والمطبوعات المشتركة بشأن الأمن الغذائي في المنطقة العربية التي تصدرها المنظمة والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة. وعقدت أيضا مشاورات إقليمية بشأن: الاستثمار في الزراعة (كمناسبة جانبية خلال المؤتمر

الإقليمي الثلاثين للمنظمة للشرق الأدنى) والأولويات الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية.

64- وأجري التدريب لموظفي الإحصاء وجهات الاتصال المعنية بالبيانات من 19 بلدا بشأن منهجيات أخذ العينات وتحليل الأسعار وعمليات تقييم الأمن الغذائي والإبلاغ. وأعدت تقارير عن التعداد الزراعي والمسوحات في تعاون وثيق مع برنامج التعاون الإحصائي لمنطقة البحر المتوسط باليورو. وحدثت اتصالات نشطة مع المؤسسات الشريكة في سياق تنفيذ الإستراتيجية العالمية لتحسين إحصاءات التنمية الزراعية والريفية على المستوى الإقليمي. وجرى تيسير تقاسم المعلومات وتبادل المعارف نتيجة لعدد من حلقات العمل الوطنية والإقليمية، وبعثات المساعدات التقنية والدعم المقدم لنطاق واسع من الشبكات.

تدعيم الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية لتحسين سبل المعيشة

65- كان الكثير من المشروعات (الوطنية والإقليمية) تعمل في مجال وقاية النباتات مثل برنامج الإدارة المتكاملة للآفات في الشرق الأدنى الذي تموله إيطاليا، وبناء القدرات على الإدارة المتكاملة لصحة النبات في المملكة العربية السعودية بتمويل من المملكة ومشروع دون إقليمي لبرنامج التعاون التقني بشأن إدارة النباتات الغازية: *Solanum elaeagnifolium*. ودرجة اهتمام سليم إلى مكافحة الآفات الغازية الجديدة: *Tuta absoluta* (التي دخلت إلى الإقليم في 2009) مع الترويج بشدة للمكافحة البيولوجية في البلدان المتضررة. وكانت مدارس المزارعين الحقلية عنصرا بارزا في برنامج الإدارة المتكاملة للآفات على المستوى الإقليمي والذي شارك فيه أكثر من 500 16 مزارع في البلدان المشاركة العشرة.

66- وتابعت المنظمة بناء القدرات التقنية للبلدان على مكافحة الجراد الصحراوي ووضع خطط الطوارئ وزيادة قدرات الاستجابة والتأهب لمكافحة انتشار الأمراض فضلا عن تقاسم المعلومات والمعارف. وتتابع ثمانية بلدان في الإقليم الأوسط وتطبق مبادئ النظم الوقائية لمكافحة الجراد التي وضعتها المنظمة.

67- وفيما يتعلق بالإنتاج النباتي، أسندت الأولوية لدعم مؤتمرات البحوث الدولية وتنظيم حلقات العمل الإقليمية وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات التقنية فيما بين البلدان، وتشمل النشاطات الملموسة ما يلي: المطبوعات، ونشر وقائع حلقات العمل، وعدد ملامح المراعي القطرية، صياغة ودعم العديد من مشروعات برنامج التعاون التقني. وواصل حساب الأمانة الأحادي العمل في المشاريع في كل من المملكة العربية السعودية وليبيا وتغطية طائفة من النظم المحصولية.

68- وفيما يتعلق بالصناعات الزراعية والبنى الأساسية الريفية، ركزت المنظمة بصورة خاصة على الحد من المخلفات وتحسين عمل السلاسل في النظم الغذائية الوطنية. ونظم منتدى إقليمي بأكثر من 150 مشاركا، لمناقشة حالة

الصناعات الزراعية في الإقليم، وصياغة توصيات موجهة نحو العمل. وقد أبرزت نتائج هذا المنتدى ونشاطاته الداعمة على الموقع الشبكي (بما في ذلك ما مجموعه 27 دراسة ومطبوع).

69- وفي مجال الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، سعت حلقتا عمل تدريبيتان إلى تيسير نقل التكنولوجيات الخاصة بالإنتاج الحيواني المستدام ومعالجة على وجه الخصوص: برامج التغذية الحيوانية والتربية، وقضايا الرعاية الصحية والقيمة المضافة وإدارة الموارد الوراثية الحيوانية، وتسويق المنتجات والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وكان من بين النتائج المباشرة التي تحققت إنشاء شبكة الشرق الأدنى للأعلاف الخضراء والجافة وتعزيز شبكة الشرق الأدنى للمجترات الصغيرة. كما نظمت المنظمة اجتماعا للخبراء بشأن تنمية قطاع منتجات الألبان الصغيرة النطاق لتحديد الأولويات الإقليمية وصياغة المشروعات للحصول على تمويل الجهات المانحة. وبغية تحسين قدرة الخدمات البيطرية، أعدت إستراتيجية إقليمية لصحة الحيوان، وجرى تقييم النظم القطرية للتعليم البيطري. وتناول مشروع إقليمي لبرنامج التعاون التقني تحسين إجراءات الحجر الزراعي للحيوانات. وتناول اجتماع للخبراء تأثيرات الثروة الحيوانية على البيئة في المناطق شبه الحضرية مع تنظيم حلقات عمل على تكثيف تربية الحيوان والتتبع في الشرق الأدنى.

الشرق الأدنى أثناء العمل: التوسع في مدارس المزارعين الحقلية

قام المرشدون الزراعيون بفضل التعاون بين المنظمة وحكومة مصر بتيسير عمل مدارس المزارعين الحقلية حيث قاموا بتوجيه المزارعين من خلال تدابير تهدف إلى زيادة الإنتاج المحصولي.

وكان من نتيجة ذلك أن المزارعين لم يحققوا وفرا في المال فحسب بل وحماية البيئة، وزادت غلات محاصيلهم بأكثر من 10 أطنان في الهكتار في بعض المناطق. وامتدت المزايا إلى البلدان التي تصدر منتجاتها من حيث أنها استوفت اشتراطات سلامة الأغذية بالتقليل من استخدام المبيدات.

وفي مصر، عقدت نحو 300 مدرسة حقلية للمزارعين شارك فيها 000 3 مزارع و197 معاون في محافظتي الإسماعيلية والفيوم، وجرى تدريب 000 9 مزارع آخر في كافة أنحاء إقليم الشرق الأدنى من خلال مشروع مدته خمس سنوات بتمويل من الحكومة الإيطالية امتد في العام الماضي إلى المغرب والجزائر وتونس.

ولم تبدأ المنظمة إلا مؤخرا إدارة مدارس المزارعين الحقلية بهذا النطاق الواسع. ويتزايد إدراك المزارعين. وأخذوا ينقلون هذه الآراء إلى آخرين مما يعني أن الأمر يمتد إلى ما يتجاوز أولئك الذي يحضرون هذه المدارس بالفعل. ولن يتحقق النجاح بدون تعاون الحكومات، وقد حظيت المنظمة بتعاون ممتاز من جانب الحكومة المصرية وغيرها من الحكومات في الإقليم.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

70- قدمت المساعدة فيما يتعلق بتحسين رصد حالة واتجاهات مصايد الأسماك التي تستغل المخزونات المشتركة وخاصة من خلال متابعة توحيد الإحصاءات السمكية على مستوى الإقليم بنشاط. واعتمدت الهيئة الإقليمية لمصايد

الأسماك، بدعم من المنظمة، أول توصياتها بشأن الحدود الدنيا لجمع البيانات والإبلاغ عنها. وقدمت المساعدة للبلدان في استخدام أدوات التخطيط المكاني وفي بلورة برنامج إقليمي عن التخطيط المكاني لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

71- وبصورة أعم، أسند الاهتمام أيضا للقدرات الوطنية والإقليمية على تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والخطوط التوجيهية المتصلة بها مع التركيز على إدارة المخزونات السمكية المشتركة، وتنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق فضلا عن الاستجابات الضرورية للتحديات التي يفرضها تغير المناخ. واشتركت بلدان البحر الأحمر وخليج عدن — بمساندة تقنية من المنظمة، في مشاورات تهدف إلى إنشاء آلية إقليمية للإدارة التعاونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ووضعت أولى هذه المشاورات خطة عمل لمعالجة الأبعاد الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة رشيدة

الغابات والأشجار وأراضي المراعي

72- سعت المنظمة، في ضوء التدهور غير المسبوق للغابات وأراضي المراعي، إلى تدعيم المداولات الدائرة بشأن الأبعاد الرئيسية للمنظمة مثل تغير المناخ والحكومة وتدابير الإدارة المستدامة وخاصة تحت إشراف هيئة الشرق الأدنى للغابات والمراعي وكذلك من خلال حلقات العمل المواضيعية بمشاركة رفيعة المستوى. وعلى المستوى القطري، قدم الدعم لصياغة السياسات (أو المراجعة الضرورية) فيما يتعلق بالغابات وأراضي الرعي. وتولت مشروعات نوعية معالجة الإدارة المتكاملة للموارد بما في ذلك إدارة الحرائق المعتمدة على المجتمع المحلي، والترويج للمنشآت الحرجية الصغيرة، وإدارة الحياة البرية والمناطق المحمية.

الأراضي والمياه

73- أجري التدريب على تحديث شبكات الري في ثلاثة بلدان، وأفادت حلقة عمل تدريبية عن إدارة حالات الجفاف ثلاثة عشرة بلدا في آسيا الوسطى والشرق الأدنى. وقدم المكتب الإقليمي الدعم لتنفيذ 29 مشروعا تتعلق كليا أو جزئيا بإدارة موارد المياه. وعقدت بنجاح دورة هيئة الشرق الأدنى للزراعة واستخدام الأراضي والمياه، وقدمت نتائجها للمؤتمر الإقليمي. وأعدت تقارير قطرية عن حيازة الأراضي والتخطيط والإدارة. وفي الإقليم الفرعي للمغرب سيجري استنادا إلى التجارب المتعلقة بتنمية إنتاج الخوخ والرمان في واحات جنوبي تونس، التوسع في النموذج الناشئ وتنفيذه في بلدين آخرين. وتم أيضا وضع نظام للري بالتنقيط وطبقته ثلاثة بلدان في الإقليم الفرعي.

الاستجابة لآثار تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتكيف

74- عقدت المنظمة منتدى إقليميا عن تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي للعمل على تنسيق الإجراءات ووضع معارف مشتركة. وعرض المنتدى أيضا على المشاركين الفرص المتاحة من الآليات المالية. وقد استكمل ذلك بحلقتي عمل

إقليميتين تهدفان دمج تغير المناخ في برامج الغابات الوطنية. كما ساعدت المنظمة البلدان في تطبيق نهج النظم الايكولوجية إزاء قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وعلاوة على ذلك، سوف يعالج اجتماع استراتيجي قادم عن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ للمجتمعات المحلية في الإقليم. وصدر مطبوع عن آثار التقلبات المناخية على قطاع الثروة الحيوانية والتدابير اللازمة لعلاجها وإبراز مناطق الخطر وتوقعاتها. وفي الإقليم الفرعي للمغرب على وجه الخصوص، جرى الترويج للزراعة المحافظة على الموارد من خلال صياغة مشروع وخطوط توجيهية لصانعي القرارات والمزارعين، وعقد اجتماع دون إقليمي بشأن الزراعة المحافظة على الموارد في عام 2011.

75– وتساعد المنظمة مصر في وضع نظام شامل للرصد لتحقيق التوقعات الموثوق بها عن ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار المحتملة المتوقعة الناشئة عن تغير المناخ عن التربة والمياه الجوفية في دلتا نهر النيل. وعلاوة على ذلك، ناقش اجتماع للخبراء عقد في الأردن استراتيجيات التكيف فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في البلد.

التأهب لمواجهة حالات طوارئ الأغذية والزراعة والاستجابة لها

76– تستحق مساهمات ثلاثة وسائل خاصة بالإقليم الإبراز وهي: هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في الإقليم الأوسط، والمركز الإقليمي لصحة الحيوان في بيروت ومركز الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في مصر.

77– كانت هيئة مكافحة الجراد الصحراوي نشطة بصورة خاصة في بناء القدرات والتدريب مثل أن هناك الآن مدرب رئيس وطني في كل بلد قادر على إجراء وتنظيم الدورات التدريبية بشأن الكثير من المواضيع الخاصة بالاستكشاف والمكافحة. وعقدت تحت إشرافها مختلف البرامج التدريبية والدورات النوعية الإقليمية ودون الإقليمية ونفذت نشاطات نشر المعلومات (مثل النشرات الشهرية والمسارد اللغوية المتخصصة المتاحة على الويب مباشرة باللغتين العربية والإنكليزية). وقد قبلت البلدان المعنية بدرجة كبيرة نهج الإدارة المتكاملة للآفات الذي يستخدم المبيدات الحيوية في عملية المكافحة.

78– وسعت المنظمة إلى تعزيز العمل المتعلق بصحة الحيوان في الشرق الأدنى من خلال إنشاء المركز الإقليمي لصحة الحيوان يوجد مقره في بيروت (منذ يونيو/حزيران 2007) لدعم الخدمات الوطنية. وأسهم المركز في التنسيق الإقليمي وإقامة الشبكات لرصد الأمراض ومكافحتها، وتعزيز التأهب لمواجهة حالات الطوارئ وقدرات الاستجابة لها ونظم الإنذار المبكر وخدمات التشخيص المختبرية الداعمة وخاصة للوقاية من أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض ومكافحتها (مثل التشخيص المتباين لأمراض الطيور وممارسات المحاكاة والتحصين وعمليات الاستبعاد). وساعد المركز المختبرات الوطنية بشراء المعدات ومواد التشخيص، وإصدار التوصيات فضلا عن المشاركة في التوعية العامة والاتصال. ونظرا لعدم كفاية اهتمام الجهات المانحة باستمرار بتمويل مركز منفصل، جرى تمويل وظائفه بالتدريج خلال الفترة 2010–2011 إلى المكتب الإقليمي في القاهرة.

79- وأنشأت المنظمة أيضا مركز الطوارئ للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في يونيو/حزيران 2007 لمساعدة الحكومة المصرية في رصد ومكافحة أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض. ونفذ هذا المركز العديد من المشروعات وقدم لها الدعم في الماضي القريب. ويسر، ضمن إنجازات أخرى، النهوض بعمليات الرصد والتصدي لانتشار أنفلونزا الطيور في الدواجن، والتنسيق بين الخدمات البيطرية الوطنية والمحلية، وتحسين ممارسات الأمن الإحيائي وإقامة نظام فعال لرصد الأوبئة، وحوار السياسات وتبادل المعلومات والمعارف في هذا المجال شديد الحساسية.

80- يدار الكثير من الشبكات الإقليمية تحت إشراف المنظمة. غير أن ثمة حاجة إلى المحافظة على الالتزام السياسي القوي بتوفير مساهمات مستدامة من أصحاب المصلحة. وتعتمد شبكات المعرفة في الواقع على الناس وليس على التكنولوجيا وحدها مما يتطلب آليات قوية لإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

الملحق الثالث: سياسة اللغات في المنظمة

1- أكد مؤتمر المنظمة من جديد في عام 1999 ضرورة ضمان التعادل والتوازن في استخدام جميع لغات المنظمة، والحاجة إلى الإشراف على جودة الترجمة التحريرية والفورية. ووافق المؤتمر لدى تطلعه إلى تحقيق المزيد من التحسينات في المستقبل، على ضرورة أن يتولى الأعضاء رصد التقدم بصورة وثيقة من خلال المتابعة الدورية والتقييم.

اجتماعات المنظمة

2- يمثل عدد الاجتماعات الموافق عليها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 (171) نفس الدورات المقررة في 2008–2009. وزاد عدد الدورات غير المقررة بنسبة 23 في المائة (55 دورة في إطار البرنامج العادي و57 بتمويل من حسابات الأمانة) في حين بلغ عدد الدورات الملغاة 15 (انظر الملحق الخامس على موقع المنظمة www.fao.org/pir)، مما أسفر عن عقد 268 دورة خلال الفترة 2010–2011 أي بزيادة تبلغ 8.0 في المائة عن الفترة المالية السابقة.

الشكل 26: الدورات التي عقدت في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية

الوصف	2007–2006	2009–2008	2011–2010
دورات موافق عليها في برنامج العمل والميزانية	193	171	171
دورات ملغاة، البرنامج العادي	23	14	15
دورات غير مقررة، البرنامج العادي	25	38	55
دورات غير مقررة، حسابات الأمانة	34	53	57
المجموع	**229**	**248**	**268**
المقر الرئيسي	92	127	134
المواقع الميدانية	137	121	134
المجموع	**229**	**248**	**268**
نسبة الاجتماعات الميدانية	60%	49%	50%

استضافت المنظمة 268 دورة في 2010–2011 أي بزيادة 19 (8.0 في المائة) عن الفترة المالية السابقة.

3- ويتمثل أحد المؤشرات على التوازن اللغوي في النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدت بعدة لغات للمنظمة (*الشكل 27*). ففي 2010–2011، عقد 18 في المائة من الاجتماعات بجميع لغات المنظمة في حين احتفظ بنسبة الاجتماعات التي عقدت بأربع لغات عند 8 في المائة، وكانت النسبة المجتمعة لتلك الاجتماعات والبالغة 26 في المائة تماثل التجربة في الفترات المالية الثلاث السابقة. وبلغت نسبة الاجتماعات التي عقدت بثلاث لغات 18 في المائة.

الشكل 27: نسبة الاجتماعات بحسب عدد اللغات (النسبة المئوية)

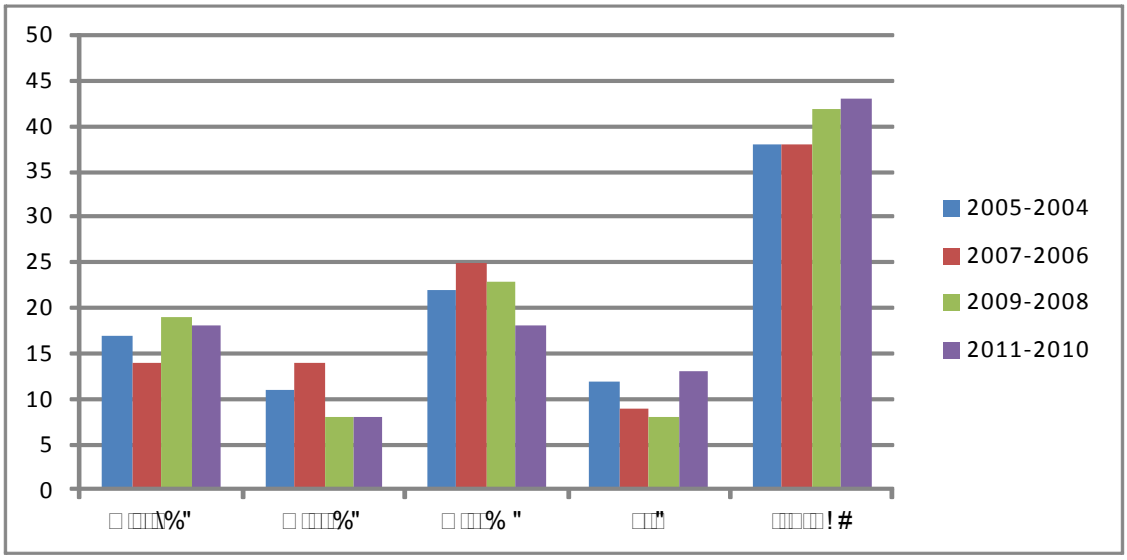

كان نحو ربع جميع الاجتماعات يعقد، منذ 2006–2007 بأربع لغات أو أكثر.

المطبوعات

4– مازالت طباعة الوثائق بلغات المنظمة يمثل أولوية رئيسية للمنظمة. وقد أتيحت جميع المطبوعات الرئيسية بست لغات. ونشرت الوثائق التقنية بلغات تتناسب مع احتياجات المهتمين الرئيسيين المستهدفين. وعموما صدر نحو 269 1 مطبوعا خلال الفترة المالية 2010–2011. ومن بين هذا المجموع، صدر 54 في المائة باللغة الإنكليزية و16 في المائة باللغة الفرنسية و13 في المائة باللغة الأسبانية و3 في المائة باللغة العربية و4 في المائة باللغة الروسية و6 في المائة باللغة الصينية (بما في ذلك 29 مطبوعا أعدت من خلال برنامج المطبوعات الصينية الخاص للمنظمة الذي تنظمه مذكرة تفاهم بين المنظمة وإدارة التعاون الدولي في وزارة الزراعة الصينية. ويتم بموجب هذا البرنامج إعداد مطبوعات معينة للمنظمة باللغة الصينية وتوزع بواسطة دار نشر المطبوعات الزراعية الصينية) وهي دار نشر رئيسية للمواد الزراعية شبه حكومية في الصين ونشرت المطبوعات المتبقية البالغة نحو 5 في المائة من مجموع المطبوعات بنسخ متعددة اللغات.

الشكل 28: محتويات مستودع الوثائق المؤسسية بحسب اللغة (النسبة المئوية)

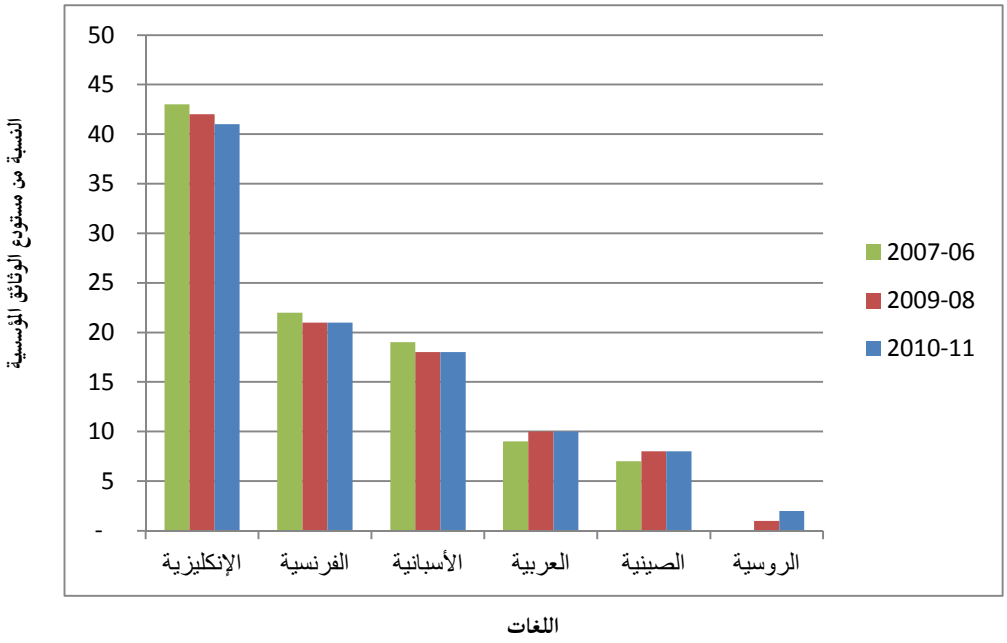

المواد الإلكترونية

5- استمرت عملية رصد التغطية اللغوية لموقع المنظمة على الإنترنت في الفترة 2010–2011 من خلال دليل الويب وقائمة مراجعة ضمان الجودة. غير أن المعلومات التي نشرت عن طريق مستودع الوثائق المؤسسية يشير إلى أن التغطية باللغتين العربية والصينية قد تناقصت في حين زادت التغطية باللغة الروسية زيادة كبيرة من 1 في المائة إلى 2 في المائة. وفيما يتعلق بمجموع كميات المحتويات في المستودع يبلغ المحتوى باللغة الإنكليزية 41 في المائة (بعد أن كان 42 في المائة في 2008–2009). وظلت التغطية باللغتين الفرنسية والأسبانية عند 21 في المائة، و18 في المائة على التوالي، في حين ظلت التغطية باللغتين العربية والصينية دون تغيير عند 10 في المائة و8 في المائة على التوالي.

المصطلحات والدعم اللغوي

6- جرت في الفترة 2010–2011 زيادة تعزيز وتوسيع نطاق بوابة المصطلحات حيث توفر منصة شاملة لإدارة المصطلحات ونشرها على مستوى المنظمة فضلا عن الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وبوابة المصطلحات عبارة عن وعاء لجميع النظم والمسارد اللغوية لاستحداث المفاهيم والمصطلحات والتعاريف وتخزينها وإدارتها ومتابعها. وتشمل بوابة المصطلحات قاعدة بيانات مصطلحات المنظمة التي زادت إلى أكثر من 100 000 سجل في كل من اللغة الإنكليزية والفرنسية والأسبانية، وأكثر من 70 000 سجل في كل من اللغة العربية والصينية فضلا عن نحو 11 000 سجل باللغة الإيطالية (*الشكل 29*). وقد نفذت مشروعات معينة لزيادة معادلات اللغة الروسية في المجالات الأساسية ونشر 5 500 سجل منها بالفعل ويجري التحقق من 17 000 سجل للإصدار في أوائل 2012 مما سيصل بعدد السجلات

المتوافرة باللغة الروسية إلى نحو 000 22 سجل. وقد أضيف أكثر من 500 سجل جديد إلى بوابة المصطلحات ونحو 000 3 قاعدة بيانات.

7- وأعيد تصميم موقع بوابة المصطلحات على الويب، ويتلقى الآن أكثر من 800 1 زيارة شهريا/ والاطلاع على 000 4 صفحة من جميع أنحاء العالم. وقد أحدثت تطورات لتعزيز التشغيل المشترك فيما بين نظم المنظمة مثل التعرف الأوتوماتي من أدوات الترجمة وأسماء البلدان ومجموعة البيانات الأساسية للبلدان وإدراجها في الاستخدامات الإدارية والتقنية للمنظمة. وجرى تحويل المسارد اللغوية الأساسية الأخرى مثل مصطلحات الصحة النباتية وأنواع الأحياء المائية من المجموعات الثابتة المحتفظ بها في الوثائق واللوحات المجدولة إلى النظم الإلكترونية باتباع معايير المصطلحات الدولية مع تدفق كامل للعمل لضمان النشر على نطاق واسع والمتابعة المبسطة وضمان الاستدامة الطويلة الأجل.

8- واستمرت الترجمة والأعمال المتصلة بها تعتمد على تكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب، وبذلت جهود خاصة للارتقاء بها إلى أحدث جيل للتكنولوجيا وتبسيط العمليات وطرق العمل المتصلة بها. وعلى وجه الخصوص، يسرت ذاكرة الترجمة وأدوات الوثائق المتعددة اللغات البحث عن الترجمات السابقة واسترجاعها لتحسين الاتساق في وثائق المنظمة والإسراع بتسليم وثائق الاجتماعات.

الشكل 29: المصطلحات في قاعدة بيانات مصطلحات المنظمة بحسب اللغة

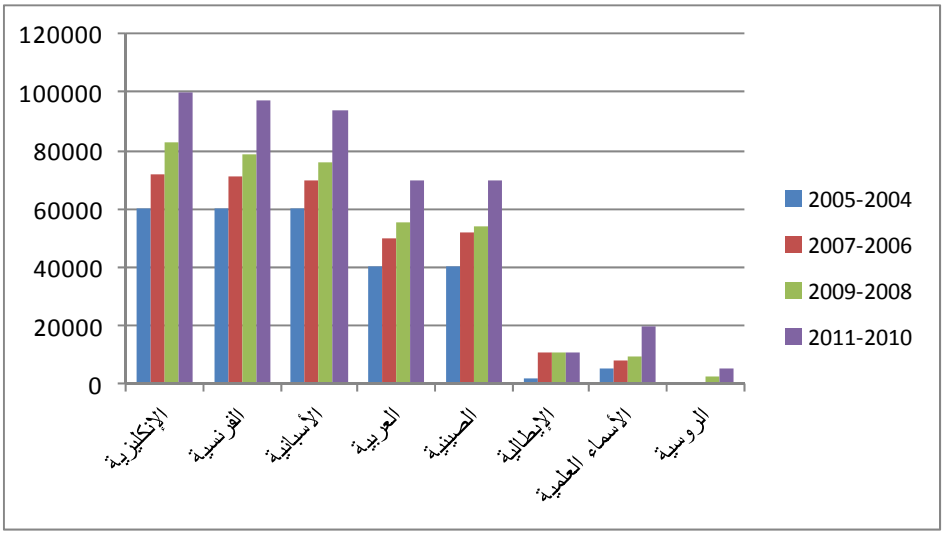

	الإنكليزية	الفرنسية	الأسبانية	العربية	الصينية	الإيطالية	الروسية	الأسماء العلمية
2007-2006	72000	71000	70000	50000	52000	11000	500	8000
2009-2008	83000	79000	76000	55500	54000	11000	2400	9000
2011-2010	100000	97000	94000	70000	70000	11000	5500	19500

الملحق الرابع: التمثيل الجنساني والجغرافي

التمثيل الجغرافي للموظفين الفنيين

1- اعتمد المؤتمر، في دورته الثانية والثلاثين التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2003، صيغة منقحة لحساب التوزيع الجغرافي، مشابهة لتلك التي تطبق في أمانة الأمم المتحدة وفي العديد من المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار المنهجية الحالية، يجري توزيع 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية، و5 في المائة على أساس عدد السكان في البلد العضو، و55 في المائة بالتناسب مع جدول الاشتراكات. ولم تكن هذه المنهجية تطبق، منذ بدايتها، إلاّ على الموظفين الذين يشغلون وظائف تحسب على أساس التوزيع الجغرافي).

2- ومنذ 2011[24]، جرى توسيع النطاق ليشمل: (1) الموظفين الذين خضعوا في السابق لعملية تعيين تنافسية الوظائف للبرنامج العادي إلاّ أنهم يشغلون الآن وظائف غير تابعة للبرنامج العادي أو تمت إعارتهم لمنظمات/ مؤسسات خارجية ويتمتعون بحق العودة إلى وظائف البرنامج العادي؛ (2) الموظفين الذين تم تعيينهم خارجيا ويشغلون الآن وظائف متكررة تابعة لخطة العمل الفورية؛ (3) الموظفين الفنيين الشبان.

3- وللتمثيل الجغرافي للموظفين الفنيين جداول موجزة تبين البلدان التي لا تقع ضمن نطاق التمثيل المتساوي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (52 بلدا من بين 191 دولة عضو)، (انظر *الشكل 31*).

4- وفي نهاية عام 2009، تجاوز 14 بلدا الحد الأقصى للنطاق و16 بلدا ممثلا بأقل مما يجب و45 بلدا غير ممثلا، وفي نهاية 2011، كان 9 بلدان تتجاوز الحد الأقصى لنطاقها و12 بلدا ممثلا بأقل مما يجب و31 بلدا غير ممثلا.

5- وتجدر الملاحظة بأن المنظمة تواصل إسناد الأولوية لتعيين الموظفين من البلدان غير الممثلة. وفي هذا الصدد، أصبح 20 بلدا من البلدان غير الممثلة البالغة 45 في 2009، ممثلا في نهاية 2011 في حين ظل 25 بلدا غير ممثلا.

التوازن الجنساني بين الموظفين الفنيين

6- تمثل زيادة نسبة الموظفات في الفئة الفنية أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الموارد البشرية في المنظمة. وقد أسفرت الجهود التي بذلت على امتداد الفترات المالية الثمانية السابقة عن حدوث زيادة مطردة في أعداد النساء في الوظائف الفنية في المقر الرئيسي من 21 في المائة في نهاية 1996 إلى 40 في المائة في نهاية 2011، وفي ازدياد في جميع

[24] نشرة المدير العام 53/2011.

المواقع من 18 إلى 37 في المائة (*الشكل 30*). وتستند هذه النسب المئوية إلى مجموع عدد الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا في كل من وظائف البرنامج العادي من خارج الميزانية التي بعقود محددة المدة أو مستمرة في المقر الرئيسي والمكاتب المنشأة الأخرى[25]. وفي حين أن نسبة النساء في الوظائف الفنية في المكاتب خارج المقر الرئيسي منخفضة بدرجة كبيرة، فإن معدل الزيادة مرتفع نسبيا حين يرتفع من 8 في المائة في 1996 إلى 22 في المائة في 2011.

الشكل 30: نسبة تمثيل النساء في الوظائف الفنية

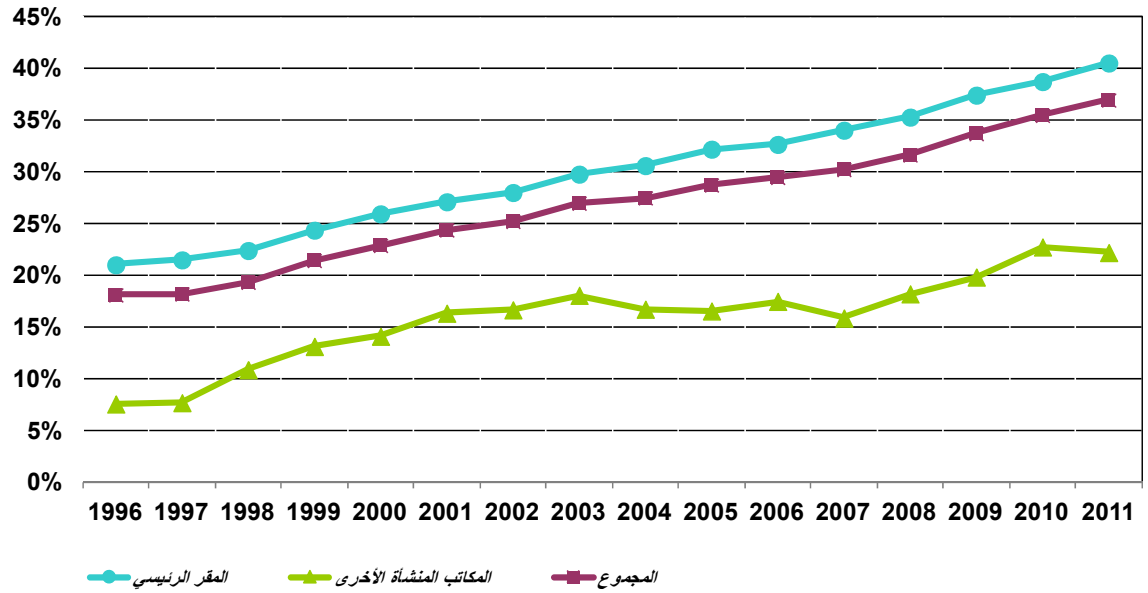

7- يتضمن *الشكل 32* عدد الموظفين والموظفات[26] بحسب الرتبة في نهاية 2011. وعموما، فإن النساء يشكلن نصف مجموع موظفي المنظمة (53 في المائة)، و67 في المائة من موظفي الخدمات العامة (خ ع 1 – خ ع 7)، و38 في المائة من الموظفين الفنيين (ف-1 إلى ف-5) و45 في المائة من الموظفين الفنيين الآخرين (الموظفين الفنيين الوطنيين الموظفين الفنيين الشبان) و21 في المائة من الموظفين في رتبة المدير والفئات العليا (د-1 إلى نائب المدير العام). وفي إطار فئة المديرين والرتب الأعلى، تشكل النساء 25 في المائة من رتبة المدير العام المساعد. وفي إطار الموظفين الفنيين، تتباين نسبة النساء بين 57 في المائة في رتبة ف-2 إلى 48 في المائة في رتبة ف-3 إلى 26 في المائة في الرتبة ف-5. وتعكس زيادة عدد النساء في الرتبتين ف-2 وف-3 زيادة عدد النساء الشابات المؤهلات في المجالات الفنية للمنظمة. ويتوقع مع تقاعد الموظفين التدريجي أن ينتقل الكثير منهن إلى وظائف أعلى. وتجدر الملاحظة أنه في نهاية الفترة المالية، قد أعد مشروع خطة عمل إستراتيجية لإدارة الموارد البشرية بعنوان: نحو توازن جنساني في المدى المتوسط وتحسين التوازن الجنساني في المدى الطويل وتحقيق المساواة بين الجنسين.

[25] باستثناء وظائف المدير العام، الموظفين الفنيين الشبان والموظفين الفنيين الوطنيين، وموظفي المشروعات الميدانية والموظفين بعقود تقل عن 12 شهرا.

[26] الموظفون في جميع الفئات من وظائف كل من البرنامج العادي ومن خارج الميزانية بعقود محددة المدة أو مستمرة في المقر الرئيسي والمكاتب المنشأة الأخرى باستثناء المدير العام وموظفي المشروعات الميدانية والموظفين بعقود تقل عن 12 شهرا.

8- وعلاوة على ذلك، أسفر تنفيذ برنامج الموظفين الفنيين الشبان في 2010 بهدف تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن الجنساني عن نتائج كبيرة. فكما يتبين من *الشكل 30* أسفر هذا البرنامج عن زيادة كبيرة في نسبة الموظفات في الرتبة ف-1 من صفر في المائة في نهاية 2009 إلى 52 في المائة في 2011.

التمثيل الجغرافي بين الموظفين الفنيين

9- يبين *الشكل 31* التالي البلدان التي لم تكن ضمن نطاق التمثيل العادل في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 (52 من الدول الأعضاء البالغ مجموعها 191). ويبيِّن *الشكل 33* عدد الموظفين الخاضعين لسياسة التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

الشكل 31: البلدان التي ليست ضمن النطاق بحسب الإقليم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان غير المثلة بشكل كاف	البلدان غير المثلة
أفريقيا	المغرب		إريتريا، غينيا بيساو
آسيا	الهند، الفلبين	الصين، إندونيسيا، اليابان، جمهورية كوريا، ماليزيا، فييت نام	كمبوديا، جمهورية كوريا الديمقراطية، لاو، ميانمار، تايلند، تيمور ليشتي
أوروبا	بلجيكا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، سويسرا، المملكة المتحدة	إسرائيل، النرويج، بولندا، سلوفينيا	أندوروا، قبرص، لاتفيا، المغرب، الجبل الأسود
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي			بنما، سانت فنسنت وغرينادين، سورينام
الشرق الأدنى		عمان، المملكة العربية السعودية	البحرين، الكويت، ليبيا، قطر، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة
أمريكا الشمالية			
جنوب غرب المحيط الهادئ			جزر كوك، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوى، آيسلندا، بالاو، جزر سليمان، توفالو

الجدول 32: الموظفون من الإناث والذكور بحسب الرتبة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	النسبة المئوية للإناث
نائب المدير العام	1	1	2	50%
مدير عام مساعد	3	9	12	25%
مد–2	6	32	38	16%
مد–1	17	59	76	22%
المجموع الفرعي: المدير وما فوقها	**27**	**101**	**128**	**21%**
ف–5	92	257	349	26%
ف–4	160	305	465	34%
ف–3	158	171	329	48%
ف–2	79	59	138	57%
ف–1[1]	12	11	23	52%
موظفو الفئة الفنية	**501**	**803**	**1304**	**38%**
موظف وطني من الفئة الفنية	65	104	169	38%
موظفو معاون من الفئة الفنية	34	16	50	68%
موظفو فئة فنية آخرون	**99**	**120**	**219**	**45%**
خ ع 7	19	12	31	61%
خ ع 6	153	48	201	76%
خ ع 5	347	84	431	81%
خ ع 4	380	137	517	74%
خ ع 3	209	153	362	58%
خ ع 2	29	125	154	19%
خ ع 1	4	8	12	33%
خدمات عامة	**1,141**	**567**	**1,708**	**67%**
المجموع	**1,768**	**1,591**	**3,359**	**53%**

ملاحظة: (1) بما في ذلك الموظفون الفنيون الشبان.

الشكل 33: الموظفون من الفئة الفنية وفي الفئات العليا الذين يخضعون لسياسات التوزيع الجغرافي حسب الجنسية والرتبة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
أفغانستان				1		2				3
ألبانيا						1	3			4
الجزائر					1	2	3			6
أنغولا				1		1				2
أنتيغوا وباربودا				1						1
الأرجنتين					1	3	2			6
أرمينيا						2				2
أستراليا			1	1	5	3	2	1		13
النمسا				1	2	4	2	1		10
أذربيجان						1				1
جزر البهاما					1					1
بنغلاديش			1		1		1			3
بربادوس					1					1
بيلاروس						1				1
بلجيكا				1	10	5	1			17
بليز						1				1
بنن						3	1			4
بوتان						1				1
بوليفيا				1		2	1	2		6
البوسنة والهرسك						1		1		2
بوتسوانا					1	1				2
البرازيل				1	5	1	1	1		9
بلغاريا						2	2			4
بوركينا فاسو				1	1	2			1	5
بوروندي						1	1			2
الكاميرون					2	1	2	1		6
كندا			1	3	9	8	5			26
الرأس الأخضر		1								1
وسط أفريقيا					1					1
تشاد					1			1		2
شيلي					2	2	1			5
الصين			2	2	2	5	5	1		17
كولومبيا			1		2	1	2			6
جزر القمر						1				1
الكونغو					1	2				3
جمهورية الكونغو الديمقراطية					2			1		3
كوستاريكا					1	2	1			4
كوت ديفوار				1	3	1	1			6
كرواتيا						2				2
كوبا					1	1				2
الجمهورية التشيكية						2	1			3
الدانمرك				1	2	5				8

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
جيبوتي					1	1				2
دومينيكا					2					2
الجمهورية الدومينيكية					1					1
إكوادور					2	1		1		4
مصر		1				1	2			4
السلفادور					1		1			2
غينيا الإستوائية					1					1
إستونيا								1		1
إثيوبيا			1			2	2			5
فيجي					1					1
فنلندا					2	3				5
فرنسا		1		3	28	13	7			52
غابون					1					1
غامبيا			1		2	1				4
جورجيا							4			4
ألمانيا		1	1	4	21	32	13	1		73
غانا					1		1	2		4
اليونان			1		2	1	3			7
غرينادا					1					1
غواتيمالا					1	2	1	1		5
غينيا					2	1	1			4
غيانا					2		1			3
هايتي									3	3
هندوراس					1	1				2
هنغاريا					2			1	3	6
آيسلندا		1				1	1			3
الهند	1		1		3	8	3	5	1	22
إندونيسيا								1		1
إيران			1			2				3
العراق						1	2			3
آيرلندا				1	1	6				8
إسرائيل					1					1
إيطاليا		1	1	5	22	39	15	8		91
جامايكا						2				2
اليابان		1	1	4	4	11	7		1	29
الأردن					1					1
كازاخستان					1	1				2
كينيا						3		1		4
جمهورية كوريا			1				1			2
قيرغيزستان						2	1			3
لبنان				2	1	1	2			6
ليسوتو					1					1
ليبيريا						2				2
ليتوانيا							1			1

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
لكسمبرغ					1	1	1			3
مدغشقر			1		1		1		1	4
ملاوي				1						1
ماليزيا						2				2
مالديف									1	1
مالي		1		1	1	1	1			5
مالطة						1				1
موريتايا			1			2	1			4
موريشيوس					1		1			2
المكسيك					3	6	2	2	3	16
مولدوفا					1	1	1	1		4
منغوليا								1		1
المغرب			2	1	3	2	1			9
موزامبيق				1	1					2
ناميبيا				1						1
نيبال					2			1	1	4
هولندا					8	8	1			17
نيوزيلندا			1		1	2	1	1		6
نيكاراغوا						2	1			3
النيجر				1	2	1	1			5
نيجيريا				1	1	1	1			4
النرويج					2	1		2		5
عمان						1				1
باكستان				2		2	2			6
بابوا غينيا الجديدة					1	1				2
باراغواي						1				1
بيرو					2	2	1			5
الفلبين					1	6				7
بولندا					1			3		4
البرتغال			1	1	1	3	1			7
رومانيا			1			1	1			3
الاتحاد الروسي				2		1	4	2	1	10
رواندا					3					3
سان كيتس ونفيس					1					1
سانت لوسيا		1				1				2
الصومال					1					1
سان مارينو							1			1
ساوتومي وبرينسيبي					1					1
المملكة العربية السعودية		1				1				2
السنغال				1	3	2				6
صربيا							1	1		2
سيشيل					1					1
سيراليون						2	1		1	4
سلوفاكيا							2			2

الجنسية	نائب المدير العام	المدير العام المساعد	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	ف-1	المجموع الكلي
سلوفينيا							1			1
الصومال							1			1
جنوب أفريقيا			1		1	1	2			5
إسبانيا		1		1	5	5	8	6		26
سري لانكا					1					1
السودان					1		1			2
سوازيلند							1			1
السويد			1		3	4	1			9
سويسرا					5	6	1	1		13
الجمهورية العربية السورية				1			3			4
طاجيكستان						2				2
جمهورية تنزانيا المتحدة			1		1	1	1			4
جمهورية مقدونيا						2				2
توغو						2				2
تونغا				1			1			2
ترينيداد وتوباغو						2	1			3
تونس			1	1	2	1	1			6
تركيا					1	2	1	1		5
أوغندا						2			1	3
أوكرانيا						1	1			2
المملكة المتحدة			4	4	26	13	8	1		56
الولايات المتحدة	1	1	7	11	44	46	26	6	2	144
أورغواي					1	2		1		4
أوزباكستان						1		1		2
فانواتو							1			1
فنزويلا				1		1	1			3
فييت نام					1					1
اليمن					2	1				3
زامبيا						2	1			3
زمبابوي						1	2	1		4
المجموع الإجمالي	**2**	**12**	**37**	**68**	**306**	**364**	**199**	**64**	**20**	**1072**

الملحق الخامس: النتائج المالية والبرامجية

الهدف الاستراتيجي: الهدف الاستراتيجي ألف – تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام

النتيجة التنظيمية ألف–1: سياسات واستراتيجيات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي وتنويعه على المستوى القطري والإقليمي

- مجموع الإنفاق 75.2 مليون دولار أمريكي (22 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و78 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	سياسات أو استراتيجيات أو برامج جديدة أو معززة بشأن تكثيف أو تنويع الإنتاج المحصولي المستدام بما في ذلك عمليات التصدي لتغير المناخ	يتحدد بالنسبة لتكثيف الإنتاج المحصولي المستدام والتنويع المحصولي	3 بلدان لديها سياسات واستراتيجيات (برامج بشأن التكثيف المحصولي المستدام بلدان لديهما سياسات أو استراتيجيات أو برامج للتكثيف المحصولي المستدام	5 بلدان لديها برامج بشأن التكثيف المحصولي المستدام والبرامج ذات الصلة بلدان لديهما سياسات أو استراتيجيات بشأن التكثيف المحصولي
02	تقدم المنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة إرشادات بشأن تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة	لجنة الزراعة ولجنة التنمية المستدامة	وافقت الدورة الثانية والعشرون للجنة الزراعة على نهج النظم الإيكولوجية إزاء تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام اعتمدت الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة برنامجا عن الإنتاج والاستهلاك المستدامين
03	عدد البلدان التي لديها سياسات وبرامج واستراتيجيات أو مشروعات لاختبار الوثائق وتطبيق الممارسات التي تدير التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية وتحافظ على التنوع البيولوجي	3	4	21

النتيجة التنظيمية ألف–2: الحد بشكل مستدام من مخاطر تفشي آفات وأمراض النباتات العابرة للحدود على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

- مجموع الإنفاق 33 مليون دولار أمريكي (44 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و56 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	اعتماد هيئة تدابير الصحة النباتية مواصفات دولية جديدة أو منقحة وإضافات ومرفقات لمعالجات الصحة النباتية لمعالجات الصحة النباتية وبروتوكولات التشخيص، والتنفيذ الملائم للمواصفات الدولية من جانب البلدان النامية	45 مواصفة دولية 55 بلدا ناميا ينفذ بصورة ملائمة المواصفات الدولية	51 مواصفة دولية تنفيذ المواصفات بصورة ملائمة في 60 بلدا ناميا	58 مواصفة دولية 65 بلدا
02	نسبة البلدان المتضررة من الجراد الصحراوي وتلك المتضررة من الآفات النباتية العابرة للحدود غير الجراد التي تتلقى تنبؤات وغير ذلك من المعلومات بما في ذلك استراتيجيات المكافحة.	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد، 10 في المائة من تلك المتضررة من الآفات النباتية الرئيسية غير الجراد العابرة للحدود	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و30 في المائة من البلدان الأخرى المتضررة من الآفات النباتية غير الجراد العابرة للحدود.	100 في المائة من البلدان المتضررة من الجراد و30 في المائة من البلدان الأخرى المتضررة من الآفات النباتية غير الجراد العابرة للحدود.
03	عدد الخطط الوطنية لمواجهة الطوارئ التي توضع للتصدي لأخطار آفات وأمراض معينة غير الجراد الصحراوي، بما في ذلك الأعشاب الضارة والنباتات الخشبية.	0	2	2
04	عدد البلدان التي تطبق نظم وقائية من الجراد الصحراوي أو التطبيق المتكامل على مستوى المنطقة لتقنيات الحشرة العقيمة وغير ذلك من التطبيقات.	9 بلدان للجراد الصحراوي 12 بلدا يستخدم التطبيقات النووية في مكافحة ذبابة الفاكهة والعثة	12 بلدان للجراد الصحراوي 13 بلدا تستخدم التطبيقات النووية	12 بلدان 13 بلدا

النتيجة التنظيمية ألف–3: الحد بشكل مستدام من مخاطر المبيدات الحشرية على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

- مجموع الإنفاق 27.4 مليون دولار أمريكي (23 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و77 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تطبق تدابير لتحسين إدارة دورة حياة المبيدات الحشرية بهدف الحد من المخاطر على صحة البشر والبيئة	10	20	27
02	البلدان التي تحسن من الرقابة التنظيمية على توزيع واستخدام المبيدات الحشرية وفقا للمدونات والاتفاقيات الدولية	10	20	28
03	البلدان التي تنشئ أو توسع من نطاق برامج الإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على المبيدات الحشرية	20	40	44
04	عدد البلدان التي تنضم إلى اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم لبعض المواد الكيميائية الخطرة ومبيدات الحشرات المتداولة في التجارة الدولية أو التي تتخذ تدابير لتنفيذها	128 طرف متعاقد في 2009 الكثير من الأطراف المتعاقدة التي هي من البلدان النامية لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام	134 بلدا انضم إلى اتفاقية روتردام 10 بلدان نامية اتخذت تدابير لتنفيذ اتفاقية روتردام	146 50

النتيجة التنظيمية ألف–4: سياسات فعالة وقدرات ممكنة من أجل تحسين إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل أفضل بما في ذلك نظم البذور على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي

- مجموع الإنفاق 224.8 مليون دولار أمريكي (4 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و96 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تنضم إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أو اعتمدت قواعد وطنية لتنفيذها	121 طرفا متعاقدا (في 2009) ليس لدى معظم الأطراف المتعاقدة قواعد وطنية لتنفيذ المعاهدة الدولية	125 بلدا شاركت في المعاهدة الدولية 5 بلدان اعتمدت قواعد سياسات وطنية	125 بلدا شاركت في المعاهدة الدولية 5 بلدان اعتمدت قواعد سياسات وطنية
02	عدد البلدان التي وضعت استراتيجيات سياسات وطنية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وآليات لتقاسم المعلومات لتعزيز الصلات فيما بين نظم الصون وتربية النباتات ونظم البذور امتثالا لخطة العمل العالمية لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام	10 بلدان نامية 55 آلية وطنية لتقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية	12 بلدان نامية 64 بلدا يحدث الآلية الوطنية لتقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية	14 بلدان نامية 66 بلدا تحدث الآليات لتقاسم المعلومات لرصد تنفيذ خطة العمل العالمية
03	عدد البلدان التي تتمتع بقدرات تقنية على الصون وتربية النباتات ونظم البذور والتكنولوجيا الحيوية والسلامة الإحيائية والتقنيات النووية وعدد الأقاليم الفرعية التي وجدت ووافقت على الأطر التنظيمية المتلقية بالبذور	صفر بلد 1 إقليم فرعي	5 بلدان 2 إقليم فرعي	8 بلدان 2 إقليم فرعي
04	عدد البلدان التي لديها برامج على مستوى المجتمع المحلي لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإنتاج البذور على مستوى المزرعة للتصدي لتغير المناخ والمخاطر والتحديات المرتبطة به	0	5	5

الهدف الاستراتيجي باء: زيادة الإنتاج الحيواني المستدام

النتيجة التنظيمية باء–1: مساهمة قطاع الثروة الحيوانية بفعالية وكفاءة في الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر والتنمية الاقتصادية

- مجموع الإنفاق 102.7 مليون دولار أمريكي (9 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و91 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقيق هدف من الهدفين.
- المؤشر 01 غير قابل للقياس. كانت المشورة التقنية والإستراتيجية والسياسية ذات الصلة بكفاءة وإنتاجية قطاع الثروة الحيوانية تقدم مباشرة لصانعي القرارات، والموظفين الحكوميين والمنتجين في أكثر من 35 بلدا. غير أنه لم يتسن تحديد عدد البلدان التي نفذت فيها التدابير التي أشير إليها.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تنفذ التدابير التي تشير بها المنظمة لتعزيز كفاءة وإنتاجية قطاعها للثروة الحيوانية	0	35	غير قابل للقياس
02	عدد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي من صنع الإنسان التي جرت مساعدتها باستجابات تتعلق بقطاع الثروة الحيوانية	لا ينطبق	15	أكثر من 15 كارثة/حالة طوارئ في 33 بلدا مع باستجابات تتعلق بقطاع الثروة الحيوانية.

النتيجة التنظيمية باء–2: الحد من أمراض الحيوانات وما يرتبط بها من مخاطر على صحة الإنسان

- مجموع الإنفاق 108.6 مليون دولار أمريكي (10 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و90 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق كل من الهدفين.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد أهم الأمراض الحيوانية التي تنتقل إلى الإنسان التي تحملها الأغذية وناقلات المرض والتي يغطيها منبر النظام العالمي للإنذار المبكر المشترك بين المنظمة ومنظمة صحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض الحيوانية والتي تنتقل إلى الإنسان (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة والحياة البرية)	**12**	معظم الأمراض الحيوانية الأرضية والمائية والأمراض الحيوانية التي تنتقل إلى الإنسان على النحو المحدد أو المحدث بواسطة النظام العالمي للإنذار المبكر والمستمدة من مدونات صحة الحيوانات الأرضية والمائية وقواعد الصحة الدولية (قواعد الصحة الدولية لعام 2005)	**12**
02	عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول التي تنفذ إجراءات وطنية/إقليمية التي تيسرها وتدعمها المنظمة للوقاية من الأمراض الحيوانية التي تنتقل إلى الإنسان ذات الأولوية (الحيوانات الأرضية والمائية المستأنسة والحياة البرية)	**30**	**50**	65

النتيجة التنظيمية باء–3: تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الموارد الوراثية الحيوانية في الإنتاج الحيواني

- مجموع الإنفاق 9.3 مليون دولار أمريكي (65 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و35 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تنفذ إجراءات للتخفيف من آثار الحيوانات على البيئة وتغير المناخ	5	10	10
02	الاتفاقات الدولية التي يعترف فيها بدور المنظمة في قضايا الموارد الوراثية الحيوانية والحيوانات والبيئة	لا شئ	تعترف اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية	الاعتراف بالدور المعياري للمنظمة

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
			لتغير المناخ بالدور المعياري للمنظمة ومسؤوليتها في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ومفاوضات ما بعد كيوتو بشأن الزراعة بما في ذلك الثروة الحيوانية	
03	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي نفذت استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحسين إدارة الموارد الوراثية الحيوانية وصونها	9	10	10

النتيجة التنظيمية باء–4: سياسات وممارسات لإرشاد قطاع الثروة الحيوانية للحصول على معلومات يمكن التعويل عليها وفي الوقت المناسب

- مجموع الإنفاق 2.8 مليون دولار أمريكي (93 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و7 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت هدف من الهدفين.
- لم يتحقق هدف المؤشر 01: ولم يتم التوصل بعد إلى مقرر رسمي. وطلبت لجنة الزراعة من المنظمة مواصلة البحث عن خيارات مناسبة لمجلس غير رسمي يعتمد على عملية تشاركية طوعية تركز على التوصل إلى توافق في الآراء وما يعقب ذلك من إجراء تعاوني فيما بين جميع أصحاب المصلحة في القطاع.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	حالة المفاوضات في لجنة الزراعة بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية لإرشاد قطاع الثروة الحيوانية أو مدونة سلوك لقطاع الثروة الحيوانية الرشيد	لا مفاوضات	قرار لجنة الزراعة بشأن التفاوض من أجل خطوط توجيهية طوعية أو مدونة سلوك	لم يتوصل إلى قرار
02	مطبوع بارز بشأن الثروة الحيوانية في العالم	الثروة الحيوانية في العالم في 2011	مطبوع الثروة الحيوانية في العالم (ينشر في 2013)	يجري حاليا إعداد نسخة عام 2013

النتيجة التنظيمية جيم: الإدارة المستدامة واستخدام مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

النتيجة التنظيمية جيم–1: حسنت البلدان الأعضاء وحسن أصحاب الشأن الآخرون صياغة السياسات والمعايير التي تيسر تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك الدولية الأخرى بالإضافة إلى الاستجابة للقضايا المستجدة

- مجموع الإنفاق 31.5 مليون دولار أمريكي (70 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و30 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان وهيئات مصايد الأسماك الإقليمية التي وضعت عنصرا واحدا على الأقل من سياسة ملائمة أو إطار تنظيمي لتنفيذ مدونات السلوك بشأن الصيد الرشيد وما تصل بذلك من صكوك بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات وخطط وقوانين وقواعد واتفاقات ثنائية وإقليمية باهتمام خاص لمصايد الأسماك الصغيرة والصيد الجائر والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم .	تحدد فيما بعد	5 بلدان أخرى 3 هيئات إقليمية لمصايد الأسماك أخرى	15 بلدا إضافيا و10 هيئات إقليمية لمصايد الأسماك
02	عدد الصكوك الدولية في مجال مصايد الأسماك (بما في ذلك الخطوط التوجيهية والصكوك الملزمة قانونا) التي اعتمدت تحت إشراف المنظمة.	تحدد فيما بعد	3 مسودات إضافية أعدها الرئيس	صك إضافي واحد (تدابير دولة الميناء) ومسودة صكين (بوابة الأمن الغذائي)
03	عدد البلدان وهيئات مصايد الأسماك التي أظهرت عمليات الرصد والإحصاء التي قامت بها بشأن قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حدوث تحسينات في تغطيتها ومستوى التفاصيل فيها ودقتها أو قدرتها على المقارنة.	تحدد فيما بعد	5 بلدان إضافية 3 هيئات مصايد أسماك إقليمية	أكثر من 10 بلدان إضافية وأكثر من 3 أجهزة مصايد إقليمية إضافية

النتيجة التنظيمية جيم-2: تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال إنشاء مؤسسات قطرية وإقليمية أو تدعيم القائم بها بما شمل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

- مجموع الإنفاق 25.3 مليون دولار أمريكي (30 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و70 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة.
- ولم يتحقق هدف المؤشر 01. إعمالا للمقرر الذي اتخذته لجنة مصايد الأسماك بإلغاء التركيز على إنشاء أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي ساعدتها المنظمة في تعزيز مؤسساتها وترتيباتها المؤسسية أو في إنشاء أجهزة جديدة حيثما تظهر الحاجة إلى ذلك مما أسفر عن آثار كبيرة على حوكمة القطاع.	تحدد فيما بعد	5	3 بلدان
02	عدد أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية التي تتلقى مساعدات المنظمة التي أجرت عمليات تقييم لأدائها واتخذت إجراءات لتحسينه	6 أجهزة مصايد إقليمية	جهازان إقليميان لمصايد الأسماك	3 أجهزة مصايد إقليمية إضافية
03	عدد أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية الجديدة/شبكات تربية الأحياء المائية التي تدعمها المنظمة والتي قامت بصياغة نظم أساسية أو اتفاقات للتصدي للثغرات التي حددت في حوكمة الموارد المشتركة	تحدد فيما بعد	تمت صياغة نظامين أساسيين أو اتفاقات لأجهزة المصايد الإقليمية/شبكات تربية الأحياء المائية	3 أنشئت شبكتان لتربية الأحياء المائية والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وقد تم تحقيق الهدف الذي يستغرق أربع سنوات، رهنا بتوافر الدعم المالي والتقني

النتيجة التنظيمية جيم–3: ساهم تفعيل إدارة مصايد الأسماك الطبيعية والبحرية والداخلية من قبل البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في تحسين حالة موارد مصايد الأسماك والنظم الايكولوجية واستخدامها على نحو مستدام

- مجموع الإنفاق 31.4 مليون دولار أمريكي (19 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و81 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة. نقص طفيف في تحقيق الهدف الخاص بالمؤشر 01 نتيجة لعدم كفاية الموظفين.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان وأجهزة المصايد الإقليمية التي اعتمدت رسميا خطط إدارة مصايد الأسماك أو ما يعادلها من أطر لمصايدها البحرية والداخلية والنظم الايكولوجية المائية التي تتسق مع مدونة السلوك ونهج النظم الايكولوجية إزاء مصايد الأسماك وتراعي الاحتياجات النوعية ومساحات مصايد الأسماك الصغيرة	تحدد فيما بعد	4 بلدان إضافية 2 جهازان من أجهزة المصايد الإقليمية	6 بلدان 1 جهاز
02	نسبة المشروعات وحلقات العمل أو تدخلات المنظمة الأخرى التي تسفر عن اعتماد أو تعديل ممارسات وسياسات إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية.	تحدد فيما بعد	%75	%100
03	عدد البلدان التي استخدمت الخطوط التوجيهية والتقارير التقنية للمنظمة في وضع سياسات وخطط إدارة مصايد الأسماك	تحدد فيما بعد	5 بلدان أخرى	18 بلدا (ربما أكثر من ذلك إلا أن القياسات لا تتوافر)

النتيجة التنظيمية جيم–4: استفادت البلدان الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من زيادة إنتاج الأسماك والمنتجات السمكية نتيجة لتوسيع نطاق وتكثيف تربية الأحياء المائية المستدامة

- مجموع الإنفاق 14.5 مليون دولار أمريكي (61 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و39 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ صكوك المنظمة ومعاييرها وخطوطها التوجيهية في تعزيز النمو المستدام لتربية الأحيا ءالمائية	تحدد فيما بعد	10 بلدان أخرى	15 بلدا إضافيا
02	عدد البلدان التي اعتمدت ونفذت صكوك المنظمة وخطوطها التوجيهية في زيادة المنافع الاجتماعية لتربية الأحياء المائية (التنمية الريفية، وسبل المعيشة)	تحدد فيما بعد	10 بلدان أخرى	أكثر من 10 في المائة اعتمدت الخطوط التوجيهية التقنية للمنظمة بشأن اعتماد منهجية موجهة إلى الأعمال في تنمية تربية الأحياء المائية وخاصة في أفريقيا (مثل غانا وزامبيا ونيجيريا) خلال الفترة المالية 2010–2011
03	عدد البلدان التي أسفرت فيها مشروعات المنظمة وحلقات العمل أو غير ذلك من تدخلاتها عن اعتماد أو تعديل الممارسات والسياسات التي تهدف إلى التنمية المستدامة لتربية الأحيا المائية وإنتاجها	تحدد فيما بعد	10 بلدان إضافية	23 بلدا إضافيا

النتيجة التنظيمية جيم–5: أصبحت العمليات في مصايد الأسماك بما في ذلك استخدام سفن ومعدات الصيد مأمونة أكثر وفعالة بقدر كبير من النواحي التقنية والاقتصادية والاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية ومطابقة للقواعد على شتى المستويات

- مجموع الإنفاق 21.3 مليون دولار أمريكي (21 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و79 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تستغل مصايدها بإستخدام سفن ومعدات وممارسات الصيد المواتيه بيئيا والمأمونة تقنيا والكفأة إقتصاديا	تحدد فيما بعد	5 بلدان إضافية	5 بلدان
02	عدد البلدان وأجهزة المصايد الإقليمية التي أنشأت نظاما عمليا لرصد السفن لتعزيز قدرتها على الرصد والمراقبة والإشراف	تحدد فيما بعد	3 بلدان إضافية جهازان من أجهزة المصايد الإقليمية	5 بلدان إضافية و3 أجهزة مصايد إقليمية إضافية

النتيجة التنظيمية جيم–6: حققت البلدان الأعضاء وحقق أصحاب المصلحة الآخرون درجة أعلى من ترشيد استخدام منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والاتجار بها في مرحلة ما بعد الصيد، بما في ذلك شروط يمكن توقعها بقدر أكبر وأكثر اتساقا للنفاذ إلى الأسواق

- مجموع الإنفاق 11.4 مليون دولار أمريكي (50 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و50 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي طبقت ممارسات جيدة لاستخدام الأسماك وتسويقها وتجارتها سواء على مستوى الحكومة أو الصناعة.	تحدد فيما بعد	5 بلدان إضافية	10
02	عدد البلدان التي طبقت سياسات وممارسات المنظمة الموصى بها لتحسين نظام ما بعد المصيد لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.	تحدد فيما بعد	5 بلدان إضافية	25
03	عدد البلدان التي قامت بتحقيق التجانس لقوانين وقواعد وممارسات تجارتها السمكية، بما في ذلك تلك التي تنطبق على سلامة الأغذية البحرية مع الاشتراطات والمعايير المتفق عليها دوليا.	تحدد فيما بعد	5 بلدان إضافية	5

الهدف الاستراتيجي دال: تحسين جودة وسلامة الأغذية
في جميع مراحل السلسلة الغذائية

النتيجة التنظيمية دال–1: وضع مواصفات وتوصيات جديدة ومنقحة متفق عليها دوليا بشأن سلامة وجودة الأغذية كمنطلق مرجعي للتنسيق الدولي

- مجموع الإنفاق 17 مليون دولار أمريكي (77 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و23 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف من الأهداف الثلاثة
- المؤشر 01 غير قابل للقياس بالنظر إلى أن صفحة الويب التفاعلية لم تتوافر للاستخدام إلاّ خلال الأشهر القليلة الماضية من عام 2011.
- لم يتحقق هدف المؤشر 02.بالنظر إلى أن البلدان لم تقدم معلومات كافية لحسابه.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد جهات الاتصال الوطنية التي تستخدم صفحة الإنترنت "MyCodex" للتفاعل مع أمانة الدستور الغذائي والأعضاء الآخرين	0	20	لم تتوافر
02	نسبة البلدان التي أبلغت عن استخدامها لمعايير الدستور الغذائي في اجتماعات لجنة التنسيق الإقليمية للدستور الغذائي وعلى مواقع الدستور على الإنترنت	لجنة التنسيق الإقليمية لأوروبا: 41٪ لجنة التنسيق الإقليمية لأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي: 77٪ لجنة التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 38٪ لجنة التنسيق الإقليمية لآسيا 46٪ لجنة التنسيق الإقليمية للشرق الأدنى: 35٪ لجنة التنسيق الإقليمية لأفريقيا 55٪	أبلغ ما لا يقل عن 50 في المائة في جميع الأقاليم	لجنة التنسيق الإقليمية لأوروبا: 70٪ لجنة التنسيق الإقليمية لأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي: 80٪ لجنة التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: 30٪ لجنة التنسيق الإقليمية لآسيا 46٪ لجنة التنسيق الإقليمية للشرق الأدنى: 40٪ لجنة التنسيق الإقليمية لأفريقيا 27٪
03	نسبة نواتج المشورة العلمية للخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (سلامة الأغذية والتغذية) التي أدرجت أو استخدمتها لجان الدستور الغذائي في وضع المعايير والتوصيات المتفق عليها دوليا	80 في المائة	85 في المائة	92 في المائة

النتيجة التنظيمية دال–2: وضع أطر مؤسسية وسياساتية وقانونية لإدارة سلامة/جودة الأغذية تدعم إتباع نهج متكامل في سلسلة الأغذية

- مجموع الإنفاق 3.7 مليون دولار أمريكي (76 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و24 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة. نقص طفيف في المؤشر 01.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول التي وضعت أو اعتمدت سياسات وطنية لسلامة الأغذية/جودة الأغذية على أساس عمليات التقييم السليمة ومن خلال عمليات تشاركية	38	46	45
02	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي أجرت تقييما للأطر التشريعية المتعلقة بسلامة الأغذية / جودة الأغذية لتحديد أولويات صياغة التشريعات، ولوضع اعتماد التشريعات اللازمة	47	55	63
03	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي وضعت آليات مؤسسية أو استعرضت ونقحت إجراءاتها لتحسين الآليات المؤسسية الرامية إلى تحقيق الرقابة المنسقة على الأغذية على طول سلسلة الأغذية	30	38	39

النتيجة التنظيمية دال–3: قيام السلطات القطرية/الإقليمية بدور فعال في تصميم وتنفيذ برامج إدارة ومراقبة سلامة وجودة الأغذية وفقا للمعايير الدولية

- مجموع الإنفاق 10.9 مليون دولار أمريكي (38 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و62 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الخمسة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي وضعت برامج لسلامة الأغذية تستند إلى المخاطر، بما في ذلك الاستعداد لحالات الطوارئ، تطبق أفضل ممارسات المنظمة	22	21	31
02	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول وضعت أو تضع خدمات التفتيش على الأغذية واعتمادها التي تستوفي التوصيات الدولية	37	43	51
03	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول وسعت من قدراتها على تحليل الأغذية من حيث عدد الاختبارات التحليلية المتاحة أو الارتقاء بنوعية نتائج الاختبارات	45	50	63
04	عدد البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة تحول التي وضعت استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتعميق الوعي العام والتثقيف بشأن سلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك الفوائد التغذوية	15	24	43
05	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي أنشأت عمليات وهياكل تهدف إلى ضمان المدخلات المنظمة لوضع مواصفات الدستور الغذائي	45	60	68

النتيجة التنظيمية دال–4: قيام البلدان بتنفيذ برامج فعالة لتشجيع التزام منتجي الأغذية بقطاع الأعمال بالتوصيات الدولية بشأن الممارسات السليمة في مجال سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية والتقيد باشتراطات السوق

- مجموع الإنفاق 6.4 مليون دولار أمريكي (53 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و47 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان النامية التي تمر بمرحلة تحول التي وضعت استراتيجيات وخطط عمل متكاملة للترويج للامتثال بالممارسات الزراعية والصناعية الجيدة وممارسات النظافة العامة	32	40	40
02	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي أدرجت بصورة شاملة اعتبارات سلامة الأغذية ونظافتها في برامج الممارسات الجيدة في الإنتاج الأولي التي تستوفي التوصيات الدولية	25	35	37
03	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي لديها برامج للمساعدات التقنية لتقييم العناصر الفاعلة في السلسلة في مجال إدارة سلامة الأغذية وجودتها التي تشتمل على أفضل ممارسات المنظمة في مجال سلامة الأغذية	34	42	43
04	عدد البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول التي لديها برامج لتعزيز قدرة المزارعين وقطاعات الأعمال والمؤسسات التي تدعمها، وللامتثال للمعايير والمخططات الطوعية	20	24	28

الهدف الاستراتيجي هاء: الإدارة المستدامة للغابات والأشجار

النتيجة التنظيمية هاء–1: السياسات والممارسات التي تمس الغابات والحراجة تستند إلى معلومات حسنة التوقيت وموثوقة

- مجموع الإنفاق 21.1 مليون دولار أمريكي (45 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و55 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تستكمل الرصد والتقييم الوطنيين الشاملين المحسنين للغابات أو القياس والإبلاغ والتحقق بشأن معايير المنظمة	9	10	12
02	عدد البلدان التي تقدم تقارير كاملة عن التقييم العالمي للموارد الحرجية لعام 2010	130	150	172
03	عدد البلدان النامية التي تمر بمرحلة تحول التي تستخدم طرق وأدوات الاستشعار عن بعد التي أعدتها المنظمة في تحقيق تقديرات التغييرات في المساهمة الحرجية على المستوى الوطني	0	0	6

النتيجة التنظيمية هاء–2: تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بالغابات من خلال التعاون والنقاش الدوليين

- مجموع الإنفاق 7.9 مليون دولار أمريكي (75 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و25 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة. نقص طفيف في المؤشر 01.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان الممثلة في هيئات الغابات الإقليمية ولجنة الغابات بكبار مسؤولي الغابات والذين يرون أن الاجتماع ذا صلة وثيقة ومفيد بالاستناد إلى مسوحات منظمة قبل الاجتماع	80 لجنة الغابات 108 هيئات غابات إقليمية	90 لجنة الغابات 120 هيئة غابات إقليمية	89 لجنة الغابات 122 هيئة غابات إقليمية
02	عدد المبادرات الرسمية في إطار الشراكة التعاونية من أجل الغابات التي يتخذها إثنان أو أكثر من المنظمات	2	3	3
03	عدد المبادرات ذات الصلة بقضايا الغابات العالمية التي يتخذها الشركاء الدوليون	5	7	8

النتيجة التنظيمية هاء–3: تعزيز المؤسسات التي تنظم الغابات وتحسين صنع القرار، بما في ذلك تشجيع أصحاب المصلحة المعنيين على الاشتراك في إعداد السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات ومن ثم تعزيز بيئة مواتية للاستثمار في الحراجة والصناعات الحرجية. تحسين دمج الغابات في خطط وعمليات التنمية القطرية مع مراعاة العلاقات المتبادلة بين الغابات واستخدامات الأراضي الأخرى

- مجموع الإنفاق 37.6 مليون دولار أمريكي (19 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و81 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف من الهدفين.
- لم يتحقق الهدف من المؤشر 01. فقد وضع الكثير من البلدان سياسات حرجية جديدة للترويج للإدارة المستدامة للغابات في السنوات الماضية أو قامت بتحدث القائم منها، إلاّ أن إدارات الغابات ما زالت متخلفة من حيث قدرتها على التنفيذ الفعال لهذه السياسات. كذلك فإن التنسيق والتعاون بين قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة الأخرى يحتاج إلى مزيد من التعزيز.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان الشريكة التي يحقق فيها مرفق البرنامج الوطني للغابات تأثيرا إيجابيا على النحو الذي قيمته إدارة تقييم تأثيرات المرفق	30	40	37
02	عدد البلدان التى قامت بتحديث سياساتها أو قوانينها الحرجية بإتباع أفضل الممارسات التشاركية بمشاركة المنظمة	20	27	38

النتيجة التنظيمية هاء–4: الأخذ بالإدارة المستدامة للغابات والأشجار على نطاق أوسع للحد من إزالة الغابات وتدهورها وزيادة مساهمة الغابات والأشجار في النهوض بسبل المعيشة والتخفيف من آثار تغير المناخ

- مجموع الإنفاق 19 مليون دولار أمريكي (25 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و75 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة. نقص طفيف بالنسبة للمؤشر 02[1]

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تستخدم الخطوط التوجيهية للمنظمة الخاصة بالممارسات الجيدة في الحراجة بما في ذلك حماية الغابات	5 خطوط توجيهية للحرائق	10	12
		5 خطوط توجيهية للغابات المزروعة	10	10
		صفر دليل صحة الغابات	5	5

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
02	(1) عدد البلدان التي تستخدم نهج إدارة الحرائق المعتمدة على المجتمع المحلي لدى المنظمة	0	5	4
	(2) عدد المربين الذين تم تدريبهم	0	40	50
03	عدد البلدان التي تستخدم البرامج الجديدة لزيادة مخزونات الكربون	0	0	0

النتيجة التنظيمية هاء–5: تعزيز القيم الاجتماعية والاقتصادية والمنافع التي تحققها الغابات والأشجار لسبل المعيشة، ومساهمة أسواق المنتجات والخدمات الحرجية في زيادة توفير معوقات البناء الاقتصادي للغابات كخيار لاستخدام الأراضي

- مجموع الإنفاق 16.7 مليون دولار أمريكي (38 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و62 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت هدف من الهدفين.
- لم يتحقق المؤشر 01 لأن المبلغ الذي حشد كان أقل بكثير من المبلغ المتوقع في برنامج العمل والميزانية البالغ 25 مليون دولار.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	البلدان التي تتولى توسيع نطاق الاستثمار في المنتجات الحرجية والخدمات الحرجية بدعم من صياغات الاستراتيجية والمدونات والممارسات الجيدة وإحصاءات التجارة وبناء القدرات التي توفرها المنظمة	15	17	11
02	عدد الشراكات التي أقيمت مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الإنتاج القانوني المستدام والمسؤول اجتماعيا للمنتجات والخدمات	5	8	9

النتيجة التنظيمية هاء–6: بلورة القيم البيئية للغابات والأشجار الموجودة خارج الغابات والحراجة والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وعلى مواردها الوراثية والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وإدارة المياه وموارد الحياة البرية

- مجموع الإنفاق 19.1 مليون دولار أمريكي (37 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و63 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الأربعة.
- لم يتحقق هدفا المؤشرين 02 و03 لأن الأولويات المتنافسة أثرت بصورة عكسية في إعداد التقارير عن حالة الموارد الحرجية في العالم. ومع ذلك، ينبغي أن تتوافر معظم التقارير القطرية في الوقت المحدد لإدراجها في تقرير حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم في 2013.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تستخدم الخطوط التوجيهية للمنظمة وإدارتها وخبراتها لتحسين السياسات والتنفيذ الميداني لصون التنوع البيولوجي الحرجي واستخدامه المستدام وإدارة مستجمعات المياه وإدارة غابات المناطق القاحلة والزراعة المختلطة بالغابات	10	20	40
02	عدد البلدان التي تقدم تقارير عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم (الذي سيستكمل في 2013)	0	60	3
03	عدد البلدان التي اعتمدت الخطوط التوجيهية للمنظمة لإدراج استراتيجيات تغير المناخ في السياسات الحرجية الوطنية	0	5	0
04	عدد البلدان المشاركة في البرامج الشاملة التي تهدف إلى المحافظة على القيم البيئية للغابات أو تعزيزها من خلال خفض إزالة الغابات وتدهورها (خفض الانبعاثات من إزالة الغابات وتدهورها)	0	8	10

الهدف الاستراتيجي واو – الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تمس الأغذية والزراعة

النتيجة التنظيمية واو–1: ترويج البلدان وتطويرها للإدارة المستدامة للأراضي

- مجموع الإنفاق 35.2 مليون دولار أمريكي (31 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و69 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تطبق فيها قواعد بيانات موارد الأراضي والبنية الأساسية للمواقع الجغرافية مواصفات ومعايير المنظمة (على النحو الذي صورته "إدارة المعلومات المكانية للأغذية والزراعة" والتقرير التقني عن المواصفات والمعايير المكانية"	0	5	5
02	عدد البلدان التي اعتمدت مؤخرا خطط وطنية لاستخدام الأراضي واستراتيجيات وطنية وتشريعات وطنية لاستخدام الأراضي تتسق مع الخطوط التوجيهية والسياسات التي اتخذتها المنظمة مؤخرا للإدارة المستدامة للأراضي (حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، 2011، صوب إطار منقح 2007)	0	5	5

النتيجة التنظيمية واو–2: تحسين البلدان لقدرتها على معالجة ندرة المياه، وتحسين إنتاجية المياه في النظم الزراعية على المستوى القطري ومستوى أحواض الأنهار بما في ذلك نظم المياه العابرة للحدود

- مجموع الإنفاق 63 مليون دولار أمريكي (20 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و80 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان أو منظمات أحواض الأنهار التي تعتمد استراتيجياتها على التعامل مع ندرة المياه توصيات المنظمة (الإطار الشامل للتعامل مع ندرة المياه)	0	4	8

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
02	عدد المؤسسات التي اعتمدت أدوات ونهج المنظمة لتعزيز إنتاجية المياه (منهجية محاسبة المياه، نظام رسم الخرائط وخدمات تقنيات تشغيل القنوات، نموذج المنظمة للتنبؤ باستجابة غلة المحاصيل للماء)	0	8	50
03	عدد الزيارات الشهرية لموقع المنظمة على شبكة الإنترنت بشأن المياه	,00033	,00040	,00043

النتيجة التنظيمية واو–3: تقوية السياسات والبرامج على المستويات القطرية والإقليمية والدولية لضمان صون التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة والاستفادة منه بطريقة مستدامة والتقاسم العادل للمنافع المترتبة على استخدام الموارد الوراثية

- مجموع الإنفاق 10.5 مليون دولار أمريكي (41 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و59 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد المخرجات الرئيسية والمعالم البارزة التي تحققت على النحو المحدد في هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في برنامج عملها المتعدد السنوات بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة الذي تحقق	لا ينطبق	تحقق واحد من المعالم البارزة ومخرجان رئيسيان	تحقق واحد من المعالم البارزة و3 مخرجات رئيسية
02	عدد خطط العمل المشتركة التشغيلية أو ترتيبات التعاون بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة مع المنتديات الدولية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	0	2	2

النتيجة التنظيمية واو–4: وضع إطار دولي وتعزيز قدرات البلدان بشأن الحوكمة المسؤولة للحصول على الأراضي وضمان حيازاتها وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى مع تركيز خاص على مساهمتها في التنمية الريفية

- مجموع الإنفاق 17.6 مليون دولار أمريكي (26 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و74 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن التدابير الرامية إلى تحسين حوكمة الحصول على حيازة الأراضي المضمونة والعادلة وصلتها بالموارد الطبيعية الأخرى	لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير النوعية	مشروع خطوط توجيهية طوعية	مشروع خطوط توجيهية طوعية

النتيجة التنظيمية واو–5: تعزيز البلدان لقدراتها على معالجة التحديات البيئية الناشئة عن تغير المناخ مثل تغير المناخ والطاقة البيولوجية

- مجموع الإنفاق 44.3 مليون دولار أمريكي (27 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و73 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف من الهدفين.
- لم تتحقق أهداف المؤشر. فالنُهج المتعددة التخصصات تتحسن بسرعة، إلاّ أن بعض جوانب العمل ما زالت تواجه معوقات نتيجة لنُهج الصومعة التي تمارسها إدارات القطاع ووحداته التي تعودت على العمل بصورة مستقلة

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي وضعت خطط عمل لمعالجة تحديات التخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه في قطاع الزراعة	43	48	15
02	عدد البلدان التي وضعت سياسات أو استراتيجيات أو خطط عمل لمعالجة قضايا الطاقة بما في ذلك الطاقة الحيوية في قطاع الزراعة	0	7	3

النتيجة التنظيمية واو–6: تحسين فرص الحصول على المعارف المتعلقة بتقاسم المعارف المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية

- مجموع الإنفاق 18.5 مليون دولار أمريكي (62 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و38 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي لديها مشروعات لتعزيز قدرات نظم البحث والإرشاد للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	25	30	51
02	عدد البلدان التي تنفذ برامج واستراتيجيات للاتصالات في خدمة التنمية في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	20	25	39

الهدف الاستراتيجي زاي: تهيئة البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية

النتيجة التنظيمية زاي–1: تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين صغار المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنويع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة وزيادة القيمة المضافة وتلبية متطلبات السوق

- مجموع الإنفاق 37.6 مليون دولار أمريكي (21 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و79 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد من البلدان التي شرعت في سياسة أو استراتيجية الاصلاح لمساعدة صغار المنتجين على زيادة القيمة المضافة والمشاركة في تغيير الأسواق	0	5	8
02	عدد البلدان التي تنفذ برامج لتعزيز عملية توفير الخدمات الإرشادية أو غيرها من الخدمات لدعم صغار المنتجين على المشاركة بفعالية في تغيير الأسواق.	0	4	4

النتيجة التنظيمية زاي–2: إدماج تهيئة فرص العمل الريفية وتنويع الدخل في سياسات وبرامج وشراكات التنمية الزراعية والريفية

- مجموع الإنفاق 11.5 مليون دولار أمريكي (22 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و78 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدف.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي قامت بتعديل سياساتها أو برامجها للتنمية الزراعية والريفية لزيادة الاهتمام بالتنمية الريفية السليمة والحصول على الأراضي أو تنويع الدخل	0	4	7

النتيجة التنظيمية زاي–3: سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تساعد على تحسين الآثار الإنمائية للأعمال الزراعية والصناعات الزراعية والحد من الفقر

- مجموع الإنفاق 15.3 مليون دولار أمريكي (48 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و52 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة
- لم يتحقق هدف المؤشر 2، حيث تبين أن الهدف مبالغ في الطموح بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي لديها سياسات واستراتيجيات لتعزيز التأثيرات الإنمائية لقطاعات الأعمال الزراعية	0	5	5
02	عدد وزارات الزراعة التي لديها آليات مؤسسية لقطاعات الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية أو تشرك القطاع الخاص في التنمية الزراعية	تحدد فيما بعد	6 بلدان أخرى بدأت في وضع آليات مؤسسية	5
03	عدد البلدان التي شرعت في برامج لتعزيز دعم القطاعين العام والخاص للمنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم	0	5	6

النتيجة التنظيمية زاي–4: وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية والسياسات التجارية والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة والتي تصب في مصلحة الفقراء

- مجموع الإنفاق 22.3 مليون دولار أمريكي (87 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و13 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة.
- لم يتحقق هدف المؤشر 02. غير قابل للقياس. لم يتسن حساب ما إذا كان الهدف قد تحقق بالنظر إلى أن خط الأساس لم يخضع للقياس في الوقت المناسب. غير أن المعلومات تشير إلى حدوث زيادة كبيرة في تجميع مجموعات معلومات السوق واستخدامها.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد الاطلاع على صفحات المواقع الشبكية للمنظمة زيارات تلك المواقع التي تتضمن معلومات وتحليلات عن التطورات في أسواق السلع الزراعية والسياسات التجارية وما يتصل بذلك من قضايا المفاوضات التجارية	1 384 979 صفحة تم الإطلاع عليها و132 629 زيارة تمت للمواقع الشبكية للمنظمة	زيارة/نفس الموقع	إطلاع على 2 864 240 صفحة و158 230 زيارة للمواقع الشبكية

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
02	نسبة الزيارة في عدد الموظفين الذين يحصلون على تنمية القدرات لدى المنظمة على استخدام المعلومات المتعلقة بالسوق والتجارة وتحليلها لدى صياغة السياسات المتعلقة بالسوق والتجارة التي تهدف إلى تعزيز سبل المعيشة لصغار الحائزين والترويج للتنمية الريفية	0	٪25	غير قابلة للقياس
03	عدد البلدان التي وضعت سياسات تتعلق بالأسواق أو التجارة بأهداف واضحة تتعلق بإدخال تحسينات على سبل معيشة صغار الحائزين	تحدد فيما بعد	4 بلدان إضافية	5

الهدف الاستراتيجي حاء: تحسين الأمن الغذائي والتغذية

النتيجة التنظيمية حاء–1: وجود قدرة معززة لدى البلدان وغيرها من أصحاب الشأن على صياغة وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات وبرامج متسقة تعالج الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسؤ التغذية

- مجموع الإنفاق 113.6 مليون دولار أمريكي (14 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و86 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة.
- لم يتحقق هدف المؤشر 01 بسبب: (أ) نقص الموارد البشرية الرئيسية (عدم كفاية الخبرات)؛ (ب) تبين أن توقيت تدفقات الأموال من خارج الميزانية لا تتوافق بصورة مستمرة مع الحاجة إلى وضع السياسات المدعمة والمتسقة)؛ (ج) كان التنفيذ يستغرق وقتا أطول وأكثر تعقيدا بالنظر إلى أن تزايد إعداد أصحاب الشأن بما في ذلك الشركاء الدوليين كان يزيد بدرجة من طول دورات السياسات والبرمجة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي التي وضعت سياسات أو استراتيجيات أو برامج قطاعية ومشتركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرنامج الوطني للأمن الغذائي والبرنامج الإقليمي للأمن الغذائي)	صفر بلد	(1) 11 بلدا (البرنامج الوطني للأمن الغذائي، ومنظمتان للتكامل الاقتصادي الإقليمي (البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي) (2) تقييمات للسياسات والبرامج بعد التنفيذ في 3 بلدان	(1) 9 برامج وطنية للأمن الغذائي و3 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 3 تقييمات بعد التنفيذ
02	عدد البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي التي نفذت سياسات واستراتيجيات وبرامج قطاعية ومشتركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية (بما في ذلك البرامج الوطنية للأمن الغذائي والبرامج الإقليمية للأمن الغذائي)	16 بلدا وطنيا للأمن الغذائي و4 برامج إقليمية للأمن الغذائي	(1) 27 برنامجا وطنيا للأمن الغذائي و6 برامج إقليمية للأمن الغذائي (2) 5 بلدان (سياسات الأمن الغذائي والتغذية)	(1) 27 برنامجا وطنيا للأمن الغذائي (2) 5 بلدان
03	عدد البلدان التي تجري تجارب على نظام لرصد السياسات والبرامج المشتركة بين القطاعات والمعتمدة على النتائج الذي يغطي شواغل انعدام الأمن الغذائي والجوع و/أو التغذية	0	2	2

النتيجة التنظيمية حاء–2: تعزيز البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين حوكمة الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني وإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

- مجموع الإنفاق 13.3 مليون دولار أمريكي (27 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و73 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي اعتمدت المؤسسات فيها وطبقت مبادئ الحوكمة الجيدة في صياغة وتنفيذ أو رصد سياسات وبرامج الأغذية والتغذية	0	3	4
02	عدد البلدان التي وضعت أو عززت أطر قانونية أو مؤسسية أو سياساتية لإعمال الحق في الغذاء الكافي بصورة تدريجية	0	7	9
03	عدد البلدان التي اضطلعت باستراتيجيات للإرشاد والاتصال و/أو التثقيف لدعم الحق في الغذاء	0	7	10
04	عدد الوثائق السياساتية للمنظمة التي توفر الوسائل والسبل لتعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي	بدون وثائق	وثيقتان	2

النتيجة التنظيمية حاء–3: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على معالجة شواغل تغذوية محددة في مجال الأغذية والزراعة

- مجموع الإنفاق 19.3 مليون دولار أمريكي (25 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و75 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الأربعة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي أدرجت أهداف تغذوية في السياسات القطاعية و/أو استراتيجيتها للحد من الفقر	0	3	6
02	عدد البلدان التي أجرت تقييما وتحليلا لتأثير نظم الأغذية المتغيرة على التغذية	0	2	4

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
03	عدد البلدان التي وضعت ووافقت على خطوط توجيهية تغذوية وطنية و/أو نفذت برامج وطنية للتوعية التغذوية	0	3	6

النتيجة التنظيمية حاء–4: تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية

- مجموع الإنفاق 27.2 مليون دولار أمريكي (47 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و53 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تستخدم الخطوط التوجيهية والمنهجيات أو المعايير الخاصة بالمنظمة في جمع وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأغذية والزراعة	25	35	41
02	عدد البلدان التي تدعمها المنظمة للقيام بعمليات تدريب على جمع البيانات وتجميعها وتحليلها أو نشر إحصاءات الأغذية والزراعة	25	40	113
03	الوصول إلى قواعد بيانات المنظمة والمطبوعات الإحصائية كمقياس لمتوسط عدد مرات الدخول شهريا إلى الموقع الشبكي لقاعدة البيانات الإحصائية	6 ملايين استدعاء	6.5 مليون استدعاء	7.9 مليون استدعاء

النتيجة التنظيمية حاء–5: تحسن حصول البلدان الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على منتجات وخدمات وتحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزيز الندرة الذاتية على تبادل المعرفة

- مجموع الإنفاق 50.1 مليون دولار أمريكي (48 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و52 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة.
- لم يتحقق الهدف 01 لأن قيود الموارد المالية والبشرية حالت دون تحقيق الاستفادة الكاملة من الاهتمام العالمي بعملة التحليل وتزايد الفرص لتيسير تقاسم المعارف وتبادل المعلومات في البلدان الأعضاء.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	متوسط عدد زائري الويب شهريا للبحث في معارف المنظمة وموارد المعلومات والمواد أو الخبرات المتعلقة بالأمن الغذائي والأغذية والتغذية	4 ملايين زائر	5 ملايين زائر	كان متوسط عدد الزيارات في 2011 يبلغ 4.1 مليون شهريا ووصل المستوى الأقصى إلى 5.3 مليون زائر (نوفمبر/تشرين الثاني 2011)
02	عدد المطبوعات الرئيسية للمنظمة والمكتب الخاضعة لاستعراض نظير أو مقالات الدوريات وغير ذلك من المطبوعات الرئيسية التي توثق البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتحليلها	15 مطبوعا	17 مطبوعا	27 مطبوعا
03	عدد مؤسسات البلدان الأعضاء والشركاء وغير ذلك من أصحاب المصلحة التي تستخدم أدوات ومعايير المنظمة أو خدماتها المتعلقة بإدارة المعلومات والمعرفة (مسرد المصطلحات الزراعية وأجريس وأجميس)	130 مؤسسة أو شركاء أو غيرهم من أصحاب المصلحة	190 مؤسسة أو شركاء أو غير ذلك من أصحاب المصلحة	395 مؤسسة وشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة

الهدف الاستراتيجي طاء: زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال

النتيجة التنظيمية طاء–1: انخفاض درجات تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدراج منع المخاطر، والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والمدخلات

- مجموع الإنفاق 96.2 مليون دولار أمريكي (5 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و95 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف الثلاثة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان المعرضة التي وضعت أو اتخذت خطوات لتحسين نظم الانذار المبكر للزراعة والأمن الغذائي باستخدام منصات منسقة	16	25	27
02	عدد البلدان والشركاء التي أدرجت الزراعة والأمن الغذائي في خطط الطوارئ	10	10	28
03	عدد بلدان المواقع الساخنة للكوارث بالغة المخاطر التي لديها خطط عمل لخفض مخاطر الكوارث في مجال الزراعة بما في ذلك خططها الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث	7	11	12

النتيجة التنظيمية طاء–2: استجابة البلدان والشركاء على نحو أكثر فعالية لأزمات الطوارئ بتدخلات ذات صلة بالأغذية والزراعة

- مجموع الإنفاق 183.7 مليون دولار أمريكي (1 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و99 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة.
- لم يتحقق هدف المؤشر 02، لأن الهدف كان بالغ الطموح بالمقارنة بالموارد المتوافرة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة البلدان التي شاركت فيها المنظمة في تقييم الاحتياجات مما أدى إلى اتخاذ إجراءات رئيسية لدعم خطط وأنشطة الاستجابة الوطنية	%41	%50	%80
02	عدد البلدان التي قدمت لها المنظمة الدعم والتي نفذت نهج مجموعة الأمن الغذائي لصياغة وإدارة الاستجابة لحالات الطوارئ	26	37	27
03	نسبة البلدان التي قامت فيها مشروعات وبرامج الطوارئ للمنظمة بتحليل الجنسانية ووضعت ورصدت الاستجابة المعتمدة على الاحتياجات الجنسانية المختلفة	%43	%50	%67

النتيجة التنظيمية طاء–3: تحسن التحول والصلات بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتنمية لدى البلدان والشركاء

- مجموع الإنفاق 312.2 مليون دولار أمريكي (1 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و99 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت هدفان من الأهداف الثلاثة.
- لم يتحقق هدف المؤشر 02 بالنظر إلى أن الجهات المانحة لم تكن مهتمة بالقدر الذي كان متوقعا بتمويل التحول إلى الأنشطة الإنمائية في هذا المجال.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة البلدان التي تدعمها المنظمة التي وضعت ووزعت خطط تأهيل أو استراتيجيات لتعبئة الموارد لتحقيق الانتعاش الزراعي والتحول	%29	%40	%56
02	نسبة البلدان التي تدعم المنظمة فيها تنمية القدرات بعد الأزمة التي نفذت تدابير لتعزيز مقاومة نظم الأغذية والزراعة	%43	%60	%59
03	نسبة البلدان التي تدعم فيها المنظمة المدخلات في حالات الطوارئ التي أدرجت استراتيجيات الخروج وربطت بين الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل للانعاش والتنمية	%15	%20	%61

الهدف الاستراتيجي كاف: المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات وصنع القرارات في المناطق الريفية

النتيجة التنظيمية كاف–1: إدماج تحقيق المساواة بين الجنسين في الريف في سياسات الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية الريفية

- مجموع الإنفاق 2.7 مليون دولار أمريكي (41 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و59 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي تحصل على مساعدة المنظمة التي وضعت برامج مشتركة مع الأمم المتحدة الداعية للمساواة بين الجنسين	0	3	3
02	عدد بلدان "التسليم كمنظمة واحدة" التي تحصل على مساعدات المنظمة والتي أدرجت قضايا المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية في برامجها	0	1	3

النتيجة التنظيمية كاف–2: زيادة قدرة الحكومات على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في برامج ومشروعات وسياسات الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية باستخدام إحصاءات مفصلة بحسب كل جنس على حدة وغير ذلك من المعارف والموارد ذات الصلة

- مجموع الإنفاق 11.4 مليون دولار أمريكي (12 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و87 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدفان.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد المؤسسات أو المبادرات الوطنية التي تحصل على دعم تقني من المنظمة والتي اعتمدت أداة التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني أو غير ذلك من المنهجيات المماثلة لوضع السياسات والبرامج أو المشروعات	10	12	12
02	عدد البلدان التي تقوم بجمع وتحليل واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الريفية المفصلة بحسب نوع الجنس	15	20	28

النتيجة التنظيمية كاف–3: صياغة الحكومات لسياسات تراعى احتياجات المرأة وشاملة وتشاركية فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية

- مجموع الإنفاق 7.4 مليون دولار أمريكي (50 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و50 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق الهدف.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي استفادت من المشورة التي تلقتها من المنظمة في حوارها بشأن السياسات وعمليات صياغتها	6	0	3

النتيجة التنظيمية كاف–4: إظهار التزام من جانب المنظمة وموظفيها وقدرتها وقدرتهم على معالجة الأبعاد الجنسانية في عملهم

- مجموع الإنفاق 4.7 مليون دولار أمريكي (96 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و4 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف واحد من الهدفان.
- لم يتحقق هدف المؤشر 01 لأنه لم يثبت أنه يمثل بصورة موثوق بها ووثيقة الصلة بالنواتج المنشودة في إطار النتيجة التنظيمية. وسيجري تغيير المؤشر في الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية القادم.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة المنتجات/الخدمات المتضمنة في خطط عمل المنظمة التي تراعي المساواة بين الجنسين	27%	2 في المائة زيادة عن خط الأساس	انخفض بنسبة 9٪
02	عدد وحدات المنظمة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية التي رصدت تنفيذ البرامج في ضوء أهداف مراعاة أهداف ومؤشرات المساواة بين الجنسين	4	6	6

الهدف الاستراتيجي لام: زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية

النتيجة التنظيمية لام–1: زيادة إدراج استراتيجيات وسياسات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط والأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية

- مجموع الإنفاق 25.5 مليون دولار أمريكي (53 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و47 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- لم يتحقق أي من الهدفين.
- لم يتبين أنه من العملي أو مما يحقق مردودية التكاليف جمع بيانات عن هذين المؤشرين خلال هذه الفترة المالية

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد البلدان التي أدى فيها عمل المنظمة بشأن النواحي التمهيدية إلى تحديد فرص معينة للاستثمار مما أدى إلى تمويلها من مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة أو الحكومات في غضون ثلاث سنوات من التنفيذ	16	18	لا تتوافر معلومات
02	نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية	.50%5	.50%6	.63% (2010)5

النتيجة التنظيمية لام–2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص عن تخطيط وتنفيذ وتعزيز استدامة عمليات الاستثمار في الأغذية والتنمية الزراعية والريفية المستدامة

- مجموع الإنفاق 23.2 مليون دولار أمريكي (60 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و40 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف من الهدفين.
- البيانات الخاصة بالمؤشر 02 غير قابلة للقياس، بالنظر إلى أنه من المتوقع الحصول على نتائج المسح في الربع الثاني من عام 2012.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة أسابيع عمل الاستشاريين العاملين في شعبة مركز الاستثمار في تنمية الاستثمارات التي يسلمها الخبراء الوطنيون	غير معروف	%20	%28
02	نسبة البلدان التي أجري فيها المسح والتي أيدت مستوى رضا لا يقل عن 70 في المائة في بناء القدرات الذي وفرته المنظمة لدعم الاستثمار	غير م عروف	%60	غير متاح

النتيجة التنظيمية لام–3: وضع وتمويل ضمان جودة برامج الاستثمار للقطاعين العام والخاص بما يتفق والأولويات والمتطلبات الوطنية

- مجموع الإنفاق 46.1 مليون دولار أمريكي (28 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و72 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف واحد من الأهداف الثلاثة.
- لم يتحقق المؤشر 02 لأن (1) كان هناك إعادة تشكيل لدعم شعبة نظم الدعم الزراعي لشراكات القطاعين العام والخاص عقب إدراك ضرورة أن يكون التركيز الأولى على تنمية القدرات أكثر منه على الاستثمار في حد ذاته؛ (2) كذلك فإن تقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص أكثر استهلاكا للوقت وأكثر صعوبة مما كان متوقعا. غير أن من المتوقع أن يتحقق هدف 2013.
- البيانات الخاصة بالمؤشر 03 غير قابلة للقياس.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	تمويل الاستثمار المدعم من المنظمة لعمليات الأمن الغذائي والزراعة وإعادة التأهيل والتنمية (متوسط متوال لأربع سنوات)	3.3 مليار دولار أمريكي	3.5 مليار دولار أمريكي	3.8 مليار دولار أمريكي
02	عدد البلدان التي أنشئت فيها ما لا يقل عن ثلاث شراكات للقطاعين العام والخاص للاستثمار في الصناعات الزراعية بدعم تقني من المنظمة	0	4	1
03	تصنيف جودة الاستثمار في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية بواسطة المؤسسات المالية الدولية الشريكة	90 في المائة رضا في البداية و90 في المائة للإشراف؛	90 في المائة رضا في البداية و90 في المائة للإشراف؛	لا تتوافر

الهدف الوظيفي خاء: التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة

النتيجة التنظيمية خاء–1: برامج فعالة لتحديد الاحتياجات التي يوليها الأعضاء أولوية، وتدبير الموارد اللازمة لها ورصدها ورفع التقارير عنها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري

- مجموع الإنفاق 75.1 مليون دولار أمريكي (44 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و56 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت جميع الأهداف السبعة. غير أنه يلاحظ فيما يتعلق بالمؤشر 04 أنه على الرغم من أن مستوى الموارد التي تمت تعبئتها في الفترة المالية يقل عن مثيله في 2008–2009، فإنه يتسق مع الاتجاه الشامل. فقد كان التمويل في 2008–2009 بمستوى عال بصورة استثنائية نتيجة للمساهمات المقدمة من المفوضية الأوروبية ومن مرفق الأغذية للاتحاد الأوروبي عقب أزمة الأسعار الغذائية العالمية في 2007–2008.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	عدد طلبات المساعدة في مجالي السياسات المقدمة للمقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تحققت	22	خط الأساس + 1 في المائة	25
02	عدد البلدان التي اعتمدت فيها الأطر ذات الأولوية المتوسطة الأجل المعتمدة على النتائج والتي تتوافق مع سياسات القطاع	0	10	10
03	عدد الأقاليم التي تم فيها صياغة خطط العمل ذات الأولوية التي استنارت جزئيا بالشراكة التعاونية من أجل الغابات وخطط العمل ذات الأولوية دون الإقليمية	0	5	5
04	مستوى المساهمات الطوعية للفترة المالية التي تمت تعبئتها في 2012–2013)	2 مليار دولار أمريكي (مساهمات طوعية تم تعبئتها في الفترة المالية 2008–2009)	اتجاه ثابت	1.5 مليار دولار أمريكي للفترة 2010–2011
05	نسبة انحراف النقط بين الزيادة في البرنامج للمنظمة الموافق عليها للفترة المالية ومتوسط الوكالات المتخصصة الخمسة (المنظمة ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية)	1.3 (الفترة المالية 2010–2011 مقابل الفترة المالية 2008–2009)	0 أو أكثر	.21
06	نسبة وحدات المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية التي تمتثل للمعايير المؤسسية العاملة لرصد الأداء وتخطيط التشغيل	غير معروف	%60	%64

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
07	نسبة المشروعات/ البرامج الممولة من الجهات المانحة (دون برنامج التعاون التقني) التي تستوفي معايير الجودة المؤسسية لدى المنظمة خلال التنفيذ وعند نهاية كل سنة من سنوات التنفيذ	%30	%40	%61

النتيجة التنظيمية خاء–2: أداء وظائف المنظمة الرئيسية بشكل فعال ومتناسق وتمكينها من أداء الخدمات المتصلة بتحقيق النتائج التنظيمية

- مجموع الإنفاق 99.2 مليون دولار أمريكي (97 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و3 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف من الأهداف الثلاثة. وهدفان ما زال يتعين تحديدهما (المؤشران 04 و05).
- المؤشرات 02 و03 غير قابلين للقياس. التأخر في تنفيذ إطار حوكمة إدارة تكنولوجيا المعلومات/ إدارة المعرفة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة موظفي الإدارات والموارد من غير الموظفين الموزعين على الأهداف الإستراتيجية التي تقودها إدارات أخرى	%13	%16	35 في المائة (استنادا إلى تحليل الأهداف الإستراتيجية المجتمعية باستخدام برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013)
02	نسبة المواد والخدمات المتعلقة بإدارة المعلومات والمعارف وتنفيذ الإحصاءات وفقا للإستراتيجية المؤسسية للمنظمة	غير متوافر	%20	غير قابلة للقياس
03	نسبة المواد والخدمات ذات الصلة بنظم المعلومات والتكنولوجيات العالمية للبنية الأساسية والاتصالات التي تنفذ وفقا للإستراتيجية المؤسسية للمنظمة	60 في المائة (سيجري التأكد منها خلال مسح)	%80	غير قابلة للقياس
04	نسبة مواد وخدمات تنمية القدرات التي تنفذ للإستراتيجية المؤسسية للمنظمة	0	تحدد فيما بعد	%15
05	نسبة موارد وخدمات المساعدات في مجال السياسات التي تنفذ وفقا لنقطة المساعدات في مجال السياسات	0	تحدد فيما بعد	%100

النتيجة التنظيمية خاء–3: تعزيز نشاطات المنظمة من خلال الاتصالات المؤسسية والإرشادات والشراكات والتحالفات الرئيسية

- مجموع الإنفاق 25 مليون دولار أمريكي (74 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و26 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت خمسة أهداف من الأهداف الثمانية.
- لم يتحقق المؤشر 02 لأنه رؤى أنه وضع على مستوى بالغ الطموح.
- البيانات المتعلقة بالمؤشرين 04 و05. وليس في وضع يسمح بعد بتقييم الشراكات أو استراتيجية المنظمة بشأن إعادة تنشيط التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. غير أنه تجدر الملاحظة بأن تقييم الشراكات فيما بين المنظمة ووكالات الأمم المتحدة الذي أجري في 2011 أشار إلى أن المنظمة تعمل بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة في مئات من المشروعات.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	المرور الشهري المتوسط إلى www.fao.org	614 3 مليون زيادة شهريا	890 3 مليون	4.3 مليون
02	نسبة التحقيقات الإخبارية للمنظمة التي تغطي شهريا بواسطة التليفزيون والإذاعة والمصادر المطبوعة و/أو الوسائط الاجتماعية بثلاث لغات رسمية أو أكثر	5 في المائة شهريا	10 في المائة شهريا	5.3 في المائة في 2010 و6 في المائة في 2011
03	عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي تنظم وتروج للحملات الإرشادية المتعلقة بالتوعية بالجوع بما في ذلك يوم الأغذية العالمي والمبادرات الخاصة	100 بلد تحتفل بيوم الغذاء العالمي	120 بلدا يشارك في المبادرات الإرشادية مثل يوم الأغذية العالمي	131 دولة عضو في 2010 و125 دولة عضو في 2011
04	عدد الشراكات المنفذة التي تعكس المبادئ التوجيهية للإستراتيجية التي تشمل المنظمة بأكملها بشأن الشراكات	0	36	لا تتوافر
05	عدد البلدان التي تشارك فيها المنظمة منظومة الأمم المتحدة والتي تتوافق مع إستراتيجية المنظمة بشأن الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة	8	22	لا تتوافر
06	عدد الترتيبات التعاونية مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما (برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والتي تنفذ وفقا لخطط العمل المتفق عليها بصورة مشتركة	3	4	7
07	عدد فئات المجتمع المدني المشاركة في منتديات السياسة و/أو تتعاون في البرامج والأنشطة التقنية للمنظمة	مشاورات مؤتمران إقليميان للمنظمة ينظمان مع منظمات غير حكومية/منظمات المجتمع المدني	3 مؤتمرات إقليمية تنظم مشاورات مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني	4

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
08	عدد الشراكات المنشأة مع القطاع الخاص تماشيا مع الخطوط الإستراتيجية للمنظمة على المستوى الإقليمي والقطري	1 شراكة إستراتيجية مع القطاع الخاص	3 شراكات إستراتيجية جديدة مع القطاع الخاص	3

النتيجة التنظيمية خاء–4: التوجيه الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الحوكمة والإشراف

- مجموع الإنفاق 72.4 مليون دولار أمريكي (93 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و7 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت ستة أهداف من الأهداف الثمانية.
- لم يتحقق المؤشر 01 لأن الزيادة في ميزانية مكتب التقييم الذي توقعته خطة العمل الفورية جرى تمديدها على فترتين ماليتين للتمكين من إجراء تحسينات تدريجية على قدرة التسليم لدى المكتب
- لم يتحقق المؤشر 02 لأن الخفض في الموارد أثر من قدرة المنظمة على تنفيذ التوصيات المقبولة التي تتطلب موارد إضافية.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة ميزانية المنظمة (البرنامج العادي المخصصة لوظيفة التقييم)	.50%0	.8%0	.7%0
02	نسبة توصيات التقييم المقبولة التي نفذت ضمن النطاق الزمني المتفق عليه	%50	%90	%84
03	نسبة توصيات المراجعة التي أعدها مكتب المفتش العام وقبلتها الإدارة ونفذتها	%70	%75	%95
04	نسبة تقارير التحقيقات والإحالات التي نظرت والقرارات التي اتخذت بشأنها من الوحدات المسؤولة	%75	%75	%77
05	نسبة قرارات المؤتمر والمجلس التي نفذتها المنظمة ضمن المواعيد النهائية المحددة	%75	%80	%85
06	نسبة الوثائق المقدمة للأجهزة الرئاسية والتي أعدت وفقا للخطوط التوجيهية المتفق عليها	%70	%80	%85
07	معدل استجابة الموظفين إزاء التدريب على المبادئ الأخلاقية	%0	%50	%57
08	معدل الاستجابة لطلبات الحصول على مشورات قانونية وتلخيصات	%80	%80	%100

الهدف الوظيفي ذال: الإدارة الكفؤة والفعالة

النتيجة التنظيمية ذال–1: الاعتراف بأن خدمات الدعم التي تقدمها المنظمة موجهة نحو العملاء وفعالة وكفؤة وتدار بطريقة جيدة

- مجموع الإنفاق 111.2 مليون دولار أمريكي (62 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و38 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدف واحد من الأهداف الأربعة. نقص طفيف في المؤشر 05 مقابل الهدف.
- لم يتحقق المؤشر 01 لأنه اتفق على أن العمل في صياغة الاتفاق على مستوى الخدمة لن يبدأ إلاّ بعد الانتهاء من وضع مشروعات المشتريات في إطار خطة العمل الفورية (أي يونيو/حزيران 2012).
- لم يتحقق المؤشر 02 لأن العمل في وضع المقاييس بدأ ولكنه لم ينته نتيجة للأولويات المتنافسة.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة الخدمات المؤسسية التي يمكن أن تستفيد من اتفاق مستوى الخدمة التي يغطيها اتفاق مستوى الخدمة	%0	%20	7.7 في المائة
02	حصة الخدمات التي تغطيها اتفاقات مستوى الخدمة التي جرى قياسها	تحدد فيما بعد استنادا إلى حصر الخدمات	%20	٪5
04	إدخال الإبلاغ الرسمي عن الرقابة الداخلية	لا يوجد	الاستعدادات جارية	استكمل معظم العمل التحضيري والمفاهيمي بتقرير أعده مكتب المفتش العام
05	تحسين رضا العملاء	لا يتوافر: عملية جديدة ستوضع في 2011	50 في المائة حالة رضا	48 في المائة حالة قبول (بموجب مسح أجري في نهاية عام2011)

النتيجة التنظيمية ذال–2: الاعتراف بالمنظمة كمصدر للمعلومات الشاملة والدقيقة والهامة بشأن الإدارة

- مجموع الإنفاق 31.9 مليون دولار أمريكي (74 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و26 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحقق هدفان من الأهداف الثلاثة، بسبب نقص طفيف في المؤشر 03 حيث لم يحقق المستوى المتوقع من القبول.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	تحصل المنظمة على رأي سنوي غير مشروع من المراجع الخارجي	لدى المنظمة حاليا رأيا غير مشروط للمراجع الخارجي عن الفترة المالية	رأي غير مشروط للمراجع الخارجي لفترة السنتين	رأي غير مشروط للمراجع الخارجي عن حسابات المنظمة للفترة 2008–2009

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
02	نسبة العملاء الذين أبلغوا عن رضاهم عن المعلومات المسترجعة من نظم معلومات الإدارة المؤسسية للإدارة	غير معروف: عملية جديدة تتغير في 2011	50 في المائة يشعرون بالرضا	50 في المائة معدل الرضا وفقا للمسح المؤسسي
03	نسبة العملاء الذين أبلغوا عن تحسن القدرة على إعداد التقارير النهائية بشأن المعلومات المؤسسية من خلال استخدام أدوات الإبلاغ المعيارية	غير معروف: عملية جديدة تنفذ في 2011	50 في المائة يشعرون بالرضا	44 في المائة رضا وفقا للمسح المؤسسي (يمثل ذلك 87 في المائة من معدل التسليم)

النتيجة التنظيمية ذال–3: الاعتراف بالمنظمة كمستخدم ينفذ أفضل الممارسات في إدارة الأداء والموظفين والتزامها بتنمية قدرات موظفيها واستفادتها من تنوع قوة العمل الموجودة لديها

- مجموع الإنفاق 26.1 مليون دولار أمريكي (88 في المائة من صافي مخصصات البرنامج العادي و12 في المائة من أموال من خارج الميزانية).
- تحققت أربعة أهداف من الأهداف الستة.
- لم يتحقق المؤشر 03 لأن خطة تنقل الموظفين الحالية طوعية. ولذا فإن الموظفين غير مضطرين لقبول فرص الانتقال المقترحة. وقد ييسر إدخال برنامج للتنقل بفضل إدارة التقدم في تحقيق هذا التقدم.
- لم يتحقق هدف المؤشر 06. نشأ تحقيق المستوى المتوقع من رضا الموظفين عن التأثيرات المجتمعة للوظائف الشاغرة في بعض وحدات شؤون الموظفين والتأخيرات الطويلة في التوسع في تحسين السياسات نتيجة للحاجة إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق.

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
01	نسبة المديرين الذين أكملوا برنامج التدريب في المنظمة عن القدرات الإدارية الأساسية (نسبة جميع الموظفين من الرتبة ف–5 والفئات العليا)	%0	%19	39 في المائة
02	معدلات تحسين القدرات استنادا إلى (نسبة الموظفين المشاركين في نظام تقييم وإدارة أداء الموظفين وزيادتها في تصنيف القدرات)	صفر في المائة: تحدد فيما بعد (لم توضع بعد معدلات القدرات)	85 في المائة من الموظفين يشاركون في نظام تقييم وإدارة أداء الموظفين و20 في المائة زيادة في تصنيفات القدرة	86 في المائة من الموظفين شارك في نظام تقييم وإدارة أداء الموظفين (ويستحيل قياس الجزء الثاني من هذا المؤشر في هذه المرحلة حيث لا يتوافر بعد خط أساس)
03	نسبة الزيادة في التنقل في قوة العمل مقاسة بحسب الخفض في الموظفين في نفس الرتبة أو الوظيفة خلال السنوات الثمانية الأخيرة	%18	%16	19 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2011 من كل من الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة (الوظائف في

المؤشر	نص المؤشر	خط الأساس	الهدف في نهاية 2011	النتيجة
				جميع مصادر التمويل) ظلوا في رتبتهم أو وظائفهم خلال السنوات الثمانية الأخيرة
04	تحسين التمثيل الجنساني في جميع المستويات مقاسة بحسب الموظفات في كل فئة	خ ع: 64 في المائة، ف 33 في المائة مد 15 في المائة	خ ع: غير محدد، ف 36 في المائة مد 18 في المائة	خ ع: 66 في المائة، ف 37 في المائة مد 22.7 في المائة
05	نسبة عدد البلدان الأعضاء الممثلة بصورة عادلة	61%	64%	72.8 في المائة
06	زيادة رضا العملاء عن سياسات الموارد البشرية	غير معروف: عملية جديدة تنفذ في 2011	50 في المائة يشعرون بالرضا	29 في المائة